



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٦٢٢ / ف ١٣٣٨  
 السنوات: شرح السراجية - سجاد بن  
 المؤلف: الجرجاني، علي بن محمد - ٥٨١٦  
 تاريخ النشر: ١٤٩١ هـ  
 اسم الناشر: علي بن محمد بن علي المالكي الحنظلي الشريف  
 عدد الأوراق: ٦٨  
 ملاحظات: - - - - -  
 - - - - -



٢١٦٤

شرح السراجية للسجاوندي، تأليف الجرجاني، علي بن محمد

ش ج

٨١٦ هـ. كتبه علي بن محمد سعيد المالكي الحنفي

الدمشقي سنة ١٢٩١ هـ.

١٧٥ × ٢٤ سم

٢٥ ص

٨٨ ق

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع عدة طبعات آخرها

٦٦٢٤

سنة ١٣٣٦ هـ.

الازهرية ٢ : ٦٩٥

الاعلام ٥ : ١٥٩

٢٨ ٣ ١ ٢

الفقه الاسلامي وأصوله أ - المؤلف

١ - الفرائض

١٤٨ / ٦ / ٥٥

تاريخ النسخ د - شرح الجرجاني

ب - الناسخ ج -

ملوك السراجية هـ



قوله الال باشتراك اللفظ على ثلاثة معاني  
 احدا المجند والاتباع نحو ال فرعون وثلاثة  
 النفس نحو ال هرون اي نفسا والثالث  
 بمعنى اهل البيت خاصة نحو ال محمد واما  
 وجب ذكر ال في الصلوة معه لقوله  
 السلام اذا صليتم علي فتموا اراد بالتعظيم  
 التميم على الال بالطيبين والظاهر من معاني  
 فذل من كل واحد منها لما كان موجودا به  
 الا فرجع بينهما فكيف لا يوضع ثياب  
 الدين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 قال المؤلف محمد بن الامام سراج الملة والدين محمد بن الشيخ عبد  
 الرشيد السجاوندي نور الله مرقداه بعد ما يتبين باليسلة **الحمد**  
 لله رب العالمين حمد الشاكرين والصلوة والسلام على خير البرية  
 محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم  
 هكذا رواية الصفاء فالفرائض جمع فريضة وهي ما قدر من  
 السهام في الميراث واما جعل العلم بنصف العلم اما لاختصاصها  
 باحدى حالتي الانسان وهي المات دون سائر العلوم الدينية  
 فانها مختصة بالحياة واما لاختصاصها باحدى سببي الملك  
 اعني الضروري ودون الاختياري كالشرع وقبول الهبة  
 والوصية وغيرها واما للترغيب في تعلمها لكونها امورا  
 مهمة وفي رواية الدارمي والدارقطني تعلموا العلم وعلموه  
 الناس تعلموا الفرائض وعلموها الناس وعلى هذه الرواية  
 فالفرائض اثنان محمولة على ما ذكر وتخصيصها بالذكر كما مر  
 او على ما فرضه الله تعالى على عباده من التكليف وخص  
 ذكرها بعد التعظيم لمزيد الاهتمام ولا يبعد ان يجعل  
 لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجرى الاعداد  
 كالاخصار فيقال في النسبة فرائض كما يقال انصاري  
 وان كان قياسه في اصله ان يقال فرضي **قال علماء وقتنا**  
**تتعلق بتركة المية مقوق اربعة مرتبة** اي مقدم بعضها  
 على بعض **الاول بيبه** ويجهيزه وشخصه **من تبيد واول**  
**تقير** وذلك اما باعتبار العدد فكل من تكفين الرجل  
 بالكثر من ثلاثة اقرب والمرأة بالكثر من خمسة تبدير  
 وباقل مما ذكر تقير واما باعتبار القيمة ان كان يلبس

سنة

في حيوته ما قيمته عشرة مثالا فلو كفن بما قيمته اقل  
 او اكثر كان تقيرا او تبديرا واذا كان له ثوب يلبسه  
 في الاعياد وآخر يلبسه بين اقرانه وثالث يلبسه في  
 داره يكفن بالثاني لأن الاول اعلى والثالث ادنى فالتو  
 اولى وقال بعض قدماء مشايخنا يكفن الرجل بما يلبسه  
 في الجمع والاعيان والمرأة بما يلبسه لزيارة ايوبها  
 وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول يقول يقير  
 الكفن بما يلبسه في اكثر الاوقات واختاره الفقيه  
 ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغفر  
 فللفرماء ان يمنحوا الورثة من تكفينهما تكفينه بما  
 ذكر من العدد وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية  
 وهو للرجل ثوبان جديدان او غسيلان والمرأة ثلاثة  
 وتمسك في ذلك بما ذكره المحض من ان المديون اذا كان  
 له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونها بعد القاضي  
 وقضى الدين واشترى بالياتي يكفيه واذا لم يكن للميت  
 تركة فكفنه على من وجب عليه نفقته في حال حياته  
 وقال ابو يوسف كفن المرأة على زوجها مطلقا خلافا  
 لمحمد فان الزوجة قد انقطعت بالموت قال صدر الشرح  
 الشهيد وقاضي خان الفتوي عليه قول الي يوسف واذا  
 لم يكن له شيء من تجب عليه نفقته او كان هو ايضا  
 فقيرا فكفنه على بيت المال واعلم ان التدبير والكفن  
 ليس مطلقا كما يشعر به عبارة الكتب بل كل حق للغير  
 يتعلق بعين من التركة فانه حق مقدم على تكفينه كالدين  
 المتعلق بالرهون اذا لم يكن للميت شيء سواه فيقضى منه  
 دينه اولا وكذا ارش جناية العبد الذي جنى في حال



حال حيوة مولاه فلا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس  
 بالثمن أي حبس المبيع قبل البيع من الثمن إذا مات المشتري  
 عا جزا عن أدائه فلا في العبد المأذون إذا لحقه الديون  
 ثم مات المولي وليس له سواء وكذا الحال في الدار المستأجرة  
 فإنه إذا أعطى الأجرة قبل أن يموت المالك لا جبر صار  
 الدار بها بالأجرة هكذا ذكره الإمام رضي الدين في نظم  
 فرائضه وإنما قدمت هذه الحقوق على التكفل لتعلقها  
 بالمال قبل صيرورته تركة **ثم تقضي ديونه من جميع ما بقي**  
**من ماله** ثم يبدأ بقضائه ديونه من جميع ماله الباقي بعد  
 التجزئة وهذا هو الثاني من الأربعة وإنما كان قضاء الديون  
 مؤخرًا عن الكفن لأنه لباسه بعد وفاته فيعتبر بلباسه  
 في صورة حال الحيوة لا يرى أنه مقدم على دينه إذ لا يباح  
 ما على المديون من ثيابه مع قدرته على الكسب ومقدمها  
 على الوصية وإن قدم ذكرها عليه في نظم الأدية لما روي  
 عن علي رضي الله عنه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم يبدأ بالدين قبل الوصية ثم النكحة في تقديرها  
 أن تشبه الميراث في كونها مؤخزة بلا عوض فيشق  
 إخراجها على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفريط أي  
 التقصير في الوصية فيها بخلاف الدين فإن نفوسهم  
 مظنة إلى أدائه فقدم ذكرها بحجة لغتها على أدائها  
 معه وتبنيها على أن أمثله في وجوب الأداء والمساواة  
 إليه ولذلك جئنا بينها بطله التوبة أي للدلالة  
 على أنها متساوية في الوجوب وأيضا إن كانت الوصية  
 بالتبرعات وليس في التركة وفاء بالكل فتقدم عليها  
 ظاهرا لأن قضاء الدين فرض عليه يجبر على أدائه في

وإذا

أي

حال حيوته والوصية المذكورة تطوع ولا شك إن الفرض  
 أقوى وإن كانت بفرض من فروضه تعالى فإن كانت بما سوي  
 الزكاة كالصدقة والصوم وحجته السلام والمذروا الكفارة  
 فدين العباد مقدم على هذه الوصية أيضا وإن استويا في  
 الفرضية لأنه يجبر على أداء الدين بالحبس ولا يجبر به  
 على أداء شيء من تلك الفروض فالدين أقوى وإن كانت  
 بالزكاة التي تساوي الدين في الإيجاب بالحبس على الأداء  
 فالدين المذكور أقوى لأن القاضى إذا وجد من مال المدين  
 ما يجانس الدين يأخذه بدلا وضاه ويدفعه إلى صاحبه  
 وليس له ذلك في الزكاة وإن ظفر بحبسها وأيضا إذا  
 اجتمع حق الله تعالى وحق العباد في عين وقد ضاقت  
 الوفاء بها يقدم حق العباد لاحتياجهم مع استنفاد الله  
 تعالى بفضلهم وكرمه وتفصيل المقام أن الدين إن كان  
 للعباد فالباقي بعد تجهيز الميت أن وفي به فذلك وإن لم  
 يف الميراث فإن كان الفرض واحدا أعطاه الباقي وما بقي  
 له على الميت إن شاء عفى وإن شاء تركه إلى دار الجزاء وإن  
 كان متعددا فإن كان الكل دين الصحة اعني ما كان ثابتا  
 بالبين أو بالأقرار في زمان صحته أو كان الكل دين  
 المرض أعطى ما كان ثابتا في إقراره في مرضه فإنه يصرف  
 الباقي اليهم على حسب مقادير ديونهم وإن اجتمع الدين  
 مما يقدم دين الصحة لكونه أقوى لا يرى أنه محذور  
 في مرض موته عن التبرع بما زاد عن الثلث ففي إقراره  
 نوع ضعف وأما إذا أقر في مرضه بدين علم ثبوته  
 بطريق المعاينة كما يجب بذلك عن مال ملكه واستهلكه  
 كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة إذ قد علم ثبوته بغير

نصفه  
 اعني



اقراره فلذلك ساواه في الحكم وان كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق في الفروع فان اوصى به الميت وحيثما تنفذ من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان لم يوصى لم يجب ثم نقول اذا فاتته صلوة واوصى ان يطعم عنه فعلى الورثة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلوة نصف صاع من بر وكذا للورثة عند اي ضيقة رحمه الله تعالى اذ قد روى عنه الترمذي في فضله وان فاتته صوم رمضان لم يرض او سفر وتمكن من قضاءه بعد ابراء واقامته ولم يقض حتى مات واوصى بالاطعام فعلى الورثة ان يطعموا من الثلث لكل نصف صاع من بر لما روى انه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل ان يطيق الصوم فلا شيء عليه وان اطلقه ولم يصم فليقض عنه يعني بالاطعام يدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً لا يصوم احد عن احد ولا يصل احد عن احد فوجب الحمل على الاطعام بذن الفدية يقوم مقام الصوم في حق الشيخ الفاني فكذلك في حقه لا شقة له في وقوف الناس عن اداء الصوم وان كان الدين الزكاة واوصى بل يجب اداؤه من ثلث ماله وان كان الحج واوصى به يؤدى من الثلث ارضاء ولو حج عنه الوارث بدروسته يرجى قبوله من الله تعالى **ثم تنظروا ما ياب** هذا فصل ثالث في الدفعة اي بيده تنفذ وصيته **من ثلث ما بقي بعد الدين** لان ثلث اصل المال بدن ما تقدم من التكفين وقضاء الدين قد مضى فاني ضروراته التي لابد منها فالباقي هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه وايضا بما استغرق ثلث الاصل جميعه بما في فيئدي الى حرمان الورثة

يوم

بالوصية

بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة او معينة وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينة مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان يوصى بثلث ماله اربعة كانت في معنى الميراث لشيوعه في التركة فيكون الموصى له شريكاً للورثة لا مقدماً عليهم ويدل على شيوعه حقه فيها كحق الوارث انه اذا اراد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنهما حتى اذا كان ماله اقل الوصية الفاضلة ثم صار الغني فله ثلثه يعني وان انعكس فله ثلث ما بقي من الثلث **ثم يقسم الباقي** هذا رابع الدفعة وهو ان يقسم ما بقي من ماله بعد التكفين والدين والوصية **بين ورثته** الذين ثبت ارضهم **بالكتاب** كالمذكورين في الآية القرآنية **والسنة** كمن ذكر في الاماير نحو قوله صلى الله عليه وسلم اطعموا الجذات **السنة** **الامة** كالمذكورين الذين ثبت ارضهم وسائر من تورثهم بالاجماع وقد يقال لم يرد بالاجماع ما هو المتبادر عنه بل اراد ما يتناول ايضا اجتراح مجتهد منهم فيما لا قطع فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثاً كاولي الارحام وغيرهم ولا يبعد ان يقال ان اكتفى بذكر ما هو قوي فيبدأ اي شرع ان يبين اجمال الترتيب بين الورثة اي يبدأ بتقسيم هذا الباقي بين الورثة **باصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهم مقدرة في كتاب الله تعالى** او سنة رسول الله او اجماع كازكره السرخسي وتقديمه على العصبية لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقته الفرائض فلا ولي رجل ذكر وانما قدرت لهم

٢

علم



هذا هو نفي النسيبة  
 النسيبة هي النسب  
 النسيبة هي النسب  
 النسيبة هي النسب

تلك السلام بلا تعرض لغيرهم لياخذوها من التركة من  
 ابتداء فان بقي شيء ياخذ غيرهم وايضا تقدم المصبة  
 حرمان اصحاب الفرائض وهي بطا اي باطل قطعا ثم يبدأ  
 بالمصبات من جهة النسب فان المصبة النسبية اقوى  
 من النسبية اعني الزوجين والمصبة مطلقا كل من  
 ياخذ من التركة ما بقوته الفرائض اي حبسها وعند  
 الانفراد اي انفراده من غير من الورثة يحجز  
 جميع المال بجهة واحدة فلا يراد ان صاحب الفرض اذا  
 خلا عن المصوبة فقد يحجز جميع المال لان استحقاقه  
 لبعضه بالفرضية وللباق بالرد واحترض بالاضوات  
 عصبات مع كينات ولا يحجز جميع المال عند الانفراد  
 بجهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً واجيب بان  
 المراد بالمصبة هاهنا من هو عصبه بنفسه  
 فلا يتناول من هو عصبه بغيره وعصبه مع غيره بل هما  
 في الحقيقة من اصحاب الفرائض كما استتف عليه وعنده  
 انه اذا خصل التعريف كان المضمون من كلامه تقدمه  
 على المصبة النسبية مع ان التقدم عليها ليس مختصاً  
 به بل يشاركه فيه اخواه ثم يبدأ بالمصبة من جهة  
 السبب وهو مولي المتأقاة اي المعتق مذكر كان  
 او مؤنثاً فان من اعتق عبداً او امة كان الولاء له ورثه  
 به ويسمى ذلك ولداً المتأقاة والنعمة ثم عصبته  
 اي يبدأ عند عدم مولي المتأقاة بمصبة الذكور ولا  
 بد هاهنا من قيد الذكور لما سيأتي من قوله عليه السلام  
 ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحديث ثم الرد  
 اي يبدأ بعد المصبات النسبية بالرد على ذوي الفروض

في

به

او اعتق من  
 اعتق

النسبية

النسبية لبقاء قرابتهم بعد اخذ فرائضهم دون ذوي  
 الفروض النسبية لانه لا رد على الزوجين كما مر  
 اذ لا قرابة لهما بعد اخذ فرضهما بقدر حقوقهم اي  
 يقتبر فيه نسبة مفادير السلام لبعض على بعض ويرث  
 الباقي عليهم بحسبها لا ثم ذوي الارحام اي يبدأ عند  
 عدم الرد لا انتفاء ذوي الفروض بذوالارحام وهم  
 الذين لهم قرابة وليسوا بمصبة ولا ذوي سهم وانما اخروا  
 عن الرد لان اصحاب الفروض النسبية اقرب الى الميت  
 واعلى درجة منهم ثم مولي المولاه اي عند عدم هؤلاء  
 المذكورين يبدأ في جميع الميراث بمولي المولاه ان لم يوجد  
 احد الزوجين وان وجد يبدأ به ايضاً لكن في الباقي  
 من فرضه كذا ذكره في الفرائض العثمانية وصورة  
 مولي المولاه شخص مجهول النسب قال لا خرائت  
 مولاي ترتني اذا مت وتمقل عني اذا جئت وقال الاخر  
 قلت ففندنا يبع هذا العقد ويصير القابل وارثاً  
 عاقلاً ويسمى مولي المولاه واذ كان الاخر مجهول النسب  
 ايضاً وقال لدول مثل ذلك وقبلة ورث كل منهما صاحبه  
 وعقل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد المولاه مالم يعقل  
 عنه مولاه وكان ابراهيم الخفي رحمه الله يقول اذا سلم  
 الرجل على يد رجل ثم ولده صبح قال شمس الائمة السرخسي  
 ليس الاسلام على يده شرطاً وفي صحة عظم المولاه  
 وانما ذكره فيه على سبيل العادة وكان الشعبي رحمه الله  
 تعالى يقول لا ولأه الا ولأه المتأقاة وبه اخذ الشافعي  
 رحمه الله تعالى وهو مذهب زيد ابن ثابت رضي الله تعالى  
 عنه وما ذهبنا اليه مذهب محمد وعلي ومعهود رضي

النسبية

عقد



الله تعالى عنهم وانما اخرا مولاه عن ذوي الارحام  
 لقرايتهم ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث ولم  
 يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر  
 على اقراره يعني ان هذا المقر له موخر في الارث عن  
 المولى مولاه وبقوله مقدم على الموصي له بجميع المال  
 واعتبر فيه قيود ثلاثة الاول ان يكون الاقرار بنسبه  
 من المقر متضمنا لاقرقراره بنسبه على غيره كما اذا اقر  
 بمجهول النسب بانه اخوه فانه يتضمن اقراره على  
 ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت  
 به نسبه من ذلك الغير كما اذا لم يصدقه ابوه فانه  
 النسب والثالث ان يموت المقر على اقراره وفوايد القبول  
 ظاهرة اما الاول فلان اقراره بمجهول النسب بنسبه  
 منه اذا لم يتضمن تحمیل نسبه على غيره واشتمل على شرط  
 صحته او جوبت بثبوت نسبه منه واندرجه فيما مر  
 ذكره من الورثة النسبه كان يقبل بانه ابنه واما  
 الثاني فلانه اذا صدقه ابوه في ذلك النسب ثبت  
 باقراره على هذا الوجه نسبه من ابيه ايضا وكان  
 المجهول اخا للمقر وكذا الحال اذا اقر بانه عمه وصدقه  
 في ذلك جده فانه يكون عماله مندرجا فيما مر ذكره  
 واما الثالث فلانه اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار  
 لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث اصلا واذ ثبتت  
 هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثا في المرتبة  
 المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة كان له  
 مقرا بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن  
 اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسبه على الغير والاقرار

على

على الغير دعوي فلا يسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه  
 لا يبعد الى الغير فلم يكن له وارث معروف ثم الموصي  
 له بجميع المال اي اذا اعدم من تقدم ذكره يبداء بمن  
 اوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما  
 زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم  
 احد فله ما عين له كذا عندنا وعند الشافعي له الثلث  
 فقط وانما اخرا ذلك عن المقر له بناء على ان له نوع  
 قرابة بخلاف الموصي له ثم بيت المال اذا لم يوجد  
 احد من المذكورين يوضع الشراكة في بيت المال  
 على انهما مال ضائع فصار للجميع المسلمين فيوضع  
 هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء على انهم  
 اخوة الايري الذي اذا لم يكن له وارث يوضع ماله  
 في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكافر ويشهد له  
 ايضا انه يستوي بين الذكور والانايش من  
 المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية  
 بينهما في الميراث وعند الشافعي ان بيت المال ان  
 كان منتظما يقدم على ذوي الارحام والرد وان لم  
 يتظم رد او لا على ذوي الارحام الفروض النسبية  
 بنسبة فرايضهم ثم يصفى الى ذوي الارحام ولا  
 ميراث عنهم اصلا لمولي المولاه ولا للمقر له بالنسب  
 على الغير ولا للموصي له بجميع المال كما في ذلك عليه  
**فصل المانع من الارث اربعة الاول الرق واقرار**  
 اي كاملا كان كالقن او ناقضا كالمكاتب والذتر  
 وام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا لا يملك المال  
 بساير اسباب الملك فلا يملكه ايضا بالارث

عندهم



ولأن جميع ما في يده من المال فهو لمولاه ولو ورثناه من أقرابه  
 لو وقع الملك لسيده فيكون ثوريثا لا جنسي بلا سبب  
 وأنه بط اجماعا **ومقتضى البعض** البعض عند الجنيحة  
 رحمه الله تعالى بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم فيكاه  
 رقبته ولا يرث ولا يجب أصلا أحد من ميراثه وعندهما  
 هو حر يرث ويحجب والمسئلة منية على أن العتق  
 يجزي عنه خلافا لهما **والثاني القتل الذي يتعلق به موجب**  
**القصاص والكفارة** أما القتل الذي يتعلق به موجب  
 القصاص فهو القتل عدا وذلك بأن يتعمد ضربه بسلاح  
 أو ما يجري مجراه في تفريق الأجزاء كالمحذود من الخشب والحجر  
 وموجبه الأثم والقصاص ولا كفارة فيه وعند أبي يوسف  
 ومحمد إذا تعمد ضربه بما يقتل به غالبا وإن لم يكن محذودا  
 كحجر عظيم فهو أيضا عدا وأما القتل الذي يتعلق به موجب  
 والكفارة فهو لما شبه عدا كان يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا  
 وموجبه على القولين معا الدية على العاقلة والأثم والكفارة  
 ولا قود فيه وأما خطا كان رمى إلى صيد فاصاب انسانا  
 أو انقلب في النوم عليه فقتله أو وطئه دابته وهور كبد  
 أو سقط من سطح عليه فقتله أو سقط حجر من يده فمات  
 وموجبه الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه ففقدنا  
 يحرم القاتل من الميراث في هذه الصور كلها إذا لم يكن القتل بحق  
 وأما إذا قتل مورثه قصاصا أو حدا أو دفعا عن نفسه فلا  
 يحرم أصلا وكذا إذا قتل العادل مورثه الباغي وفي حكمه  
 خلافا لابي يوسف وأما القتل بالنسب دون الباشرة كما في  
 البئر أو ضغ الحجر في عين ملكه ففيه الدية على العاقلة ولا  
 قصاص عليه ولا كفارة وكذا الحال إذا كان القاتل صبيا أو مجنونا

لم

فلا حرمان عند القتل في هذه الصور أيضا فإن قلت اليس إذا  
 قتل الأب ابنه عمدا أثبت قصاص ولا كفارة أيضا مع أنه محرم  
 اتفاقا قلت نعم موجب في أصله القصاص إلا أنه سقط بقوله  
 صلى الله تعالى لا يقتل الوالد بولده ولا السيد بعبده ولا يقاتل  
 مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث إن حرم مطلقا  
 كإذهب إليه الشافعي فكيف أخرجت تلك الصور كلها لأن نقول  
 أيا أخرج القاتل بحق فلا يرث إلى ما من شرع عقوبة على القاتل  
 القتل المحذور وأما أخرج السبب فلا أنه يقاتل حقيقة إلا  
 يرى أنه لو فعل ذلك في ملكه لم يؤخذ بشيء والقاتل مواخذ  
 بفعله سواء كان في ملكه أو في غيره كالرأي وأيضا القتل لا يتم  
 إلا بمقتول وقد انعدم حال السبب فإن حفره مثلا اتصل  
 بالأرض دون الحيوان ولا يمكن أن يحمل قاتلا حقيقة لم يتعلق  
 به جزاء القتل أعني حرمان الميراث والكفارة وأما وجوب الدية  
 على العاقلة فلصيانة دم المقتول عن الهدر بخلاف المخطئ  
 فإنه مباشر للقتل المحذور بفعله فيلزمه الكفارة والحرمان  
 وأما أخرج الصبي والمجنون كما ذكرنا فلا يرث الحرمان جزاء للقتل  
 المحذور وفعله مما لا يصلح أن يوصف بالخطأ شرعا إذ لا تصور  
 توجه فطاب الشارح اليه ما يخلف المخطئ فإنه أهل لذلك  
 وأيضا الحرمان باعتبار التقصير في التحرز وتصوير نسبة  
 التقصير إلى المخطئ دونهما وأعلم أن دية المقتول فطاب  
 أمواله حتى يقضى هذا ديونه وينفذ وصاياه ويرث كل من  
 يرث سائر أمواله وقال مالك لا يرث الزوجان من الدية لفظ  
 الزوجية بالوفاة ولا موجب للدية إلا بعده ولنا أنه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم أمر بتوريث امرأة أشيم القيسيا في من عقل زوجها وقال  
 الزهري كان قتل أشيم خطا وكذا أثبت عندنا حق الزوجين

ليس

عند الوقوع في البئر أو إذا كان المخطئ  
 ميتا وإذا لم يكن قاتلا حقيقة لم يتعلق به

أي دية



في القصاص لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ترك مالا او حقا فلو تركه  
ولاشك ان القصاص حقه لانه بدل نفسه فيستحقه جميع الورثة  
بحسب ائمتهم كالدية وقال ابن ابي ليلى لا يصح لها في القصاص  
لانه لا يستحق بالعقد الذي هو سبب استحقاقها كما لا يصح  
فيه للموصي له وهو مردود بان استحقاقه بالقرابة بخلاف  
الوصية فان حق الموصي له يتوقف على قبوله ويرتد بوجه  
نكذ اذ كره الامام السرخسي في شرح كتاب الديارات **الثالث**  
**اختلاف الدينين** فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم  
من الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة واليه ذهب علماء  
والشافعي رحمه الله تعالى لقوله صلى الله تعالى وسلم لا يتوارث اهل  
ملتين شيئا والقياس ان يرث لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الاسلام يعلو ولا يعلو عليه ومن العلوان يرث المسلم من الكافر  
ولا يرث الكافر منه واليه ذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن  
ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين  
ومسروق الجواب ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام  
حتى ان شئت الاسلام على وجه ولم يثبت على اخر فانه ثبت  
ويعلو كالمولود بين مسلم وكافر فانه يحكم بالاسلام الولد وان  
المراد العلو بحسب الحجج او بحسب القهر والغلبة اي النصر في  
الغلبة للمسلمين واما ان المسلم يرث عندنا من المرتد عن ابيه  
لا يرث من المسلم فلا يرث المسلم منه مستند الى حال اسلامه  
ولذلك قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى انه يرث منه ما اكتسبه  
في زمان اسلامه ولا يرث منه ما اكتسبه في زمان ردة  
ويكون ما اكتسبه في زمان ردة فينسب للمسلمين والوجه  
على قولهما ان الجميع لورثته ان المرتد لا يقر على اعتقه بل يجبر  
على العود الى الاسلام فيقترب حكم الاسلام في حقه لا فيما ينتفع

بأن استحقاق الارث بالزوجة لا يتوقف  
على قبولها كما استحقاقه

والشافعي رحمه الله لا يرث المرتد احد ولا يرث  
احد ماله في بيت الاسح

هو به بل فيما ينتفع به وارثه ثم ان الكفار يتوارثون فيما بينهم  
وان اختلفت ماله ثم لان الكفر ملة واحدة كما ذكره الحزبي في  
مختصره عن الشافعي رحمه الله تعالى وذكره ابو القاسم عن مالك  
ايضا رحمه الله تعالى وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون  
فيما بينهم ولا توارث بينهما وبين المجوس واستدل بانها قد  
اتفقوا على التوحيد والاقرب اية عيسى عليه السلام وانزال  
التورات فيها على ملة واحدة بخلاف المجوس حيث ينكرون  
التوحيد ويشبثون الهين يزدان والهرمان ولا يعترفون بنبي  
ولا كتاب منزل فثم اهل ملة اخر عدو ذهب بعض الفقهاء الى عدم  
التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم عيسى عليه  
الصلوة والسلام والا نجعل فيها اهل ملتين شتى كالمسلمين مع  
النصارى بخلاف اهل الكتاب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة  
**والرابع اختلاف الدارين اما حقيقة الحزبي والذي** فاذ اقامت  
الحزبي في دار الحرب وله ابن او اب وابن ذوي في دار الاسلام وما  
الذي في دار الاسلام وله اب او ابن في دار الحرب لم يرث  
احدهما من الاخر لان الذي من اهل دار الاسلام والحزبي من اهل  
دار الحرب فها وان اتحدا في ملة لكن بتسايين الدارين حقيقة  
ينقطع الولاية بينهما فينقص الورثة المنسبة على الولاية  
لان الوارث يخلف المورث في ماله ملكا ويأوتى تصرفا **او محكما**  
**كالمستأمن والذمي والحريين من دارين مختلفين** اما الثالث  
الاول فهو ظاهر لان الحزبي اذا دخل دار الاسلام بامان فهو الذي  
في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفتين كما لان المستأمن  
اهل دار الحزبي كما لا يبرأ منه يتمكن من الرجوع اليها ولا يمكن  
من استدامة اقامته في دارنا بخلاف الذي فلا توارث بينهما  
بل اذ اقامت المستأمن بوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب

الوارثان المستأمنان بالاسلام  
في دار الحرب والذمي في دار الاسلام  
كما في بعض نسخ



لأن حكم الامان باق في ماله لورثته الذين لحقه ومن جملة حقه ايصال  
 ماله لورثته فلا يصير في بيت المال كما اذا مات الذي ولا وارث  
 له على ما مر واما المثال الثاني فان حمل كاقيل على ان الحربين في دارهما  
 المختلفين اتجه عليه من قبل اختلاف الدارين حقيقة فكانت  
 حقه ان يقدم على قوله او يحكم ويحتاج الى ان يجان بان الكفر حلة  
 واحدة قال في كلامه في دار واحدة حقيقة فالاختلاف بين  
 ديارهم انهم هو بحسب الحكم دون الحقيقة مع انه يرد عليه ان  
 كون الكفر حلة واحدة اثر حكيم بذن الكفار على ملل شتى حقيقة  
 وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة لكنهما في دار واحدة  
 بالاستئمان في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين  
 فكما لم يتجه عليه ما ذكرناه وبقي حله على هذا المعنى انه قال  
 من دارين لا في دارين وان كان ادوي به في ان يقولوا المستأمنين  
 بدلا والحربين وكأنه ترك هذا الادوي اشارة الى انه يمكن جعله  
 مثالا للاختلافين والحاصل ان الحربين المذكورين ان كانا في  
 ديارهما كان الاختلاف في الدار حقيقة وان كانا في دارنا كان  
 الاختلاف حقيقا لان جعل كل واحد منهما كانه في داره التي فرق  
 بينهما البنا بامان فلا يتولد ثانيا في دار الاسلام الا اذا صار  
 اهل ذمة واذا كان الحربيان المستأمنان من دار واحدة يشبه  
 بينهما التوارث الا يري ان المستأمنين ان كانوا من دار واحدة قبل  
 شدة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يقبل فذلك  
 التوارث لذن الشدة والميراث واكبر من باب الولاية **والدار**  
**انما تختلف باختلاف النعمة** اي لمسكروا اختلاف الملك **والنقط**  
**المصمة فيما بينهما** كان يكن مثل واحد الملكين في الهند وله دار  
 ومنعه والاخر في الترك وله دار ومنعة اخري وانقطعت  
 المصمة فيما بينهما حتى يستحل كل منهما قتال الاخر واذا اظفر

هذا كلامه وان كان المستأمنين حقيقة  
 ديارين مختلفين حقيقة

عسكر

رجل من احدثها برجل من عسكر الاخر قتله فإنا ان الدارين مختلفان  
 فينقطع باختلافهما الوراثه لأننا نسبنا على العصمة والولاية  
 واما ان كان بينهما تناص وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة  
 والوراثه ثابتة وليس اختلاف الدارين بما نفع من الارث  
 عند الشافعي رحمه الله تعالى اصلا فالجواب ان كانا مختلفين  
 الدار كالهند والروم يتوارثان بعضهم من بعض عند المسلمين  
 يتوارثان بعضهم من بعض لكن لا توارث بين الذمي والحربي  
 لانقطاع المودة وكذا حال المعاهد والحربي عند الشافعي رحمه  
 الله تعالى وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لثبوت  
 التوارث بين اهل البغي واهل العدة وان اختلفت النعمة  
 والملك وذلك لأن دار الاسلام دار احكام فلا يختلف الدار  
 فيما بين المسلمين باختلاف النعمة والملك لأن حكم الاسلام  
 يجمعهم واما دار الحرب فبما فيها قهر وعلة فبما اختلفت النعمة  
 والملك فتسبب الدارين فيما بينهما وتبين ان ينقطع التوارث  
 وكذا اذا جرحوا البنا كاهن ولم يتعرض الشئ لها هذا لا يستلزم  
 تاريخ الموت كما في الغزوي وان كان مانعا عن الميراث على الصحيح  
 لذكره اياه مفصلا في آخر الكتاب **باب معرفة الفروض**  
**ومستحق الفروض مقدم** اي المسلم المصينه في باب الميراث  
 المذكورة **في كتابه تعالى ستة الاول النصف** وقد  
 ذكر في ثلاثة مواضع فقال وان كانت البنت واحدة فلها  
 النصف وقال ولكم نصف ما تركت ازواجكم وقال وله اخت  
 فلان نصف ما تركت والثاني نصف النصف وهو الربع المذكور  
 في موضعين حيث قال فلكم الربع مما تركتم تركن وقال ولهن  
 الربع مما تركتم والثالث نصف نصف النصف وهو الثمن  
 وذكره مرة واحدة فقال فلهن الثمن مما تركتم **والربع ثلثان**

في دار



وقد ذكر في موضعين فقال في حق البنات فان كن نساء فوق  
اثنين فلهما الثلثان ثلثا ما ترك وفي حق الاخوات فاكنتا  
اثنين فلهما الثلثان **والخامس نصف الثلثين وهو الثلث**  
الذي ذكره في موضعين ايضا فقال فلامه الثلث وقال وان  
كانوا ايماء ولدوا اثم اشتر من ذلك فم شرا في الثلث **والسادس**  
نصف نصف الثلثين وهو **السدس** المذكور في ثلاثة مواضع  
هيت قال ولا يورثه لكل واحد منها السدس وقال فان كانوا  
اخوة فلامه السدس وقال في حق ولد الام وله اخ واخت  
فلكل واحد منها السدس **واما صاحب هذه السلام** اي مستحقها  
سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب او بغيره من الدليل  
**الثاني عشر تقر اربعة من الرجال وهو اب والجد الصحيح**  
**وهو اب الاب وان علا والد الاب والزوج** قدم الاب على الجد  
لكونه محجور بالاب وكذا يجب الجد الابن لأم اجماعا وتقديره  
على الزوج لان النسب اقوى من السبب كما عرفت **وثان من**  
**النساء وهن الزوجة والبنت وبنت الابن وان سفلت**  
**والأخت لأب وأم والأخت لأب والأخت لأم والأخت**  
**والجددة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبها الى الميت**  
**جد فاسد** قدم الزوجة على البنت لان اصل الولد ازمنا  
يتولد الاولاد وليقع ذكرها قريبا من ذكر الزوج وقدمت  
على بنت الابن لكونها اقرب الى الميت منها ولان بنت الابن  
تقوم مقام البنت عند عدلها **والأخت لأب وأم** عن  
بنت الابن لكونها بعد منها في القرابة وقدمت على الأخت لأب  
لقوة القرابة ولان الأخت لأب تقوم مقام أخت عدلها  
وتقدمت على الأخت لأم لان قرابة الاب اقوى من قرابة  
الأم وتقدمت الأم على الأم لان الاختين لأم محجبتان

الدليل

الأم

الأم من الثلث الى السدس ومنسب الحاجب مقدم على المحجور  
وتقدم الأم على الجدة لكونها اقرب لا يقال تقدم الاب في  
الرجال يقتضي تقدم الأم في النساء لانا نقول معروفة  
الأم يتوقف على معرفة نصيب الاخوات من وجه دون العكس  
وقيد الجدة بالصحيحة وفسرها بالتي لا يدخل في نسبها  
الى الميت جد فاسد وهو الذي يدخل في نسبته الى الميت  
ام ضرورة انه يقابل الجد الصحيح المفسر كما سيأتي بالذي لا يدخل  
في نسبته الى الميت ام فالجدة ان دخلت نسبته عن الجد  
الفاسد كانت صحيحة سواء كانت مدلية بمحض الدعوة كما  
الأم وأم الأم او بمحض الذكور كما الأم الاب وأم الاب  
او بخلط منها كما أم الاب وهي صاحبة الفرض في الجدات  
كالجدة الصحيحة الاجداد واذا دخل في نسبته الجد الفاسد  
كانت فاسدة ومنقية بخلط الذكور والاثاث كما أم الاب  
واب أم الاب وليست هي بصاحبة فرض كالجدة الفاسدة  
بل هما من ذوي الدرجات الذين يدعون بالقرابة لا بمصوبة  
ولا فرض **اما ادب فله احوال ثلاث الفرض المطلق اي الخالص**  
**عن التعصيب وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن**  
**وان سفلت والفرض والتعصيب معا وذلك مع الابن**  
**او ابنة الابن وان سفلت** وبيان ذلك انه تعالى قال ولا  
ايورثه لكل واحد منها السدس مما تركت ان كان له ولد فهذا  
تنصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد  
يتناول الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرضه  
اعني السدس والباقي للابن لقوله عليه الصلوة والسلام  
الحقوا الفرائض باهلها فما بقيت الفرائض فلا ولي  
عصبة رجلا ذكر واؤلى الرجال من العصبات هو الابن كما

أم

الابنت



وان ستعرفه كانت معه بنت فله السدس وللبنت النصف بالفرض وما  
 بقي فللاب لأنه اولى رجل ذكر من المصبات عند عدم الابن او  
 ابنه **والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن**  
**وان سفل** وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد ووارثه ابواه  
 فلاته الثلث اذ يفهم منه ان الباقي للاب فيكون عصبه **والجد الصحيح**  
**وهو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت ام كالأب** عند عدمه  
 مع تزويج في ثبوت تلك الاصول الثلاث بل في جميع احكام الميراث **والذي**  
**امربع مسائل وسند كرها ان شاء الله تعالى** الاول ان ام  
 الاب لا تترك مع الجد والثانية الميت اذا ترك الابوين وولد  
 الزوجين فللام ثلث ما بقي بعد تعصيب احد الزوجين  
 ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال الا عند ابني يوسف  
 فان لا تترك الباقي ايضا والثالثة ان بنى العيان والمعدوت  
 كلهم يسقطون مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع الجدة الا عند  
 ابني حنيفة والرابعان ابن المقتق مع ابنه ياخذ سدس الولد  
 عند ابني يوسف وليس للجد كذلك بل الولد كله لابن ولا فرق  
 بينهما عند سائر الائمة اذ لا يأخذان شيئا من الولد ولا جعل  
 المسئلة الثانية مسيلتين كافي عبارة الكتاب فلا ولي ان  
 يقال الا في خمس مسائل وسيناتك تنمة الكلام **ويسقط**  
**الجد بالاب لان الاب اصل في قرابة الجد الى الميت** المختص على  
 هذا التعليل بانه يلزم منه سقوط اولاد الام بالام لان اصل  
 في قرابة اولادها وقديدها باعتبار انضمام العصبية التي  
 يترجم بزيادة القرب والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبه  
 الى الميت ام كالأب وان علا ولما اراد ان يذكر الفرق لأم  
 في فصل الرجال وكانت الاخت لام مساوية في الاحكام  
 تم الكلام كيلا يحتاج الى ذكرها في فصل النساء فقال **واما**

يا بني

لاولاد الام فاحوال ثلاث السدس **للوامد** لقوله تعالى وان  
 كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوة فلكل واحد  
 منها السدس والمراد منه اولاد الام اجماعا ويدل عليه قراءة  
 البني وله اخ او اخوة من الام **والثالث للابن فصاعدا**  
 لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث  
**ذكرهم وانا نهم في القسمة والاسحقاق سواء** اما في  
 القسمة فلان الابن يورثهم ما أخذ مثل ما يأخذ الذكور كما  
 دل عليه جعلهم شركاء في الثلث واما في الاسحقاق فلان  
 الواحد منهم مذكرا كان او مؤنثا يستحق الثلث واذا  
 تعددوا ذكورا او اناثا او مختلطين استحقوا الثلث ولا  
 يخفى عليك ان الاسحقاق يعم الواحد والمتعدد بخلاف  
 القسمة **ويسقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب**  
**والجد بالاتفاق** لانهم من قبيل الكلالة كما علم من الآية  
 وقد اشترط في رفض عدم الولد والوالد اجماعا لقوله  
 تعالى قل لا اله الا الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له  
 ولد وله اخوة وقوله عليه الصلوة والسلام الكلالة  
 من ليس له ولد وله والد لكن ولد الابن داخل في  
 الولد لقوله تعالى يا ابن آدم والجد داخل في الوالد  
 لقوله تعالى كما اذا فرغ ابيكم من الخنة فلا يرث  
 لودد الام مع هؤلاء ثم الكلالة في المعنى بمعنى  
 الاعياء وذهاب العقوة لقوله تعالى فالدية لا تدفع  
 الا من كلالة ثم استعيرت لقرابته من عدل الولد  
 والوالد كانه ضعيفة في القياس الى قرابة الولد  
 وتطلق ايضا على من لم يخلق ولدا ولدا ولدا  
 وعلى من ليس بولد ولا ولد من المختلطين **واما**

الاصول



للزوج **فحالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان**  
**سفل اي عند عدمها معا** ولذلك عطف بالواو **والرابع**  
**مع الولد او ولدا الابن وان سفل** اي يكفي وجود احدهما  
 في ذلك ومن ثم عطف باو وكلتا الحالتين خرج بهما في نظم  
 القرآن كما مر في ذكر السطام **فصول النساء للزوجات**  
**حالتان الربع للواحدة فصاعدا عند عدم الولد وولد**  
**الابن وان سفل والثلث مع الولد او ولد الابن وان سفل**  
 فقد خرج بهما في الحالتين ايضا في النظم المذكور **وهن**  
 وقد روي بين نصبي الزوجين ان المذكور منها نصف  
 حظ الانثى على التقديرين **واذا البنات الصليات**  
**ثلاث النصف للواحدة** وهذه مصرع بلا في الآية **والثلاث**  
**للثنتين فصاعدا** والنصوص عليه في القرآن العظيم **متركا**  
 الا اذا كانت نساء فوق اثنتين فلهن الثلثان **وان**  
 الاثنتان فكلهما عند ابن عباس رضي الله تعالى عنه  
 حكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الصحابة فكل  
 الله عليهم اجمعين حكم الجماعة وتعلل قولهم بوجوب ثلاثة  
 الاول انه تعالى قال **للكل ذكر مثل حظ الانثيين** وادخ  
 مراتب الاختلاف ابن وبنات والذين حينئذ الثلثان بالانثى  
 فخرج بهذه الاشارة ان البنات لهما الثلثان في الجملة  
 وليس ذلك الا في حالت انفرادهما عن الابن فلا حجة  
 ببيان حالهما بل الى حال ما فوقهما فلذلك قيل فان كن  
 نساء فوق اثنتين اي فان كن جماعة بالغات ما بلغت  
 من العدد فلهن ما للثنتين اعني الثلثين لا يتجاوز ذلك  
 الثاني ان البنات امس رحا من الاختين اللتين تحل  
 الثلثين فهما اولي بذلك الاخران الثالث ان الاخوات

ان المذكور

ما ترك

قال

كانت

كانت مع اخيرا وجب الا الثلث فبالاولي ان يجب الا اذا كان  
 كانت مع اخيرا وكذا لا يخرج مع اخيرا مع اخيرا مثل ما كان  
 يجب الا لو انفردت مع اخيرا فوجب لهما الثلثان **ومع**  
**الابن للذكر مثل حظ الانثيين وهو يصير** لقوله  
 تعالى **يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين** فانه  
 لما لم يبين نصا لبنات عند الاجتماع مع اول علي انه  
 يصير وان المال يقسم بينهما وبين ابن علي ما ذكر  
 من القسمة بطريق المصوبة **وبنات الابن كبنات الصلب**  
 في ثبوت تلك الاحوال الثلاث ولهن احوال ثلاث اخري  
 فلذلك قال **وهن احوال ست النصف للواحدة والثلث**  
**للثنتين فصاعدا عند عدم بنات الصلب** فاما حالتان  
 من الثلاث الاولى ويشترط ويشترط فيها عدم الصليات  
 لان النص ورد فيما صرحا فاذا عُد من قامت بنات الابن  
 مقامهن **وهن السدس مع الواحدة الصليبة وكلمة**  
**للثنتين** هذه حالة اولي من الثلاث الاخرى الدليل عليها  
 ان حق البنات الثلثان وقد اخذت الصليبة الواحدة  
 النصف لقوة القرابة فبقي سدس من حق البنات  
 فتأخذ بنات الابن واحدة كانت او متعددة وما بقي من  
 المركة فلا ولي عصبة فبنات الابن من ذوات الفروض  
 مع الواحدة من الصليات ويصير معهن من المصبات  
 ان كان مصير ابن الابن فان كان مصير ذكر اسفل في  
 درجة فلهن فرضهن **ولا يرثن مع الصليات** عند عامة  
 الصحابة اذ لم يكن معهما شيء من حق البنات خلا فالا  
 عباس اذ حكموا هذه حكم الواحدة وهذه حالة ثانية  
 من الثلاث الاخرى **ان يكون بعد اثنتين او اسفل منهن**

بنات الصليبة مع ابن الابن







**السفلى من الفريق الثاني** توازي **الوسطى من الفريق الثالث** لانهما  
كل منهما اليه يارب وسائط **السفلى من الفريق الثالث** **الاول**  
**احد** لان تدي بوسائط خمس وليس في هذه النبات من هو  
كذلك **اذا عرفت هذا فقولوا للعليا من الفريق الاول**  
**النصف** لان قامت مقام بنت الصلب عند عدول **الوسطى** من  
**الفريق الاول** مع **من يوازيها** وهي العليا من الفريق الثاني  
**السدس** **تكملة للثلاث** **بن** وذلك لان العليا من الفريق الاول  
لما قامت مقام الصلبة قام من دونها بدرجة واحدة مقام  
بنت الابن **ولا يشي للسفليات** وهي الست الباقية من النبات  
التي لانه قد كل الفلثان لتلك الثلاث فلم يبق للباقيات  
فرض وليس لهن عصبية قطعا فلا يرثن من التركة  
**الان يكون معهن** مع تلك السفليات الست **علاوة**  
اي يعصبن ليعصبن **من كانت** **بجداته** **ومن كانت**  
**فوقه** كما سبق تقريره على قول عامة الصحابة وجمهور العلماء  
**من لم تكن ذات سهم** فانها تأخذ سهمها ولا تعصبه عصبية  
وهي العليا من الفريق الاول التي اخذت النصف والوسطى  
منهم مع العليا من الفريق الثاني حيث اخذنا السدس وهذا  
قيد معتبر فمن كانت فوقه دون من كانت بجداية فانه  
يوصيها مطلقا اي سواء كانت ذات سهم اول **وليسقط**  
**من دونه** اي دون ذلك الغلام في الدرجة من السفليات  
فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول اخذت العليا  
منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق  
الثاني السدس ويكون الثالث الباقي بين الغلام وبين السفلى  
من الاول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل  
هذا الانثيين احما سا وسقط سفلى الثاني ووسطى الثالث

وسفلاه وان كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني كان الثالث  
الباقي بينه وبين السفلى الاول ووسطى الثاني وسفلاه  
وعليا الثالث ووسطاه اسما على الذكر مثل هذا الانثيين  
وسقط سفلى الثالث وان كان الغلام مع السفلى من الفريق  
الثالث كان الثالث الباقي بين الغلام وبين السفليات  
الست اثنا هذا ما خرج به في الكتاب وان فرض الغلام مع  
العليا من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين اخيه  
للكر مثل هذا الانثيين ووشيئ للسفليات وهي ثمان  
وان فرض مع الوسطى الاول فتأخذ العليا الاول النصف والباقى  
للغلام مع تجاذبه وهي وسطى الاول وعليا الثاني للذكر مثل  
هذا الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع العليا الثاني وما يخرج  
المسايل في جميع هذه الصور فعلى ما سيجي به فيما بعد فلا  
حاجة اليه الى ايرادها هنا واعلم ان العليا من نبات الابن  
في اي درجة كانت متى اخذت الثلثين بالفرضية ثم اختلط  
الذكور بالذوات فعلى قول عامة الصحابة يعصب الذكور الذوات  
على التفصيل المذكور عند ابن مسعود يكون الباقي من الثلثين  
للذكور وحدهم لعصبية كما مر وان اخذت العليا منهن النصف  
ثم اختلط الذكور بالذوات فان كان عدد الذكور اكثر من عدد  
اواناث او مساويا له كان الباقي بينهم للذكر مثل هذا الانثيين  
بالتفاه وان كان عدد الذوات اكثر فعند عامة العلماء كذلك  
وان مسعود للذوات حينئذ السدس فانه كان ينظر الى ما هو  
أكثر بينات الابن من المقاسمة والسدس فيعطيها ما هو  
اقل احترازا عن الزيادة على الثلثين في حق النبات واعلم  
ان ذكر النبات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يسمى  
مسئلة التشبيح لان لا لدمتها وحسب تشبيها لها



وتتميل الأثران إلى استماعها فثبتت بشيبي الشاعر القصيدة  
لتحسينها واستدعاء الأصحاء إلى استماعها **وقال الأخوات الأب**  
**وام فاحوال خمس** ذكر المصنف ههنا أربعاً من آخر الخامسة  
ليذكرها مع سابعة أهوال الأخوات لأب مروما للاختصار **النصف**  
**للواحدة** لقوله تعالى وله أخت فلا نصف ما ترك **والثلاث**  
**للاثنتين فصاعداً** لقوله تعالى فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان  
والمراد الأخوات لأب وام وأب لأن الأخوات لأم قد علم حالها  
في آية الموارث كما مر وإذا استحققت الاثنتان الثلثان كان  
استحقاق ما فوقهما له أظهر وقد بقي صريح في الأخوات بالاثنتين  
وفي البنات بما فوقهما يعلم من حال الاختين حال البنات البنين  
ومن حال البنات حال الأخوات يطريقاً ولويه **ومع الأخ ذب**  
**وام** لأن كرم مثل حفظ الانثيين **عصبة** به لا ستم  
**يهم في القرابة إلى الميت** قال الله تعالى فإن كانوا أخوة من جلال  
ونساء فلذلك كرم مثل حفظ الانثيين فلم يقدر نصيب الأخوات  
في حالة الافتلاط كالم يقدر نصيب الأخوة فدل ذلك على أنهم  
قد صنف عصبات معهم وقد خالف بعض العلماء فيما إذا خلف  
الميت ابنة وأخاً واختاً لأب وام فقال الباقي بعد نصيب الميت  
للأخ دون الأخوات استدلاله بقوله عليه الصلاة والسلام فما  
أبقته الفرائض فلا ولي رجل ذكر ورثة بانهم أجمعون في بنت  
وبنت ابن وابن ابن علي أن كباقية من نصيب ابن ولدي الابن  
لذلك كرم مثل حفظ الانثيين وأجمعوا أيضاً في بنت وعم وعمته على  
أن الباقي للعم ولعمه وأختها في الأخ والأخت مع البنت فقوله  
الحاقهما بابن الابن وبنت الابن أولى من الحاقهما بالعم والعمة الذي  
أنهم كما أجمعوا على أنه إذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان  
قال كرم مثل حفظ الانثيين كذا ذلك أجمعوا على أنه إذا لم

يكن مع الأخ والأخت بنت كان المال بينهما كذلك بخلاف العم والعمة  
فإنه إذا لم يكن معها بنت كان المال كله للعم وحده هكذا الحال  
في الباقي بعد نصيب البنت كذا ذكره الطحاوي في شرح الآثار  
**وهذه الباقي إلى النصف أو الثلث مع البنات وام مع بنات**  
**الابن لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أجمعوا الأخوات مع البنات**  
**عصبة** ذهب أكثر الصحابة إلى تعصيب الأخوات مع البنات وهو  
قول جمهور العلماء وقال ابن عباس لا تعصيب لهن مع البنات  
وكم فيما إذا اجتمعت بنت وأخت بأن النصف للبنت ولا  
شيء للخت للأخت فقيل له إن عمر كان يقول للأخت ما بقي  
فقصت قال أأنتم أعلم أم الله يريد أنه تعالى قال إن أمراً هلك  
ليس له ولد وله أخت فلا نصف ما ترك فقد جعل الولد فاجباً  
للأخت ولفظ الولد يتناول الذكر والأنثى كما في حجب الأم من  
الثلث إلى السدس وحجب الزوج من النصف إلى الربع وحجب الزوجة  
من الربع إلى الثمن فلا توارث للأخت مع الولد ذكر كان أو أنثى  
بخلاف الأخ فإنه يأخذ ما بقي من الأنثى بالمصوبة ولا مصوبة  
للأخت بنفسها وإنما نصيب مصوبة لغيرها إذا كان ذلك الغير  
عصبة وليست للبنت مصوبة فكيف نصيب الأخت معها عصبة  
والجواب أن المراد بالولد هنا هو الذكر بدليل قوله تعالى وهو  
يرثها إن لم يكن لها ولي ابن باك تفاق لأن الأخ يرث مع الابنة  
وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روي عن هذيل بن شريك  
أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري عن خلف بنت أوبت ابن  
وأختها فقال للبنت النصف والباقي للأخت ثم قال للسائل سل  
ذلك عن معبود وأخبرني عما يجب به فلما سئل قال رأيت  
رسول الله ففني للبنت بالنصف ولبت الابن بالسدس تركة  
للثنتين وللأخت الباقي فلما أخبر السائل أبا موسى الأشعري  
بذلك قال لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الخبر فيكم فدل ذلك

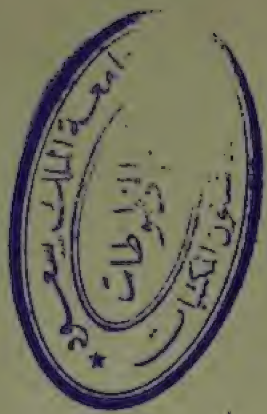


عليه صلى الله عليه وسلم جعل الأخت مع البنت عصبة **والأخوات**  
**لأب كالأخوات لأب وأم** ولزم من أحوال سبع النصف الواحدة  
**والثلاثان للثلاثين** فضا عدا عند عدم الأخوات لأب وأم وذلك  
لما ذكرنا من النصوص في الأخوات لأب وأم صلى ما أشير إليه هناك  
**وهن السدس مع الأخت لأب وأم كطلة للثلاثين** فإن حق  
الأخوات الثلاثين واخذت الأخت لأب وأم النصف فبقى منه  
سدس فيعطى للأخوات لأب حتى يكمل حق الأخوات **ولا يترن مع**  
**الأختين لأب وأم** لأنه قد حل إمام حق الأخوات أغنى الثلاثين  
فلم يبق للأخوات لأب شيء إلا أن يكون معهن أخ لأب فيعصبن  
**وحينذ يكون الباقي ينضم للثلاثين** كمثل مظهر **الانثيين** وذلك  
لأن ميراث الأخوة والأخوات لأب وأم أخري مجري ميراث الأولاد  
الصليبة وميراث الأخوة والأخوات لأب أخري مجري ميراث  
أولاد الأب ذكورهم كذكورهم وأناتهم كأنهم أولاد الأب  
**أن يقرن عصبة مع البنات أو مع بنات الأب** لما ذكرنا من قوله  
صلى الله تعالى عليه ولم يجعلوا الأخوات مع البنات عصبة وهو قول  
أكثر الصحابة والعلماء خلا فالأب عباس كأم وأما صريح بلطف  
السادسة دون أنه غيرها كإلهيهم أن قوله إلا أن يكون معهن  
أخ لأب من تنمة الرابعة لكونه استثنى منها فلا يكون حالة  
خامسة ولكن مثل ذلك قد مر في أحوال بنات الأب فالتفت هنا  
بشهادة المعنى فقط **وبنات عيان** أي الأخوة والأخوات لأب  
وأم **وبنات العلات** أي الأخوة والأخوات لأب كأم يسقطون  
بالأب **وبنات ابن وابن سفل** وبالأب **بأن تفاق** وبالحمد **عندي**  
**خليفة** رحمه الله تعالى ما ذكره هاهنا من حكم السقوط يشتمل  
على الحالة الخامسة للأخوات لأب وأم وعلى السابعة للثلاثين  
لأب أما سقوط الأخوة بالأب بن في قوله تعالى وهو يرث من لم يكن

لها ولأبى بن كأم وأما سقوط الأخوات به في قوله تعالى ليس له  
ولد وله أخت فلا نصف ما ترك والمراد الأب كأم سبق وأما سقوطهم  
بالأب فلا أنهم كالأب وتوارث الخلافة بشروط يفقد الولد والولد  
كما عرفت وأما سقوطهم بالجد عند أبي خليفة رحمه الله تعالى  
فلما سياتيك في باب مقاسمة الجدة أن شاراه تعالى وهذه المسئلة  
من المسائل التي استشارنا في أول كتاب من كون جد الصحيح كالأب  
فإن أبا يوسف ومحمد لم يجعلاه مسقطا كالأب لولاء الأخوة  
والأخوات ويسقط **بنو العلات أيضا** **والأب وأم** وذلك لما  
عرفت من أن ميراث الأخوة والأخوات لأب وأم جار مجري ميراث  
الأولاد الصليبة وأن ميراث الأخوة والأخوات لأب كأميراث أولاد  
الأب ذكورهم كذكورهم وأناتهم كأنهم أولاد الأب  
بالأب كذلك يجبا أولاد العلات بالأب وأم فإن قلت ما ذكره  
ههنا مشتمل على حالة ثامنة للأخوات من جهة الأب وهي سقوطهن  
بالأخ المذكور فكيف قال لهن أحوال سبع قلت هذه من تنمة  
السابعة من أحوالهن كانه قال وبنو العلات كلهم يسقطون بالأب  
وابن الأب والأب والأخ لأب وأم إلا أنه لما ذكر أولاد بني العليات  
مع بني العلات لم يملكه أن يذكر الأخ لأب وأم هناك كالأخفى  
فلذلك أوردته بسقوط بني العلات وحدهم به ويوجد في بعض  
النسخ **وبالأخت لأب وأم إذا صار عصبة** إذا كانت مع  
البنات أو مع بنات الأب كما علمته وإنما سقطوا بالانزال  
كالأخ في كون عصبة أقرب إلى الميت كما سياتيك في باب  
العصبات **وأما الدم فاحوال ثلاث السدس مع الولد** لقوله  
تعالى ولا يورث لكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له ولد  
ولفظ الولد يتناول الذكر والأنثى ولا قرينة تخصص



باحدهما **او ولد الابن وان سفل** وذلك اما لان لفظ الولد  
 يتناول ولد الابن ايضا واما لاجماع على انه يقوم مقام ولد  
 الصلب في توريث الام **والاشنين من الاخوة والاخوات**  
**فصاعدا من اي جهة كانا اي سواء كانا من جهة الابوين معا**  
 او من جهة الاب او من جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة  
 فلا تركة للاب والام **فلا تركة** للاخوة يتناول الكل للاشتراك في  
 الاخوة والي هذا ذهب اكثر الصحابة وجمهور الفقهاء خلافا  
 لابن عباس فانه جعل الثلثة من الاخوة والاخوات حاجبة  
 للام دون الاثنين فلا امرها الثلث عنده بناء على ان الاخوة  
 صيغة الجمع فلا يتناول الشقيق ورد بان حكم الاثنين في الميراث  
 حكم الجماعة الا يرى ان الاثنين كالبنات والاثنين كالاخوات  
 فما استحقاق الاثنين فكذا في الحب وايضا معنى **لا تركة**  
 مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا المقام ياب الدلالة  
 على الجمع المطلق فدل بلفظ الاخوة عليه ثم الباقي من السدس  
 الذي جوزوا عنه للاب عند جمهور الصحابة وروى عن ابن عباس  
 انه للاخوة لانهم انما يحجبونها عنه لياخذوه فان غير الوارث  
 لا يحجب كما اذا كانت الاخوة كفارا او اترقا وقد يستدل عليه بما  
 رواه طاوس من مرقه فنهك من انه صلى الله عليه وسلم اعطى الاخوة  
 السدس مع الابوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن له ولد  
 وورثه ابواه فلا تركة للثلاث فان كان له اخوة فلا تركة للابوين  
 والمراد من صدر الكلام ان لامة الثلث والباقي للاب فكذلك  
 في اخره كانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلا تركة للابوين  
 ولا يبيد الباقي ثم ان شرط الحاجب ان يكون وارثا في حق من يحجب  
 والاخ المسلم وارث في حق الام بخلاف الرقيق والكافر فالاخوة  
 يحجبونهم ويحجبون بالاب الا يرى انهم لا يرثون مع شيا عند



عدم لانهم كالأمة فلا ميراث مع الوالد وليس حال الاخوة مع  
 وجود الام باقوي من حالهم مع عدمه وقد روي عن طاوس انه  
 قال لقيت ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله  
 مع الابوين وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية وفي حديث  
 الحديث دليل لنا اذ لا وصية للوارث فلو كان الاخ مع الابوين  
 وارثا لما صحت هذه الوصية والظاهر انه لا صحت هذه الرواية  
 عن ابن عباس لانه يوافق الصديق رضي الله تعالى عنه في حجب  
 الجدة للاخوة فكيف يقول باثرتهم مع الاب كذا في شرح الامام  
 وذهب الزيدية الى ان الاخوة لا يحجبون بخلاف غيرهم فان حجب  
 ههنا لمعنى لا يوجد فيما معقول فهو انه اذا كان هناك اخوة للاب  
 وام اولاد فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للتفاق  
 وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام اذ ليس نفقتهم  
 على الاب وجمهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسم  
 حقيقة في الاصناف الثلاثة وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت  
 بالنقص الا يرى انهم يحجبون الام بعد موت الاب ولا نفقة عليه  
 بعد موته ويحجبون كالأولاد وليس عليه نفقتهم **ولا تركة**  
**الفل عند عدم قول المذكورين** اي عند عدم الولد وولد الاب  
 وان سفل وعدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا  
 علم ذلك بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
 فلا تركة للثلاث فان كان اخوة فلا تركة للابوين  
 مع الابوين احد الزوجين واما اذا كان احدهما فلا **ثلاث**  
**بعد فرض احد الزوجين وذلك في مسلتين** كانه اراد في  
 صورتين لان عدمهما مسلتين حقيقة بوجوب زيادة المسئلة  
 المستثناة في الجدة على الاب مع كاشنا اليه فيما سلف ويمكن ان  
 يقال جعلها مسلتين في توريث الام مع الاب ومسئلة واحدة



في توارثها مع الجدة اذ لكل من الجملين وجه ظاهر **زوج و ابوين**  
**اورجة وابوين** وهو مذ هب جمهور الفقهاء والفقهاء وكان  
ابن عباس يقول ان لثلاث اصل التركة في هاتين الصورتين  
مستدك بانه تعالى جعل لثلاث اصل التركة مع الولد بقوله  
ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له اخ  
ولد ثم ذكر ان لها مع عدم الولد الثلث بقوله تعالى فان  
لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا عنه الثلث ففرم منه ان المراد  
ثلاث اصل التركة ايضا ويورثه ان السلم المقدرة كلها  
بالقياس اصلها بعد الوصية والدين وكان ابو بكر الصديق  
يقول بان لها مع الزوج ثلث ما يبقى من فرضه ومع الزوجة  
ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لزيد  
نصيب على نصيب الاب لانه المسئلة ربع من ستة لاجتماع  
النصف والثلث فلزوج ثلاثة وللام اثنتان على ذلك التقدير  
فبقي للاب واحد وفي ذلك تفضيل الانثى على الذكر واذ جعل  
لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لثلاث واحد وللاب اثنتان  
ولو جعل للام مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل  
لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الربع والثلث فاذا  
اخذت الام اربعة بقي للاب خمسة فلا تفضيل لاهلية  
ولنا ان معنا قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
فلامه الثلث هو ان لها ثلث ما ورثاه سواء كان جميع المال  
او بعضه وذلك لانه لو اراد ثلث الاصل لكان في البيان  
فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما قال الله تعالى في حق  
البنات وان كانت فلا النصف بعد قوله فان كن نسائ فوق  
اثنتين فلهن ثلث ما ترك فيلزم ان يكون قوله وورثه  
ابواه خاليا عن الفائدة فان قيل محله على ان الورثة لهما

قوله لان المسئلة التي اجتمع فيها زوج وابوان  
النصف وهو سهم الزوج وقوله اجتماع النصف

قوله لاجتماع الربع والثلث ان المسئلة من اثني  
عشر لاجتماع الربع والثلث فخير ما قدرت الزوجة  
ربعاً وثلثاً فبقية تسعة فاذا اخذت الام  
ثلث الاصل هو اربعة بقي للاب خمسة فلا تفضيل

فقط

فقط قلنا ليس في العبارة دلالة على حصر الارث فيها وان  
سلم فلا دلالة على حصر النزع اصله لا نفياً ولا اثباتاً  
فيرجع فيها الى ان ابوين في الاصول كالابن والبنات في الفروع  
لان السب في وراثته الذكر والانثى واحد وكل واحد منهما  
يتصل بالثمة بلا واسطة فيجعل ما بقي من فرض احد الزوجين  
بينهما اثلاثاً كما في حق ابوين اذا انفردا بالارث فلا يزيد  
نصيب الام على نصيب نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا  
مجال لما ذهب اليه الاصم الذي لم يسمع ما ذكرناه من معنى الآية  
ولعلم ان الام اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوجة اجتمع في  
المسئلة مريان حقيقة لا لفظاً فان ثلثها ربع في الحقيقة  
ولو كان الاب جدياً لئلام ثلث جميع المال وهو مذ هب اب  
عباس رضي الله تعالى عنه واحدي الروايتين عن الصادق  
رضي الله تعالى عنه وروى ذلك ايضا اهل الكوفة عن ابن  
مسعود رضي الله عنه في صورة الزوج **الا عند ابى يوسف**  
**فان لها مع الجدة ايضا ثلث الباقي** كما مع الاب وهو الرواية  
الاخرى عن ابى بكر رضي الله تعالى عنه فعل هذه الرواية  
جعل الجدة كالاب فيصيب الام كما يقب لها الاب والوجه على  
الرواية الاولى هو ان تركنا ظاهر قوله تعالى فلا عنه الثلث  
في حق الاب واولناه بما تركنا فلا تفضيل لاهلية مع تساوي  
في القرب وايدنا تأويله وقوله اكثر الضمان واغنى حق  
الجدة فاجرناه على ظاهره لعدم التساوي في القرب وقوة  
الاختلاف فيما بين الضمان والاستحالة في تفضيل الانثى  
على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا ترك امرأة ولا  
اب وامه واخالات فان للمرات الربع وللأخت النصف  
ولان الباقي فقد فضلها هذا الانشيج لزيادة قربها على

لان النزاع في ان للام ثلث ما بقي او ثلث الكل  
انما هو في صورة ترك الميت اماً واحداً الزوجين  
وعلى تقدير دلالة الآية على حصر الارث  
فيها لا يكون فيل تعارض لهذه الصورة اصله  
**قوله في بيع** اذ لم يكن في الآية دلالة التبرع فيه  
في هذه الصورة الى القياس **قوله ولا اثبات** اي  
اثبات ان للام ثلث الكل اذ كانت مع احد الزوجين  
**قوله في حق الابن والبنات** وكما في صحيح



الذكر وايضا الام حقيقة الولاد كالأب فيمصبها والجدة  
 الولاد لا حقيقة فلا يصبها اذ لا تمصب مع الاختلاف في  
 السبب بل مع الاتفاق فيه وهذه المسئلة من المسائل التي  
 القا استنساها في أوائل الباب فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 ومحمد لم يجعل الجد كالأب ههنا **وللمجد السدس لام كانت**  
**كام الام اولاد** كام الاب **واحدة كانت او اكثر اذا كن بنات**  
 صحيحات كالمذكورين فان الفاسدات من ذوي الارحام كما  
 سيأتي **تحتا زيات في الدرجة** لان القربي يحجب البعدي كما  
 سيجتبه به علما اقا اعطاء الجدة الواحدة السدس فلما روى  
 ابو سعيد الخدري ومغيرة ابن شعبه وقبيصة بن ذؤيب  
 انه صلى الله تعالى عليه وسلم اعطاها السدس واما الشريفة  
 بينهم في ذلك اذا كن اكثر تحتا زيات فلما روى ان ام الدجوات  
 اليه الصديق رضي الله تعالى عنه وقالت اعطني ميراث ولد ابنتي  
 فقال اصبري حتى تشاوري اصحابي فان لم اجده في كتاب الله  
 تعالى فصلا ولم اسمع فيك من رسول الله شيئا ثم سألهم  
 فشهد المغيرة باعطاء السدس فقال للمغيرة هل معك احد  
 فشهد به محمد بن سلمة فاعطاهما ذلك ثم جاءت ام الدجوات  
 وطلبت الميراث فقال اري ان ذلك السدس ليكنكما وهو لغيرك  
 منكما فشركهما فيه وفي رواية اخرى ان ام الدجوات جاءت الي عمر  
 رضي الله تعالى عنه وقالت انا اولي بالميراث من ام الام اذ لو ماتت  
 لم يرثها ولد ولدا ولومت ورثني ولدولي فقال هو ذلك  
 السدس فان اجتمعوا اجتمعا فهو بينكما واشتكا فتب  
 فواليا حكم بالشريك بينهما فقد اجما على ان الجدات الصحيحات  
 المتحاذيات ايشاركن في السدس بالتسوية وذهب ابن عباس  
 الى ان الجدة ام الام تقوم مقام الام مع عدم اخذ الثالث

لم يكن للميت ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له احد من احوال  
 الجد اب الاب يقوم مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام  
 الابن مع عدمه ثم ان الام لا يزاها احد في فرض من الجدات  
 فكذلك ام الام لا يزاها احد منهن ورد بان الادلة بالانشي  
 ليس سببا لاستحقاق المدي فريضة المدي به كبنات البنات  
 وبنات الاخوات لكننا نزلنا هذا القياس في الجدات بالسنة ولم يرد  
 فيما زاد على السدس فاكفينا به **يسقطن** اي الجدات  
**كهن** سواء كانت ابويات او اميات **بالام** اقا الاميات فلو وجود  
 او لاها بالام واتحد السبب الذي هو الامومة واما الابليات  
 فلا اتحاد السبب وحده **وتسقط الابويات** دون الاميات  
**ايضا بالاب** وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم  
 ونقل عمر وابن مسعود وابي موسى الاشعري ان ام الاب ترث مع الاب  
 واختامه شريح والحسن وابن سيرين لا يرواه ابن مسعود ومن انه  
 صلى الله عليه وسلم اعطى ام الاب السدس مع وجود الاب والمعنى  
 في ذلك ان امرث الجدات ليس باعتبار الادلة بالانشي **الادلة**  
 بالانشي لا يوجب استحقاق شي من فرضها كما مر انفا بل استحقاق **قهن**  
 للارث باسم الجدة ويساوي في هذا الاسم ام الام وام الاب  
 فكان الاب لا يحجب الاولي لا يحجب الثانية ايضا وهو مردود  
 بان مجرد الاسم لا يوجب الاستحقاق والوراثه بل لابد من اعتبار  
 الادلة ثم نقول ههنا معيان اتحاد السبب والادلة ولكل منهما  
 تأثير في الحجب فكان اتحاد السبب انما يفر عن الادلة لعلق به حكم  
 الحجب الا يري انه تحت بنات الابن بالبناتين باتحاد السبب مع  
 عدم الادلة كذلك اذا انفرد الادلة عنه ثبت به الحجب ايضا  
 فالجدات التي تدلى بالاب يحجب به لوجود الادلة بالاب والقيام

عن







وتوضيحا ان امرأة زوجت ابن ابنها  
 بنت بنت فولد منها اولد فهذه المرأة **ام**  
 جدة لهذا الولد الذي مات من قبل **ام**  
 ابيه لان ام ابيه ومن قبل امه **ام**  
 لان ام امه فمجي جدة ذات قرابتين ثم نقول هناك امرأة اخرى  
 قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى  
 ابن ابن الاولى الذي هو ابو الميت فهذه الاخرى ام ابو الميت  
 فهذه ذات قرابة واحدة فان المراتان جدتان في مرتبة  
 واحدة فان اجتماعا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات  
 قرابة واحدة واما صورة اجتماع ذات ثلاث قرابات مع  
 ذات قرابة واحدة فهذه صور **ميت**  
 وتوضيحا ان تلك المرأة التي **ام**  
 زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد **ام**  
 منها ولد كانت تلك المرات **ام**  
 للمولود الثاني ام ام ام ام ام ام **ام**  
 ام الاب وام اب اب الاب وكانت صاحبها اعني ام زوجة  
 ابنها للمولود الثاني ام ام اب الاب **يقسم السدس بينهم عند**  
**ابي يوسف انصافا باعتبار الابان** وهو قول سفيان  
**وعند محمد ثلاثا باعتبار الجاهات** وهو قول زفر وجه  
 قول محمد ان استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا اجتمع  
 في واحد سببان متفقان كجد **تيمم** جهة جهرتين كانت في  
 الصورة واحدا وفي المعنى متعددا فاستحققت الارث بسببه  
 معا كما اذا اجمع فيه سببان مختلفان الا يرى انه اذا ترك  
 النبي حرم احدهما اجماعا لم فانه ياخذ ذلك الا في السدس بالعرض

ان اقرضت في الاولاد بنت ابن  
 اخري لا فولد منها ولد

والباقي

والباقي بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا تركت النبي علم احدهما  
 زوجها فانه ياخذ الزوج النصف بالعرضية ويقاسم له الآخر  
 في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك المجوسي امه  
 وهي اخته لاييه فانها ترث بالسبيل معك يقال الا في لاب  
 وام لا يرث من جهتي قرابته معك لاننا نقول اخوته من  
 جهة الام قد اعتبرناهما في التزويج حتى يقدم على الاب  
 فلا يكون مقبورة في الاستحقاق بخلاف الجدة المذكورة  
 قول ابي يوسف ان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم  
 كما في امثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضاها تعدد الاستحقاق  
 بحسب تعددها واما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم  
 الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات القرابة  
 تسمى بالجهة كذا ذات القرابة الواحدة وان كانت جدة ذات  
 قرابات ثلاث مع جدة ذات قرابة واحدة يقسم السدس  
 بينهما النصف عند ابي يوسف وارباعا عند محمد قال الامام  
 الشافعي لارواية عن ابي حنيفة في صورة تعدد قرابة  
 احدهما الرواية بالخيارين وذكر في فرايض حسن بن عبد  
 الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي من اصحاب الشافعي ان قوله  
 حنيفة ومالك والشافعي يقول ابي يوسف **باب**  
**العصبات** عصبة الرجل في اللغة قرابته  
 لاييه كانه جمع عاصب وان لم يسمع به من عصب القوم  
 بفلان اذا حاطوا احواله فالعصب عريف والابن عريف والعمة  
 جانب والدخ جانب ثم يسمى بها الواحدة والجمع والمذكر  
 والمؤنث وقالوا في مصدرها العصوبة والذكر يعصب  
 الانثى اي يجعله عصبه **المعيار النبوة** قدمها  
 لان اقوي من السببية كما مر **ثلاثة عصبية بنفسه**



**وعصبة بغيره وعصبة مع غيره اما النسبة**  
**فكل ذكر** اعتبر الذكورة لأن الانثى لا تكون عصبة  
بنفسها بل بغيرها او مع غيرها **لا تدفن في نسبه الى الميت**  
**الشي** فان من دخلت الانثى في نسبه اليه لم يكن عصبة  
كاولاد الام فانها من ذوات الفروض وكابن الام وابن الميت  
اليت فانها من ذوي الارحام فان قلت الاخ لادب وام عصبة  
بنفسه مع ان الام داخله في نسبه اليه قلت قرابة ادب  
اصل في استحقاق العصبية فانما اذا انفردت كفت علة  
في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها  
علة لاثباتها فمطاعة في استحقاق العصبية كتمان جعلها  
بنزلة وصف زائد فربما لا يدخل على الام على ادب لادب  
**ولهم اي العصبية بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء**  
**الميت** والثاني **اصله** والثالث **جزء ابويه** والرابع **جزء**  
**جده** فيقدم في هذه الاصناف المندرجين فيها **الاقرب**  
**فان قرب اي يرجحون بقرب الدرجة اعني اولاهم بالبلد**  
**الذي يستحق بالعصبية جزء الميت اي البنين ثم بنوهم**  
**وان سفلوا ثم اصله اي الادب ثم في ادب الوالدان**  
**علا** وانما قدم البنون على الادب لانهم فروغ الميت والادب  
اصله واتصال الفرع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه  
الايري ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره  
دون العكس فان البناء والاشجار يدخلان في بيع  
الارض ولا تدخل في بيعها فظهور اتصاله ببلد  
عليهم اقرب الي الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك  
حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم  
بنو البنين وان سفلوا على ادب لان سبب استحقاقهم

ايضا

ايضا **بقوة المتقاربه** على الابن ويكون الادب اقرب درجة من  
الميت ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن وقيد باب الادب  
يخرج عن **الام** الذي هو الميت الفاسد فيكون ذلك تقييما  
بما علم ضمنا من قوله تعالى فكل ذكر لا يدخل في نسبه  
الي الميت لان الشئ لمزيد الاهتمام بامرهم هو اثبات ارقه وحرما  
نه بغيره ومن علا من الاجل اذا تعددوا يقدم منهم من  
كان اقرب درجة **ثم جزء ابويه اي الاخوة ثم بنوهم وان**  
**سفلوا** تاخير الاخوة عن الجد وان علا قول الى ضيقة  
مرضا سبغنه خلافا لما كان مستقفا عليه في مقام سبغ الجد  
وانما اطلق الحكم ههنا بلا تنبيه على الخلاف لانه المختار  
للفقوي وتأخير بنيتهم عنهم لقرب درجتهم **ثم جزء جده**  
**اي الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا** تاخير الاعمام من الاخوة  
وتأخير بنيتهم عنهم بعد الدرجة فظهر ان انواع العصبية  
نفسه انواع اربعة البنوة بغير واسطة او بواسطة  
وكذلك الابوة والاخوة وفروعها والعمومة وفروعها  
والقرتب واعرفت **ثم اي بعد الترجيح بقرب الدرجة**  
**يرجحون بقوة القرابة اعني به اي بالمذكور وهو**  
**الترجيح بقرب الدرجة أن ذ القربتين من العصبية**  
**اولي من ذوي القرابة واحدة اي مع تساويها في الدرجة**  
**ذكر** كان ذوالقربتين او انثى لقوله **صلوات**  
**تعالى عليه وسلم ان اعيان بني الام يتوارثون دون**  
**بني العلات** اي بني الاعيان اولي بالمراث من بني العلات  
والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يترجح به  
بنو الاعيان على بني العلات **كالفرع لادب وام** فانه مقدم  
على الفرع لادب اجما وهذا مثال للذكر من ذوي القربتين



والأخت لأب وأم إذا صارت عمدة مع البنت إلى البنات  
 الصليبة أو غيرها فإنها أيضا ولي من أدخ لأب خلا قال ابن  
 عباس فإن الأخت لم تصير عصبة مع البنات عنه كما مر  
 وهذا مثال للأنثى من ذوي القرابة بتبين وانما ذكرها  
 هنا وان لم تكن عصبة بنفسها لمشاركته في الحكم لمن  
 هو عصبة بنفسه وإذا لم تصير عصبة بل كانت ذوات  
 فرض فلها فرض والباقي لأب **وان ادخ لأب وأم فإنه**  
**أولي من ابن النعم لأب** لأنها منسوبة وإن في الدرجة مع كون  
 الأول ذا قرابتين **وكذا الحكم في اعمام الميت ثم في**  
**اعمام أبيه ثم في اعمام جده** يعتبر بين هؤلاء الاصناف  
 من اعمام قرب الدرجة أولد وقوة القرابة ثانيا  
 فعم الميت مقدم على عم أبيه وعم أبيه مقدم على عم جده  
 وذلك لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاصناف  
 يتقدم ذو القرابتين على ذي قرابة واحدة مع التساوي  
 في الدرجة فعم الميت لأب وأم أو ولي من عمه لأب وكذا  
 الحال في عم أبيه وعم جده وكذا فروع هذه الاصناف  
 فيعتبر أول قرب الدرجة وثانيا قوة القرابة فابن عم  
 الميت مقدم على ابن عم الميت وابن عمه لأب وأم فعم  
 على ابن عمه لأب **واما العصبة بغيره فاربعة من النسوة**  
**وهن الثلاث فرضهن النصف والثلاثان الأولى منهن**  
 الميت إذا للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان  
 الثانية بنت الابن فإن حالها حال الميت عند موت الثالثة  
 الأخت لأب وأم فإن ذلك إذا لم توجد بنات الصلب  
 وبنات الابن والرابعة الأخت لأب فإن حكمها كذلك وإذا  
 لم توجد الثلاثة تقدمه فروع الأربع **يصيرن عصبة**

بأخوته

بأخوته من كل ذكرنا في حاله **ومن** ويدل على صيرورة الأولين  
 عصبة قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ  
 الأنثيين وعلى صيرورة الآخرين عصبة قوله تعالى وإن  
 كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين  
**ومن لا فرض لها من الأناث وأخوها عصبة لا تصير**  
**عصبة بأخيه** وذلك لأن النص الوارد في صيرورة  
 الأناث بالذكور عصبة إنما هو في موضعين النسوة  
 بالبنين والأخوات بالأخوة كما عرفت آنفا والأناث  
 في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض له من الأناث لا يتناو  
 النصف وأيضا ادخ يعصب الأخت بنقلها من فرض حاله  
 الأفراد إلى العصبية كما يلزم تفضيل الأنثى على الذكر  
 والمساوات بينهما فإن لم تكن الأنثى بأفرادها صاحبة  
 فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تصيرها بأخوها **كأن**  
**والعمة إذا كان لأب وأم أو لأب** **كأن المال كله للميت**  
**العمة** وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لأب وفي ابن الفرع مع  
 بنت ادخ لأب **واما العصبة مع غيره فكل أنثى تصير**  
**عصبة مع أنثى أخرى كالأخت لأب وأم أو لأب مع**  
**البنت سواء كانت صليبة أو بنت ابن وسواء كانت واحدة**  
**أو أكثر** كان ذكرنا مع قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة والمراد من العصبة  
 هاهنا هو الجنس واحد كان أو متعددا والفرق بينهما  
 بين المصتين أن الغير في العصبة بغيره يكون عصبة  
 بنفسه فتعدي بسببه العصبية إلى الأنثى وفي  
 العصبية مع غيره عصبة بنفسه لا يكون أصلا بل يكون  
 عصبية تلك العصبة فجامعة للذكر لذلك الغير

نسخة من الجمعية



**واضر العصيان مولى العتاقة** ومولى العتاقة عندنا مقدم  
على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض وهو قول علي بن ابي طالب  
بن ثابت وقال ابن مسعود مرضى الله عنه وهو موقوف عن ذوى  
الارحام ايضا واستدل بقوله تعالى واؤلفوا الارحام بعضهم  
اولى ببعض في كتاب الله تعالى اي بعضهم اقرب الى بعض من  
ليس له رهم والميراث يبين على القرب ويقول صلى الله عليه وسلم  
وسلم لمن اعتق عبدا فهو مولك فان شكرك فهو خير له وان  
كفرك فهو شر له وخير لك وان مات ولم يترك وارثا  
كنت انت عصبه فقد اشترط في توريث مولى العتاقة لا يدع  
المعتق وارثا وذوى الارحام من قبيل الورثة والجواب ما عمن  
الاية فهو ان سب نزول ما روي من انه صلى الله عليه وسلم  
لما قدم المدينة اخفى اي امر بالمواخاة بين المهاجرين والانصار  
وكانوا يتوارثون بذلك ففسخ الله تعالى هذا الحكم بهذه الاية  
وبين ان الرهم مقدم على المواخاة والمواخاة وكما لا نزاع لنا  
في تقدم ذى الرهم على مولى العتاقة دون مولى العتاقة واما  
عن الحديث فهو انه صلى الله عليه وسلم اراد بقوله ولم يدع  
وارثا انه لم يدع وارثا هو عصبه ولم يقل الا يري انه صلى الله  
عليه وسلم قال في اضره كنت انت عصبه ولم يقل كنت انت  
وارثه واذا كان مولى العتاقة عصبه فهو اخر العصبات كما دل  
عليه الحديث كان مقدما على ذوى الارحام والرد لتقدم العصب  
عليها ثم المعتق يرث من معتقه مطلقا سواء اعتقه لوجه  
اسه تعالى او للشيطان او اعتقه على انه سبانية بشرط ان لا يلا  
عليه او اعتقه على مال او بلا مال او بغيره في الكتابة الى غير ذلك  
وقال مالك ان اعتقه لوجه الشيطان بشرط ان لا يلا عليه  
لم يكن مستحقا للولاية لانه صلة شرعية والقاصد لوجه

الشيطان

الشيطان قد ارتكب بالاعتقاد المعصية فيحرم بهذه الصلة ومن  
صرح بنفى الولاية فقدره هافلا يستحق ولنا ان السبب هو  
العتاقة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الولاء لمن اعتق وبهذا السبب  
متحقق في جميع الصور فيثبت به مسببه في جميعها **ثم عصبه**  
**الذي ذكرناه** في العصبات فيكون عصابة النسبة متقدمة  
على عصابة السببية اعني معتق المعتق والمرار بعصاة النسبة  
ما هو عصبه بنفسه فقط لما استعرفه والترتيب بل هو الولاية  
العصبات ما مر فيكون ابن المعتق اولى من عصباته ثم ابن المعتق  
ابنه وان سفل ثم ابوه ثم حده وان علا الى آخر فصل هناك  
**لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء حجة كلمة النسب** ومعنى  
ذلك ان الحرية حجة للانسان وبما يثبت له صفة المالكية التي  
امتناز بها عن سائر ماعداه من الحيوانات والبهارات والرقية تلف  
وهلاك فالمعتق سبب لاهلية المعتق كما ان الادب سبب لاجار  
الولد فكما ان الولد يصير منسوبا الى ابيه بالنسب والى اقربائه  
بالبعثة كذلك المعتق يصير منسوبا الى معتقه بالولاية  
والى عصبته بالبعثة فكما يثبت الادرث بالنسب كذلك يثبت  
بالولاية **ولا شيء للولاء من ورثة المعتق** فليس في عصبه  
المعتق الوارثين من المعتق بالولاية من هو عصبه بغيره او مع غيره  
كما بهت انفا عليه وذلك **لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم**  
**ليس للنسك من الولاء الا ما اعتق او اعتق من لعتق**  
**او كاتب او كاتب من كاتبين او دين او دين من دينين**  
**او جمر ولا معتق من او معتق معتق من هذا الحديث** وان  
كان فيه شذوذ لكنه قد تأكد بما روي من ان كبار الصحابة كعمر  
وعلى وابن مسعود مرضى الله تعالى عنهم اجمعين قالوا بمثل ذلك  
فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس للنسك شيء من الولاء

اي عصبه مولى العتاقة على الترتيب  
الذي ذكرناه مع



الاول ما اعتقده اولاد ما اعتقده ما اعتقده اولاد ما كانت له  
 ما كانت له ملكا بنه او ولد ما دبره او ولد ما دبره من دبره فكله  
 ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الاعتناق فانه  
 ينزله سائر ما يملك ما لا عقل له كما في قوله تعالى مما ملكت  
 ايماهم وكلمة من عبارة عن صار ضربا ما كان يستحق ان يبرهنه  
 بلفظ العقلاء وقوله او جز يحتاج الى ان يقدر معه ان متى نولد  
 بالمصدر ليس لهن شئ من الولد الاولاد ما ذكرنا وان هو ولد  
 معتقهن والحاصل ليس لهن شئ من الولد الاولاد معتقهن  
 او ولد معتقهن الى اخره الاولاد الذي هو مجرور  
 معتقهن او مجرور معتقهن فولاد معتقهن او مكاتبهن ظاهر  
 وولد معتق معتقهن فيما اذا اعتقت امرأة عبدا فاشترى  
 ذلك العبد عبدا اخر واعتقه ثم مات المعتق الثاني وليس له  
 عصبة نسبه وقدمات قبله العبد الاول وعصبة فميراته  
 لتلك المرأة بالعصوبة من جهة الولد وكذلك الحكم في مكاتب  
 مكاتبهم وصورة ولاد مدبرهن اذا دبرت امرأت عبدا ثم ارتدت  
 وحقت بدار الحرب وحكم القاضي بحرية عبدها المسلم المدبر  
 ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف  
 عصبة نسبه فذه المرأة عصبة وحكم مدبر هذه المدبر  
 كذلك ان اذا حكم القاضي بمشقة مدبرها او عبده بسبب الحاقا  
 الى دار الحرب فاشترى عبدا ودبره ثم مات رجعت المرأة  
 نانية الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم مات  
 مدبر الثاني ولم يخلف عصبة نسبه فولاد هذه المرأة  
 وصورة جز معتقهن الولد وان عبدا امرأة تزوج باذن جارية  
 قد اعتق غيرها فولد بينهما ولد وهو حر تبع لأمه فان الولد  
 يتبع لأمه في الرقية والحرية وولاد مولوي أمه فاذا اعتقت

يعبر

تلك

تلك المرأة عبدها جز ذلك العبد باعتناقه اياه وولاد ولده الى  
 نفسه ثم الى ملأته حتى اذا المتق ثم مات ولده وخلف معتقة  
 ابيه فولاد لا وصورة جز معتق معتقهن الولد ان امرأت اعتقت  
 عبدا فاشترى العبد المعتق عبدا اخر ونجده بمعتقة غيره فولد  
 بينهما ولد وهو حر وولاد مولوي أمه فان المعتق ذلك العبد المعتق  
 عبده جز باعتناقه ولاد ولد معتقه الى نفسه ثم يرجع منه الى  
 مولاته وقد يستدل ايضا على جبر الولد بما روي ان الزبير رضي  
 الله تعالى عنه رأى فتية اعجبهم ظفرهم وامرهم مولاة لرافع بن  
 خديج وابوهم عبد لغيم فاشترى الزبير اباهم واعتقه ثم  
 قال للفتية انفسوا الى فزارع رافع وقال هم مولاي امه  
 فامتنعوا الى عثمان رضي الله عنه فحكم بالولاد للزبير فدل ذلك  
 على ان الولد منسوب الى مولاي أمه عالم ينسب له ولاد من قبل أمه  
 ابيه فاذا ثبت ولاد من قبل أمه ولاد الولد الى مولاي أمه  
 وكيف لا والنسبة الى الام للضرورة كولد الزنا وولد  
 الملاعة حتى اذا كذب المدعي نفسه صار الولد منسوب اليه  
 ولو ترك المعتق المعتق وابنه كان عند أبي يوسف  
 الولد للاب والباقي للدين هذا قوله الاخير وهو احد الروايتين  
 عن ابن مسعود وبه قال شرح والنجي وعن أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى كله للدين وهو اختيار سعيد ابن المسيب هو  
 مذهب الشافعي والقول الاول لابي يوسف وجه قوله الاخير  
 ان الولد كله اثر الملك فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق  
 مالا وترك ابنا كان لابيه سدس ماله والباقي لابنه وكذا  
 اذا ترك ولاد وللجواب انه وان كان اثر الملك لكنه ليس  
 ولاد له حكم المال كالفحص الذي يجوز الاحتياض عنه بالمال بخلاف  
 الولد فلا يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في السطح

الولاد



الحال بل هو سبب يورث به بطريق العصبية فيعتبر اقرب  
 فالاقرب والابن اقرب العصبية ولو كان يجري فيه سلام الورثة  
 بالفرصة كالمال لكان للنساء نصيب من الولد بالارث على ان  
 قوله صلى الله عليه وسلم اللائحة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب  
 ولا يورث دليل واضح على قوله الاول الذي هو مذهبهم **ولو ترك**  
**اي المقتق وجده فالولد كله للابن بالاتفاق** وذلك  
 لأن الابن كالابن في العصبية بحسب الظاهر لان اتصال كل منهما  
 بالميت بالواسطة وكون الابن اقرب يحتاج الى ما مر من ان زيادة  
 قرينة امر حكى فوق الخلاف هناك بخلاف الجدة فان اتصاله بواسطة  
 الاب فيكون الاب اقرب من الجد فيكون الابن اقرب منه بلا شبهة  
 فلا يراحمه الجد في الولد بلا خلافا وهذه من المسائل التي لا تنافي  
 على القول الاخير لابي يوسف حيث لم يجعل فيه الجد كالاب قال  
 شيخ الاسلام فوافقه زاده **ولو ترك جد المقتق واخاه كان الولد**  
**كله للجد عند ابي حنيفة** رحمه الله تعالى لانه اقرب الى الميت في  
 العصبية من الاب على مذهبهم وعندهما الولد بينهما نصفان  
 وذكر محمد في كتاب الولد عن كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود  
 وزيد بن ثابت وابي بن كعب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم  
 اجمعين انهم قالوا الولد للكبير فاستدل بعض الفقهاء بظاهر  
 على ان الولد للكبير بين المقتق سنا بعد موته وقيل فانه قائم  
 مقامه في القرب عن العشرة فيكون المذهب عندنا ان المراد  
 بالكبير القرب اي يقدم في استحقاق الولد اقرب بني المقتق يوم  
 موته حتى اذا مات المقتق عن ابن وابن آخر كان الولد لابنه  
 لانه اقرب **ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه ويكون**  
**ولده له** هذا المذهب تنتمه المباحث العصبية النسبية وتبر  
 على ان العتق وان لم يكن اختياريا لكنه سببه للولد وتفصيل

الكلام

الكلام في هذا المقام ان القرابة على ثلاثة انواع الاول القرابة  
 القرينة وهي قرابة ذى الرحم المحرم من المولود والولد اما بطريق  
 الاصلية كالابوين والجدات والجدات وان علوا واما بطريق الفرقة  
 كالاولاد والولد والاولاد وان سفلوا فمن ملك واحدا من هؤلاء  
 عتق عليه اتفاقا اراد عتقه او لم يرده النسخ الثاني المتوسطة  
 وهي قرابة المحارم غير العمودين اعني قرابة الاخوة والاضغاث  
 والاولاد وان سفلوا وقرابة الاعمام والعمات والافعال والحالات  
 دون اولادهم ومن ملك واحدا منهم عتق عليه ايضا عندنا  
 خلافا للشافعي النسخ الثالث البعيدة وهي قرابة ذى الرحم  
 غير المحرم كالولد الاعمام والافعال فاذا ملك واحدا منهم لم يعتق  
 عليه بل الخلاف وللشافعي رحم في مسألة الخلاف انه ليس بينهما  
 قرابة جرائية كما في الاصول والفروع فلا يعتق عليه احدهما على  
 صاحبه كالولد الاعمام الذي ان قرأ بينهما في الكلام كقرابة  
 اولادهم حيث تقبل شراوة كل منهما لصاحبه ويجوز لكل منهما  
 ان يبيع زكوته في الاخر ويحرم القصاص بينهما من الجانبين  
 وتحل طيلة كل منهما لصاحبه بخلاف العالدين والمولودين ولنا  
 ما روي عن ابن عباس ان رجلا قال له رسول الله صلى الله تعالى  
 وسلم اني وجدت اخي يباع في السوق فاشتريته وانما امر يدان  
 اعتقه فقال عليه السلام قد اعتقه الله والمعنى في ذلك ان  
 القرابة المتبادلة بالمحرمة حلة العتق مع الملك كما في الاباء  
 والاولاد وتوضحه ان هذا العتق بطريق الصلة والقرابة  
 المذكورة تأثير في استحقاق الصلة الذي يرى ان حرمة المناجحة  
 تثبت في هذه لاجل الصيانة عن زل الاستفراش والاستخدام  
 ومن البين ان ملك المهر اقوي في الاستدلال من الاستفراش  
 والاستخدام وايضا الجمع بين الاثنين في النكاح مرام لصيانة

القرابة

قرا



اي النكاح والملك  
قوله النافلة اي ابن الابن

القربة عن القطيعة بسبب ما يكون بين الضري من النافلة  
وظاهر ان معنى القطيعة في استدانة الملك اكثر ولما  
في ان الملك تافيرا في استحقاق الصلة فعلة العتق هذا  
ان الوصفان فلا يكون بعد ثبوتها لا انتفاء الجزئية مفرة  
وايضا اتصال احد الزوجين الاخرين بالافرن بواسطة  
الادب كان اتصال النافلة بالجد كذلك ومن شمة تشبهه  
لمضمم الجد مع النافلة بشجرة انشعب منها غصن ومن ذلك  
الفصن غصن آخر والاخرين لفصن من شجرة واحدة وتنبه  
افرن الجد مع النافلة بواد تشعب منه كصخر ومن الغصن  
جدول والاخرين بنهرين قد تشعبا من واد واحد وعلم  
يكون معنى القرب بين الاخرين اظهر لمصنوعا تشعب واحد  
واصباح الجد والنافلة بتشعبين فيكون باقتضاء العتق  
اولى الا انه لم يجعل الجد كالا في حكم الولد اذ مدارها على  
الشقة مع القربة وليس سفقة الا في كشفقة الجد ولا  
في حكم الارث عند ابي حنيفة مع لانه نوع ولاية وخلافة  
في الملك والتصرف كما سبق واما اولاد الاعمام والاخوان  
فقد كثرت هناك الاسطيات فكانت القربة بمدة ولهذا  
لم يشب هناك حصة النكاح ولا حصة المجمع في النكاح ثم  
ان الشيخ اورد لهذا الفصل مثالا فقال **كثلاث بنات** من  
تولد من بين عبد وحر **للصغرى عشرون دينار** وللكبيرة  
**ثلاثون دينار** فاشترقا اباهما بالخمسين فصنق عليها  
ثم مات الادب وترك شيئا من المال **فالثلاثان** من ذلك  
المال **ينصق** الثلثا بالقرض والباقي وهو الثلث الاخير  
بين مشترقتي الادب **اخاها بالولادة** **ثلاثة اخاها للكبر**  
**ومناه للصغرى** لان الكبرى قد اعتقت ثلاثة اخماس

الادب بثلاثين والصغرى قد اعتقت خفيه بعشرين  
**وتفص من خمسة واربعين** وذلك لان اصل المسئلة من  
ثلاثة لان اقل عدد يصح منها الثلثان فاعطينا البنات  
الثلث اشبين منها بالفرضية واعطينا الكبرى والصغرى  
واحد احدا بالولادة ولا يستقيم الاثنان على ثلاثة بل بينهما  
مباينة فاخذنا جميع عدد رؤسهم سبعة اعني الثلاثة ولا  
يستقيم ايضا الباقي وهو الواحد على سائر الولد وهي خمسة  
وذلك لانا وجدنا بين مالي الصغرى والكبرى موافقة  
بالعشر لان العشرة اكثر اعداد يفصلها فمشر الثلاثة بين ثلاثة  
وعشر العشرين اثنان ومجموعها خمسة وهي بمنزلة عدد  
الرؤس من الورثة لان تقسيم الثلث الباقي من الثلاثة  
على الصغرى والكبرى يجبان يكون على نسبة ماليهما وهي  
بعضا نسبة الوفاقين وبين الخمسة والواحد مباينة  
فاخذنا مجموع الخمسة ايضا ومنا ثلاثة هي عدد رؤسهن  
رؤس البنات وبنيها مباينة ففرضنا احدهما في الاخرى فحصل  
خمس واربعون خمسة عشر فرضناها في اصل المسئلة  
وهي ثلاثة فحصل خمسة واربعون فمنها تصح المسئلة  
وقد كانت للبنات من اصل اثنان واذا فرضناهما في  
المضروب وهو خمسة عشر حصل ثلاثون فلكل بنت  
عشر وكان للصغرى والكبرى من اصل واحد فرضناه في  
المضروب فلم يتغير فقسما الخمسة عشر الباقية على  
سائر الولد فاصاب كل سهم ثلاثة فللكبرى تسعة من  
خمس عشر وقد كان لا عشرة بطريق الفرضية فلا  
حينئذ تسعة عشر للصغرى من خمسة عشر ستة وقد كان  
لا عشرة بطريق الفرض ومجموعها ستة عشر وليس الوسطى



الا تلك التي اصابها بالفرضية ثم ان للكبري والصغرى ان  
 تزوجا اباهما بالولد اذا جن جنونا مطبقا فان شخ الاسلام  
 فزاده كان شيخنا ابو بكر الجندي يحكي عن ابي اسحاق  
 الحافظ انه كان يقول هذا من الفرائب التي يسئل عنها  
 وهوان يكون بنت الرجل وليته وبه يفتي **باب**  
**الحجب** هو في اللغة المنع ومنه الحجاب لما يشربه الشيء  
 وينع عن النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع الشخص  
 شخص من ميراثه اما كله او بعضه بوجوه خمسة  
 افر الحجب على نوعين احدهما حجب نقصان وهو حجب  
 عن سهم اكثر الى سهم اقل وذلك اي حجب النقصان  
 كحجب بنت الوتره للزوجين والام وبنت الابن والام  
 لاب وقد مر بيانه في احوال هؤلاء فالزوج يحجب من النصف  
 الربع والزوجة تحجب من الربع الى الثلث بوجود الولد اولد  
 الابن والام تحجب من الثلث الى السدس بالولد او ولد الولد  
 والام تحجب من اوال اثنين من الاقوة والاقوات وبنت  
 الابن تحجب مع البنت الصليبة من النصف الى السدس ككلمة  
 للثنتين والاضت لاب تحجب مع الاخت لابوام من النصف  
 الى السدس ايضا كما انكشف لك تفصيلا فيما سبق  
 فانها حجب حرمان وهوان تحجب عن الميراث بالبرة  
 فصير محرما بالطهية **والورثة فيه** اي في حجب الحرمان  
 وبالقيا سوا اليه **فريقان** فريق لا يحجبون هذا الحجب **بحال**  
**البنة** وان كان البعض منهم يحجب حجب النقصان **ومرسة**  
 ثلاثه من الرجال **الابن والام والزوج** وثلاثة من  
 النساء **البنت والام والزوجة** فان قلت قد يحجب هذا  
 الفريق بالقتل والردة والرقية فلا يقع انهم لا يحجبون

فما

باب الحجب

بحال البنة قلت الكلام في الورثة وهم على ذلك التقدير  
 ليسوا بورثة **وفريق يحجبون يرثون بحال** ويحجبون  
 حجب الحرمان **بحال** اخرين وهم غير هؤلاء الستة من الورثة  
 سواء كانوا عصباء او ذوفروض **وهذا** اي حجب الحرمان  
 في الفريق الثاني مبني على اصلين احدهما وهوان **كل من**  
**يدل على اي ينتمى الى الميت بشخصه لا يرث مع وجود ذلك**  
**الشخص** كابن الابن فانه لا يرث مع الابن **سوي اولد الام**  
**فانهم يرثون مع الام** اي مع انهم يدلون الى الميت براو ذلك  
**لا لعدم استحقاق جميع التركة** وتحقق هذا  
 الاصل ان الشخص المدي به ان استحق جميع التركة لم يرث  
 المدي مع وجوده سواء اشهد في سبب الارث كما في الاب  
 والجد والابن وابنه او لم يشهد كما في الاخوة والاقوات  
 فان المدي به لما احرز جميع المال لم يبق للمدي شي اصله وان  
 لم يستحق المدي به الجميع فان اشهد في السبب كان الامر كذلك  
 كما في الام وام الام لان المدي به لما اشهد اخذ نصيبه بذلك  
 السبب لم يبق للمدي من النصيب الذي يستحق بذلك  
 شي وليس له نصيب اخر فصار محرما وان لم يشهد في  
 السبب كما في الام واولدها فان المدي به يحجب ياخذ نصيبه  
 المستند الى سببه والمدي به ياخذ نصيبا اخر مستندا الي  
 سبب اخر فلا حرمان فان قيل البنت الام تستحق جميع  
 التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض والمقصود  
 قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانما تستحق  
 بعض التركة بالفرض وبعضها بالرد والمراد استحقاق جميعها  
 من جهة واحدة كما في العصبية **والاصل الثاني الاقرب فالاقرب**  
**كاذكرناه في العصباء** قد مر في باب العصباء انهم يحجبون



بقرب الدرجة فالأقرب منهم يحجب الأبعد محجب حرمان  
سواء اتحد في السبب أو ولد وهذا جار في غيرهم أيضا لكن  
إن كان هناك اتحاد السبب كما في الجدات مع الأم وفي  
بنات الابن مع الصديتين وفي الأختات لابن مع الأختين  
لاب وأم وأخلم يكتفى المصنف بالأصل الأول لئلا يتوهم  
أن ولد الابن ذكر كان أو أنثى يرث مع الابن الذي ليس  
بابيه فإنه لا يدعي به ولا بالأصل الثاني كيده يتوهم أن أم  
الأم لا ترث مع الأب هكذا قيل فيه نقل لأن الأصل الثاني  
أجرى منها على ظاهره وهو أن الأقرب في الدرجة مطلقا  
يحجب الأبعد لزمت محجب أم الأم بالأب ومحجب ابن الأم بالأب  
لأم وإن قيد بأن يكون الأبعد مدنيا بالأقرب كان الأصل  
الثاني بعينه الأصل الأول فلا معنى لجعلها أصليين وكان  
الوهم الأول لازما وهما أولاد الابن لا يرثون مع الابن  
الذي ليس بابيهم فإن قلت المراد أن الأقرب بحسب النسبة  
من المصبات يحجب الأبعد ويدل على ذلك قوله كما ذكرنا  
في المصبات قلنا هذا الأصل لما ذكر للفرق الثاني الذين  
يرثون تامة ويحرمون أخرى فيندرج فيهم المصبات  
وغيرهم فذكر المصبات على سبيل التمثيل دون التخصيص  
كما نرى إليه **والمحرم عن الميراث بالظنية لا يحجب**  
**عندنا** غير أصلا لا محجب حرمان ولا محجب نقصان وهو  
قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم روي أن امرأة سلمة  
تركت زوجها مسلما وأخوين من أمه مسلمين وأبنا كافرين فقبض  
فيها علي وزيد بن ثابت رحمة الله تعالى عليه بأن للزوج النصف  
ولا مورث الثلث وما بقي فهو للمصبة **وعند ابن مسعود يحجب**  
**المحرم محجب نقصان** لا محجب حرمان فيقال المسئلة المذكورة

لاب وأم

يكون

يكون عنده للزوج الربع وللأختين الثلث والباقي  
للمصبة هذا ما اتفقوا عليه يقضيه رواية الكتاب وقد يروي  
عنه أيضا أنه جعل في تلك القسوة للزوج الربع ولم يجعل  
للأختين شيئا بل حكم بأن ما بقي للمصبة فعنه في محجب  
المحرم بنحو محجب حرمان روايتان **كالكافر والقائل والرفيق**  
هذه أمثلة للمحرم الذي لا يحجب عندنا أصلا ولا محجب عندنا  
معمود رضي الله تعالى عنه محجب النقصان دليله على ذلك  
أن المحجب ثبت في النقص باسم الولد والأم وهذا الاسم  
يتناول المسلم والكافر والمحرم والعبد والقائل وغيره فالتقيده  
بكون الولد والأم وإثباته زيادة على النقص وهي نسخ فلا ثبت  
إلا بما ثبت به النسخ وأما محجب الحرمان فهو باعتبار تقديم  
الأقرب على الأبعد وإنما يتصور ذلك إذا كان الأقرب  
مستحقا بخلاف محجب النقصان فإنه نقل عن الأكثر المحجب  
الأقل ولا فرق في هذا المعنى بين أن يكون المحجب وارثا  
أو غير وارث ولنا أن الاسم وإن كان أعم لكن ذكره في آية  
الموارث يدل على أن المراد الوارث فإن من لا يورث للميراث  
أصلا كالكافر مثلا جعل في حق استحقاق الإرث كالميت  
فكذا جعل في حق استحقاق المحجب منزلة أيضا لفوات  
الأهلية بخلاف الأختة مع الأب فإنهم يحجبون الأم ولا محجب  
كالعمية وإن كانوا لا يرثون معه لأن الأهلية الإرث ثابتة  
لهم وإنما لم يرثوا في هذه الحالة لفقدان الشرط هو عدم  
الأب وأيضا إذا لم يحجب الكافر محجب حرمان كما في الرواية  
المشهور عنه فكذا لا محجب النقصان إذا لا فرق  
بينهم ما لدن في الحرمان تقديم الأقرب على الأبعد في الكل  
وفي النقصان تقديم المحجب على المحجب في البعض فإننا



كان صفة الورثة في الحاص شرطاً هناك كانت شرطاً هنا  
هذا وقد ادعى الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء أنهم قد جعلوا  
على أن يخلّف أباً مملوكاً أو كافراً أو جدياً مملوكاً أو كافراً  
يرث منه فقد جعل الأب بمنزلة العدم فلم يحسب به المبدأ أصلاً  
**والمحب** حب المحرم المحرم **بمحرم** كلاً للحياتين بالاتفاق  
بيننا وبين ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما لا تشين من  
**الاضيق** **والأصل** **فصاعداً** من أي جهة كان أي من  
الأبوين كانا أو من أحدهما فإنها لا يتران مع الأب ولكن  
**يحبان** **الأب** من **الثالث** **إلى السدس** وكذا الحال في حب  
المحرمين فإن أم الأب محبة به وحاجة لام أم الأم أم  
عند ابن مسعود رضي الله عنه فلان المحرم عند صاحب  
مع أنه ليس بوارث أصلاً فكذلك المحرم بل هو أولى  
لأنه وارث من وجه وون وجه وأما عندنا فلان المحرم  
أنما جعلناه بمنزلة المعدم لأنه ليس بأهل لليراث  
من كل وجه بخلاف المحرم فإنه أهل له من وجه وون  
وجه آخر فيجعل كالميت في حق استحقاق الإرث حتى  
لا يرث شيئاً ويجعل حياً في حق المحرم فهو وارث في حق  
محرمه لولا حاجته فيحب **باب مخارج الفروض**  
شرع أن يبين أصولاً يحتاج إليها في قسمة الفروض على  
مستحقها ولما كانت الفروض كلها أكسوراً كان مخارجها  
مخارج الكسور ومخرج كل فرض من كسر من قدر أقل عدد  
يكون ذلك الكسر منه واحد صحيحاً فخرج النصف  
اثنتان ومخرج الثلث ثلاثة وعلم هذا **اعلم أن الفروض**  
**الست المذكورة** في كتاب الله تعالى **نوعان** ثلاثة  
منها نوع وثلاثة أخرى نفع آخر **الأول النصف والرابع**

والثمن

**والثمن والثاني الثلثان والثالث والسدس على النصف**  
أراد بذلك أن الثمن إذا ضعف حصل الربع وإن الربع إذا  
ضعف حصل النصف وكذلك السدس إذا ضعف صار  
ثلثاً وإذا ضعف الثلث صار ثلثين **والنصف** أراد  
به أن النصف إذا ضعف صار ربعاً وإن الربع إذا ضعف  
صار ثلثاً وكذا الحال في تنصيف الثلثين والثلث  
والحاصل أنه إذا اعتبر كل واحد من هذين النوعين لم يكن  
هناك عبارتان ففي النوع الأول تارة يقال النصف ونصف  
النصف أي الربع ونصف نصف النصف أي الثمن وتارة  
يقال الثمن وضعفه أي الربع وضعف ضعفه أي النصف  
وفي النوع الثاني يقال تارة الثلثان ونصف نصف نصفه  
ويقال أخري السدس وضعفه وضعف ضعفه والسبب  
في أنهم جعلوا الفرائض الستة نوعين أنهم طلبوا ما هو  
الأقل من تلك الفروض مقدراً فوجدوه الثمن الذي  
مخرجه الثمانية ووجدوا الربع الذي مخرجه النصف  
خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً  
واحداً ثم طلبوا الأقل من فرض بعد الثمن فوجدوه السدس  
الذي مخرجه الستة ووجدوا الثلث والثلثين خارجاً  
منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً آخر وقد يقال  
أنما سمي النوع الأول بالاول لأنه نصيب الأول من  
الموجودات من الناس أعني الزوجين لأن نصيبهما لا يوجد  
إلا فيه **فإذا جاء في المسائل من هذه الفروض أحاد**  
**أحاد** كان يكفي أن يقال أحاد مرة واحدة لأن معناها  
مكرر لكن نظراً إلى جانب اللفظ فكرر ونظيره ما روي  
في الحديث صلوة الليل مثنى مثنى **فخرج كل فرض من**



سائر الفروض **سبعة** من الاعداد الا **النصف** وهو من  
**اثنين** وليس الاثنان سمي له **كالربع** من اربعة **والثلث**  
**من ثمانية** **والثلث** من **ثلاثة** **والسدس** من **ستة**  
فان يخرج كل كسر من هذه الكسور سمي من الاعداد  
ان الربع سمي اربعة وكذا الباقي وقد تم في التمثيل الربع  
والثلث على الثلث لا كما بينهما من النوع الاول كالنصف ولم  
يذكر الثلثين لانه في حكم الثلث وتكريره وترك السدس  
لظهور حاله مما ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط  
كما فيمن خلف بنتا واخا لاب وام فبي من اثنين وان كان  
فيها الربع وحده كما فيمن ترك الزوج مع الابن كانت من اربعة  
وان كان فيها الثلث فقط كانت من ثمانية وان كان فيها  
الثلث وحده كما اذا ترك اما واخا لاب وام وان كان  
فيها الثلثان فقط كما اذا ترك بنتين وعماف من ثلاثة  
وان كان فيها السدس فقط كما اذا ترك ابوا ابنا وفيه  
**ستة** **واما جاء** في المسائل من هذه الفروض **مضى** **الثلث**  
**وهما من نوعين** من نوع واحد فكل عدد يكون مخرج  
الجزء اي لكسر من ذلك النوع فذلك **للك عدد** ايضا  
مخرج لضعف ذلك **الجزء** **الضعف** **ضعفه** **كالستة**  
**هي مخرج للسدس** الذي هو جزء من النوع الثاني ومخرج  
**الضعفه** الذي هو الثلث ومخرج **النصف** **ضعفه**  
الذي هو الثلثان وكالثمانية فان مخرج الثلثين والضعف  
اعني الربع والضعف ضعفه اعني النصف والسبب في  
ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك  
الجزء الذي هو ضعفه اي مخرج النصف موجود في مخرج  
الجزء وعاد له فيخرج الضعف صحيحا من مخرج جزئية

كن ترك الزوج والابن

اذا

فيستفي

فيستفي مخرج الجزاء عن مخرج ضعفه مثلا مخرج الثلث  
وثلثين ثلاثة ومبدا اخلة في مخرج السدس الذي هو الستة  
وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثلث  
فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث كما اذا ترك ام  
واختين لام كانت من ستة وكذا اذا اجتمع في السدس والثلثان  
كما اذا ترك اما واختين لاب وام واذا اجتمع في الثلاثة كما  
اذا ترك اما واختين لام واختين لاب وام واما اذا اجتمع في  
الثلث والثلثان كما اذا ترك اختين لام واختين لاب وام  
فهو من ثلاثة واذا اجتمع في المسئلة الثلث مع النصف كما  
اذا ترك زوجا وبنتا كانت من ثمانية واذا اجتمع فيها الربع  
والنصف كما اذا ترك زوجا وبنتا كانت من اربعة ولما فرغ  
من بيان حال الاختلاف مثنى وثلاث بين فروض نوع واحد  
النوعين بالآخر فقال **واذا اختلط النصف من النوع الاول**  
**بكل النوع الثاني** اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا ترك  
تركت زوجا واما واختين لاب وام واختين لام او بعضه  
كما اذا اختلط النصف بالثلث فقط كما في من خلفت زوجا  
واختين لام واختلط بالثلثين فقط كما في من خلفت زوجا  
واختين لاب وام واختلط بالسدس وحده كما اذا خلف  
اما وبنتا واختلط بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت  
زوجا واختين لاب وام واختين لام واختلط بالثلثين  
والسدس معا كما اذا تركت زوجا واختين لاب وام واما  
او اختلط بالسدس كما اذا تركت زوجا واختين لام واما  
او اختلط بالثلث والسدس كما اذا تركت زوجا واختين  
لام ولما فرغ اي اختلاف النصف في جميع هذه الصور **من**  
**ستة** يعني ان مخرج الفروض في هذه الاختلافات كلها هو الستة

نخرج في بيان حال الاختلاف بين فروض  
احد



وذلك لأن مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلاثين  
 ثلاثه وكلاهما داخلان في الستة في مخرج النصف المختلط  
 بفرض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين مخرج  
 النصف والثلاث مائة واذا ضرب احداهما في الآخر حصل ستة  
 في مخرجها **واذا اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع**  
**الثاني** اي بالثلاثين والثلث والسدس كما اذا خلف زوجة  
 وام واختين لاب وام واختين لام **او بعضه** كما اذا اختلط  
 بالثلاثين فقط كزوج وبنتين او بالثلث فقط كزوج  
 وام او بالسدس فقط كزوج واحد من اولاد الام واختين  
 بالثلاثين والسدس معا كزوج وام واختين لاب وام واختين  
 بالثلاثين والثلث معا كزوج وام واختين لاب وام واختين  
 لام او بالثلث والسدس معا كزوج وام واختين لام **فهو**  
**من اثني عشر** اي مخرج مائلا لاختلاط الشائبة  
 والثلاثية والرباعية وذلك لأن مخرج اقل جزء من النوع الثاني  
 هو الستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلاثين فالتقينا  
 بمخرج الكل ثم اخذنا مخرج الربع وهو الاربعة فوجدنا  
 بيننا وبين الستة موافقة بالنصف ففرضنا نصفها  
 في كل اقل فرضا اثني عشر وايضا مخرج الثلث والثلاثين  
 ثلاثه وهو مائة ثلاث اربعة فرضنا الكل في الكل فحصل ايضا  
 اثني عشر فهو مخرج هذه الفروض المختلطة منه مخرج  
 مائلا المذكورة **واذا اختلط الثمن من النوع الاول**  
**بكل النوع الثاني** اي بالثلاثين والثلث والسدس وهذا  
 الاختلاط انما يتصور على رأي ابن مسعود لأن المحرم  
 يحجب عنه حجب النقصان كما اذا ترك ابنا كافرا وزوجة  
 وام واختين لاب وام واختين لام فان الابن المحرم

بعد  
 هذه

يجب

يحجب عنه الزوجة من الربع الى الثمن وانما يحجب ابنا فهو غير  
 متصور لأن الثمن اذا كان للمرأة وجب ان يكون صاحب  
 الثلاثين بنتين وصاحب السدس اما اوجة ورج يعدم منها  
 الثلث لأن صاحبه اما لام او اولاد الام والام هاهنا  
 قد حجت من الثلث الى السدس واوالدها قد حجبا من  
 جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلاثين والسدس  
 فقط دون الثلث **او اختلط الثمن ببعض** اي ببعض  
 النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلاثين والسدس كزوج  
 وبنتين وام او بالثلث والسدس على رايه ايضا كزوج  
 وام واختين لام وابن محرم او بالثلاثين والثلث على رايه  
 ايضا كزوج وابن كافر واختين لاب وام واختين لام او  
 بالثلاثين فقط كزوج وبنتين او بالسدس فقط كزوج  
 وابن رقيق واختين لام على رايه ايضا **فهو من اربعة**  
**وعشرين** يريد ان يخرج فرائض هذه الاختلاطات  
 كلها هو هذا المخرج ومنه مخرج مائلا وبيان ذلك  
 ان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة التي دخل فيها  
 مخرج الثلث والثلاثين فوجب الاكتفاء لما عرفت وبين  
 الستة ومخرج الثمن التمانية موافقة بالنصف ففرضنا  
 نصفها في كل اقل فرضي فحصل اربعة وعشرين وايضا  
 بين مخرج الثلث والثلاثين وبين مخرج الثمن مائة ففرضنا  
 الكل في الكل فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين فصار مخرج  
 الفروض المختلط بالثمن **باب في مخرج المولود**  
 هو في اللغة منعمل بمعنى الميل الى الجور يقال فلان  
 يعمل على اي ميل جارا وبمعنى الغلبة يقال يعمل خيره  
 اي غلب وبمعنى الرفع يقال فلان عال الميراث اذا رفعه

حجة وام وابن او بالثلث فقط كزوج

اعني



ومن هذا المعنى الأخير اخذ المعنى المصطلح عليه فلهذا قال  
**المعول هو ان يزداد على المخرج بشئ من اجزائه كسدسه**  
 وتلكه الى غير ذلك من الكسور الموجودة فيه **اذا ضاق**  
**المخرج عن فرض** وحاصله ان المخرج منها ضاق عن  
 الوفاء بالفروض المجتمعة فيه يرفع الزكاة الى عدد اكبر  
 من ذلك المخرج ثم تقسم حتى يدخل النقصان في  
 فريض جميع الورثة على نسبة واحدة كاسياتيك  
 تفصيله وقيل هو ما عود من المعنى الاول لان المسئلة  
 مالت على اهلها بالبحر حيث نقصت فروضهم والمعنى  
 الثاني كان المسئلة غلبت على اهلها باذخال الضرع عليهم  
 واول من حكم بالمعول عمر رضي الله تعالى عنه فانه وقع  
 في عهده صورة ضاق مخرجها عن فروضها فشا والصحابة  
 مرضى الله تعالى عنهم فيلما اشار العباس رضي الله تعالى عنه  
 فقال هبته وكان امرسيا وساله من جعل كيف تضع بالفرض  
 العائلة فقال ادخل الفرض على من هو اسوا حالا وهي النساء  
 والادوات فانهم ينقلون من فروض مقدرا الى فرض غير  
 مقدر فقال الرجل ما ينفعك يعنيك فتواك بشيء فان  
 ميراثك يقسم بين ورثتك على غير انك فغضب  
 وقال هذا يجتمعون حتى ينزل فجعل لعنة الله على الكاذبين  
 ان الذي احصى رجل عالج عدرا لم يجعل في مال نصفين  
 وثلاثا ويؤيد كلامه ان تعلق حقوق مما لا ينبغي ان يقدم  
 هذا كاقوي كالتجهيز والدين والوصية والميراث فان  
 ضاقت الزكاة عن الفريض يقدم الاقوي ولا يشك  
 من ان ينقل ان من ينقل من فرض مقدرا الى فرض آخر مقدر  
 يكون صاحب فرض غير مقدر من كل وجه فيكون اقوي

المعول في النسخة عن زكاة الاموال  
 عند البول وفي الشرع عبارة عن  
 يزداد من اجزاء المخرج على ان  
 ضاق ذلك المخرج عن الفروض  
 التعريف ما هو في الفروض وفي هذا  
 ليس من اجزاء المخرج بل هو على هذا  
 ان يزداد على المخرج والاولى ان يقال المعول  
 شيئا بالدين

في المعول وقالوا اعلموا الفريض فانما يعوده  
 على ذلك فلم ينكره احد الا انه  
 بعد موته فيقول له هذا الزكاة فيوزن  
 عمر رضي الله تعالى عنه

مسائل الفريض منقسمة على ثلث  
 اقسام عادلة عايدة وعادلة العايد  
 المنقسمة بلاكسرو العايد مسائل  
 المعول والعايد الردة مشكلات

من كل وجه فيكون اقوي من ينقل  
 عن فرض مقدرا الى فرض آخر غير  
 مقدر

من ينقل من فرض الى فرض غير مقدر لانه صاحب فرض من  
 وجه وعصبة من وجه فادخال النقصان والحرمات عليه  
 اولى لان زوى الفروض مقدمون على العصبات ولان النقصان  
 الفروض المجتمعة في التركة قد تساوى وفي سبب التحقيق  
 وهو النص فيساوون في التحقيق ولا يؤخذ كل منهم  
 جميع حقه ان اتسع المحل ويضرب جميع حقه ان ضاق  
 المحل كالفرع في التركة فانما اوجب الله تعالى في مال نصفين  
 وثلاثا مثلا علم ان المراد الضرع بهذه الفروض في ذلك  
 المال لا استحالة وفائيه بل بخلاف التجهيز واخواته فالاصح  
 مرتبة كما سلف والنقل من الفروض الى العصبة لا يوجب  
 ضعفا لان العصبية اقوي اسباب الادرث فكيف يشك  
 ثبوت النقصان والحرمات بهذا الاعتبار في بعض الافعال  
 فان الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء وضوا  
 انه عليهم اجمعين **اعلم ان مجموع الخارج سبعة** لان  
 الفريض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وخارجها  
 خمسة اعداد الاثنان والثلاثة والاربعة والستة  
 والثمانية وذلك لاحتياج المخرج الثالث والثلثين كما مر  
 وقد عرفت ان الاختلاف الذي يكون في نفع واحد  
 لا يقتضي مخرجا خارجا عن تلك النخبة وان الاصل  
 بين النوعين يقتضي مخرجا ثلاثة هي ستة واثني عشر  
 واربعة وعشرون لكن الستة من تلك النخبة فبقي  
 اثنان اذا انضم الى الخمسة صار المجموع **سبعة اربعة**  
**هنا** اي من تلك السبعة لا تعمل اصلا لان الفروض في  
 المتعلقة بهذه الخارج اربعة اما ان يفي المال بها او  
 يقي منه شئ زائد عليها **وهي الاثنان والثلاثة والاربعة**



**والثانية** فلا حول بالاشئين لان المسئلة انما يكون من اثنين  
اذا كان فيما نضفان كزوج واخت لاب وام او نصف وما  
بقي كزوج واخ لاب وام ولا في الثلاثة لان الخارج منها اما  
ثلث وما بقي كام واخ لاب وام واما ثلثان وما بقي كنتين  
واخ لاب وام واما ثلث وثلثان كاختين لام واختين  
لام واب ولا في الاربعة لان ما يخرج منها اثار ربع وما بقي  
كزوج وابن اربع ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ لاب  
وام اربع وثلث ما بقي كزوجة وابوين ولا في الثمانية  
لان الخارج منها اثار ثمن وما بقي كزوجة وابن او ثمن  
وما بقي كزوجة وبنت واخ لاب وام فلا حول في ثني من  
ما يل هذه الخارج الاربعة **وثلاثة مثلا قد تقول اما**  
**الستة** فانما تقول **الى عشرة** وترا **ونضفها** اي تقول  
بسدس الى سبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج  
واختين لاب وام او اجتمع نصفان وسدس كزوج  
واخت لاب وام واخت لام وتقول بثلثا الى ثمانية اذا  
اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج واختين لاب وام  
واخت لام او اجتمع نصفان وسدس كزوج واخت  
لاب وام واخت لاب وجدة او اجتمع نصفان وثلث  
كزوج واخت لاب وام واختين لام وتقول بنصفها  
الى تسعة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج  
واختين لاب وام واختين لام او اجتمع نصفان  
وثلث وسدس كزوج واخت لاب وام واختين لام  
او اجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واخت لاب  
وام واختين لام وام وتقول بثلثا الى عشرة اذا اجتمع  
نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام

واختين

واختين لام وام وهذه المسئلة تسبى شريحة اذ قضى  
شرح فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج **واختين**  
في البلاد ويشارك الناس عن امرأة خلقت زوجها ولم تترك  
ولدا ولا ولدان ماذا نصيب الزوج فكانوا يقولون  
النصف فيقول لم يعطيني شرح لانصفا ولا ثلثا فبلغه  
ذلك فطلبه وعثره وقال قد سبقني بهذا الحكم اما عبد  
ورع واراد به عمر رضي الله تعالى عنه **واما اثني عشر**  
**تقول الى سبعة عشر** مثل **لا نضفها** اي تقول بنصف  
سدس الى ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوج  
واختين لاب وام واخت لام وتقول بنصف الى خمسة عشر  
اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لاب وام واختين  
لام او اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة واختين لاب  
وام واخت لام وام وتقول بسدس الى سبعة عشر  
اذا اجتمع وثلثان وثلث وسدس كزوجة واختين لاب  
وام واختين لام وام **واما اربعة وعشرون** فانما تقول  
**الى سبعة وعشرين** عولا **واحد في المسئلة النبرية**  
التي اجتمع فيها الثمن والثلثان وسدس سلك سان وهي  
**امراة وبتان وابوان** انما سميت منبرية لان سلكها عن  
حلي على منبر الكوفة فاجاب عن يداهة فقال السائل **تفتا**  
اليس للزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسما ومضى في فطنة  
فتصحو من فطنته ولا يزال حول اربعة وعشرين على هذا المد  
الذي هو سبعة وعشرون **الا عند ابن مسعود رضي**  
**الله عنه فان عنده** **تقول** اربعة وعشرون الى احدى  
**وثلاثين** بن يارة ثمنها وسدس على امرأة وام واختين  
لاب وام واختين لام **وابن محرم** اذ عنده يحجر هذا

جهة



الابن الروحة من الربع الى الثمن فالسنة عنده من اربعة وعشرين  
لاختلاف الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني وانما حالت الى  
احدي وثلاثين اذ للزوج الثمن وهو ثلاثة وللأم السدس وهو  
اربعة وللأختين لاب وأم الثلثان اعني ستة عشر وللأختين  
لام الثلث وهو ثمانية فالجموع احدي وثلاثون وعند غير هذه  
المثلة من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر والدليل على العمل  
فيما ذكر من الوجوه استقرار صور اجتماع الفروض كالا يخفى

### فصل في معرفة التماثل والتدخل والتوافق

**والتباين بين العددين** هذه مقدمة يحتاج الى مفرق تقسيم  
التركيب على اعداد المستحقين بلا كسر **تماثل العددين** يكون  
**احدهما مساويا للآخر** كثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة  
ولا بد ههنا من اعتبارهما في محلين والافضل للثلاثة مجزأ عن  
الحل لا تعد فيه فلا يتصف بالمساوات قطعا **وتدخل العددين**

**ين المختلفين ان يمد اقلهما الاكثر** اي بنفسه ومعنى عدة اي  
افناه اياه انه اذا بقى اقل من الاكثر مرتين او اكثر لم يبق من الاكثر  
شيء كالثلاثة والستة فانك اذا بقيت الثلاثة من الستة  
مرتين فينت الستة بالكلية وكذا الحال اذا بقيت من  
التسعة ثلاث مرات انتفت التسعة بالكلية الثالثة فهذه  
العدد ان يسميان بالتدخلين اصطلاحا بخلاف الثمانية  
فانك اذا بقيت من الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن انما  
بالثلاثة لكن اذا بقيت اثنان اربع مرات فينت الثمانية فيها  
ايضا عند خلاف واختلاف العددين في انفسهما بالقله والكثرة  
لا يتصور في التماثل في التدخل وما بعده الا انه صريح بذكر  
الاختلاف في التدخل وحده واشعر به فيما بعده ثم انه فسّر  
التدخل بمعنى اخر من متلازمين له فقال **او تقول تدخل**

**العددين ان يكون اكثر العددين منقسما على الاقل قسمية**  
**صحيحة** اي قسمه لاكثر فيها كالسنة فانما منقسمة على الثلاثة  
وعلى الاثنين ايضا بلا كسر فيصيب بالقسمة من الستة كل واحد  
من الثلاثة اثنان ومن الاثنين ثلثة وقس على ذلك سائر  
التدخلين والسبب فيه انه اذا عد عدد بما هو اكثر منه كان  
الاكثر مثلي الاقل وامثاله فيصيب بالقسمة كل واحد من احدى  
الاقل حاد صحيحة بعد امثاله الاقل في الاكثر وهذا هو السبب

### ايضا فيما ذكره بقوله او تقول التدخل هو ان زيد على الاقل

**مثله او مثاله فيساوي الاكثر** فان زيد مثلا على الثلاثة مثلا  
مرة صارت ستة ومرتين صارت تسعة وانما قوله **او تقول هو**  
**ان يكون الاقل جزءا من الاكثر** فمن قبيل الاختلاف في العبارة فقط  
فان العدد الاقل ان يعد الاكثر يسمى جزءا له اصطلاحا وان لم  
يعد كان اخرا له فالمراد بالجزء ما كان جزءا لواحدا لا مكررا فلا  
ينتقص التعريف بالاربعة مقبلة الى العشرة فانها خمسها  
ولا بالثلاثة بالقياس الى الخمسة لان ثلاثة اقسام من عشرة  
**وتسعة** فان الثلاثة ثلث التسعة فهي جزء لا تعد بها ثلاث  
مرات وبساويان يزار عليهما مثلا مرتين والتسعة مقسمة  
عليها بلا كسر كما مر فهذا مثال للتدخل على جميع القاسم **وتوافق**

### العددين في جزء كالنصف ونظائره ان لا يمد اقلهما الاكثر

**ولكن يمد بها عدد ثالث** هذا التعريف صحيح اذا فسر العدد  
بالكمية المتألفة من الوحدات فلا يكون الواحد ضد عدد وكذا  
يصح على هذا التقدير تعريف التدخل بما ذكره واما اذا فسر  
العدد بما يقع في مراتب العدد ودخل فيه الواحد ايضا فاصح  
هنا ان يقال ولكن يمد بها عدد ثالث غير الواحد وتقص  
تعريف التدخل المذكور بلا شبهة الا ان يعتبر مغايرة كل



واحد من العددين المختلفين للواحد وذلك لان الواحد يعد  
 جميع الاعداد وليس في الاصطلاح بينه وبين شئ متماثل داخل  
 بل تبين وليس بين العددين الذين يعدهما الواحد فقط توافقا  
 والظاهر ان النصف لم يجعل الواحد عددا فلا اشكال على من  
 قطعها **كالثمانية مع العشر** فان الثمانية لا تعد العشر **لكن**  
**تعدهما اربعة** فالثمانية بمرة والعشر بمرة **فما متوافقان بالربع** وذلك **لان العدد العاشر لها مخرج الجزء**  
**الوق** بينهما فلما عدتهما اربعة ومخرج للربع كانا متوافقين  
 به فان قلت مخرج النصف اعني الاثنين يعدهما ايضا فملا جعلتهما  
 من المتوافقين بالنصف قلت المعتبر في هذه الصناعة مع تعدد العدد  
 هو اكثر عدد يعد بهما ليكون جزء الوق اقل فيسره الحساب  
 الا يرى ان ربع الشئ اقل من نصفه وان صا به اسهل ولا منافاة  
 في ان يكون بين العددين توافقا من وجوه متعددة كالاثنى عشر  
 والثمانية عشر فانها متوافقان بالنصف والثلث والسادس  
 الان يصير في سهولة الحساب توافقهما في السادس **ان لا يعد**  
**العددين المختلفين معا عدد ثالث اصله التسعة مع العشرة**  
 فانه لا يعد هما معا شئ سوى الواحد الذي هو ليس بعدد عنده  
 ولا خفاء في معرفة التوافق والتباين بينهما فلذلك قال  
**وطريق معرفة الموافقة والتباين** بين العددين المختلفين ان  
 تنقص من الاكثر بمقدار الاقل من الجانبين مرارا حتى **تتساويا**  
 اتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا فرق بينهما  
 وان اتفقا في عدد فها متوافقان بالجزء الذي مخرجه ذلك  
 العدد مثلا اذا قسمت من العشرة سبعة بقي ثلاثة واذا قسمت  
 ثلاثة من السبعة مرتين بقي ايضا واحد فقد اتفقت العشرة  
 والسبعة باثنا الاقل من الجانبين مرارا في الواحد فانه الباقي

الذي هو من اعدادها اثنان من  
 الاخر ثلاثة وتباين العددين  
 في معرفة التباين والتوافق  
 العددين بل في

من كل منهما في بعض درجات الاتفاق فها متباينان واذا قسمت  
 الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان واذا قسم اثنان من الثمانية  
 ثلاث مرات بقي منها ايضا اثنان فها عددان متوافقان بالنصف  
 والتفصيل ان يقال اذا نقص اثنان الاقل من الاكثر فان بقي الاكثر  
 فها متوافقان وان بقي منه واحد فها متباينان اذ لا يعد هما سوى  
 الواحد وان بقي منه عدد هو اقل من الاول فان عد هذا الباقي الاقل  
 فهو اعني الباقي اكثر عدد فها على معنى انه ليس هناك عدد يعدهما  
 وهو اكثر منه وان بقي من الاقل واحد فبين العددين ايضا تباين  
 وان بقي من الاقل عدد هو اقل من الباقي الاول فان عد الباقي فتاين  
 الباقي الاول والثاني هو اكثر عدد يعد العددين المقروصين بالمعنى  
 المذكور وليس يمكن ان يبقى دائما من الجانبين عدد كذلك بل لا بد  
 ان ينتهي الى عدد يعد ما يليه فيعد جميع ما قبله فيكون هو اكثر العددين  
 عدد يعد ذلك العددين بذلك المعنى فتوافقان في الكسر الذي  
 هو مخرجهما واما الى الواحد فتباينان وكل هذه الاحكام مبنية بما  
 ذكر في كتاب اصول الحساب وما ذكره المصنف مراجع الى ذلك  
 فانه اذا انتهت الاتفاق في جانب الى واحد فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب  
 الاخر فيتفقان في الواحد واذا انتهت في اخراخذ الجانبين الى عدد  
 يعد ما قبله فلا بد ان يبقى مثله في الجانب الاخر فيتفقان في ذلك العدد  
 فيكونان متوافقين في الكسر الذي هو مخرجهما **ففي الاثنين متوافقان**  
**بالنصف** كما في اربعة والعشرة وفي الثلاثة يتوافقان **بالثلث**  
**بالثلث** كما في التسعة والاثنى عشر وفي اربعة يتوافقان  
 بالربع **كالثمانية والاثنى عشر هكذا** الى العشرة اي يكون  
 التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما زاد بها واحد من الكسور  
 التسعة المشهورة وهي النصف العشرة ويسمى هو مع  
 ما يركب منها بالاصافة والتكرير بالكسور المنطقة **وفيما**



وبراء العشرة يتوافقان **بخمسة** الوفاق من الكسور الاصح التي لا يمكن  
 التعبير عنها الا بالاضافة باضافة الى خارجها **الحق في احدى عشر**  
 يتوافقان **بخمسة** من احدى عشر كائنا في عشرين مع ثلاثة وثلاثين  
 فان العدد الذي يعد بها احدى عشر فقط وهو يخرج جزئيا من احدى  
 عشر وفي الثلاثة عشر يتوافقان **بخمسة** من ثلاثة عشر كسرة  
 وعشرين وتسعة وثلاثين فان العاد لها ثلاثة عشر **وفي**  
**خمس** عشر يتوافقان **بخمسة** من خمسة عشر كسرة ثلاثين مع  
 خمسة واربعين فان خمسة عشر يعد بها ما يتوافقان **بخمسة**  
 منها ويمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانها متوافقان بثلاث الخس  
 الذي يخرج به خمسة عشر كايعد بها اثنا عشر كاربعة وعشرين  
 وستة وثلاثين بانها يتوافقان بنصف السدس وفيما يعد بها اربعة  
 عشر كثمانية وعشرين واثنين واربعين بانها يتوافقان بنصف  
 السبع وبالحلولة يمكن فيما وراء العشرة بكسرها ان يعبر بالتوافق  
 بالاجزاء المضافة الى الخارج كخمس من احدى عشر وجزء من اثني عشر  
 وجزء من ثلاثة عشر ويمكن في بعض ان يعبر بالكسور للمنطقة  
 المركبة والنتية لذلك خلط الشيخ المنطق بالاصح حيث ذكر  
 احدى عشر وخمس عشر معا فاعتبر هذا الذي ذكرناه في سائر الجداول  
 وتعرف توفيق المنطق والاجزاء المضافة الى خارجها والوجه  
 في انحصار النسب بين الاعداد في الاقسام الاربعة المذكورة البست  
 عدوا الى عدد اخر فان سادها فاما ثلثان والا فان كان الاقل  
 مغنيا للذكر فقد اقل وان لم يكن مغنيا له فاما ان يعد بها عدد  
 غير الواحد فاما متوافقان او لا يعد بها غير فتيانان **باب**  
**التصحيح** اي تصحيح مسائل الفرائض وهو ان يوضح السلام من اقل  
 عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر على احد من الورثة **تحتاج في**  
**تصحيح المسائل** بالمعنى الذي ذكرناه الى سبعة اصول ثلاثة

العدد

منها

منها بين السلام المأخوذة من خارجها وبين الرؤس المأخوذة من  
 الورثة واربعة منها بين الرؤس والرؤس اما الاصول الثلاثة  
 فاحدها الاستقامة هي ذكره بقوله فان كان سلام كل فريق من  
 الورثة **منه** منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب  
 كابوين وثلاثين فان المسئلة من ستة فكل من الابوين ستة  
 وهو واحد وللثلاثين واحد الثلاثان اعني اربعة فكل واحد منهما اثنا  
 فاستقام السلام على رؤس الورثة بلا انكسار والثاني من الاصول  
 الثلاثة هو ان يكون الكسر على طائفة ان ينكسر على طائفة واحدة  
 فقط نصيبهم من التركة ولكن بين سهامهم ورؤسهم موفقة  
 بكسر من الكسور فيضرب وتوزعهم وفق عدد رؤسهم اي رؤس  
 من انكسر عليهم السلام وهم تلك الطائفة الواحدة في اصل  
 المسئلة ان لم تكن عائلته وفي اصلا وعوليا حقا ان كانت عائلته  
 كابوين وعشر بنات او زوج وابوين وست بنات فالاول  
 مثال ماليين فيرا عول اذا اصل المسئلة من ستة السدسات  
 وهما اثنا للابوين ويستقيمان عليها والثلاثان وهما اربعة  
 للبنات العشرة ولا يستقيم عليهم لكن بين الاربعة والعشرة  
 موافقة بالنصف فان العدد العاد لها هو الاثنان فربدنا عدد  
 الرؤس اعني العشرة الى نصفها وهو خمسة وضربنا بها في المسئلة  
 التي لها اصل المسئلة صار الحاصل ثلاثين فصح منه المسئلة  
 ان كان للابوين من اصل المسئلة سهران وقد ضربنا بها في المضروب  
 الذي هو خمسة صار عشرة فكل منها خمسة وكان للبنات  
 منه اربعة وقد ضربنا بها ايضا في خمسة فصار عشرين فكل  
 واحدة منها اثنا والثاني مثال ما فيرا عول فان اصل المسئلة  
 ههنا من اثني عشر لا جماع الربع والسدس والثلاثين على ما ألف  
 تحريره فللمخرج ربع وهو ثلاثة وللابوين سدس وهما اربعة

الست



والبنات الست ثلثاها وهما ثمانية فقد عالة المسئلة الخمسة  
عشر وانكسر سهام البنات اعني الثمانية على عدد رؤوسهن فقط  
لكن بين عدد رؤوسهن والرؤوس توافق بالنصف فرد رؤوسهن  
الى نصفه وهو ثلاثة ثم ضربنا في اصل المسئلة مع عولها وهو  
خمس عشر فحصل لنا خمسة واربعون فاستقامت المسئلة  
اذ قد كان للزوج من اصل المسئلة ثلاثة وقد ضربناها في المصروب  
الذي هو ثلاثة فصارت تسعة فهي له وكان للابوين اربعة وقد  
ضربنا في ثلاثة فصارت اثني عشر فكل واحد منهما تسعة وكان  
للبنات ثمانية وضربنا في ثلاثة فحصل ايضا اربعة وعشرون  
فكل واحد منهن اربعة والثالث من الاصول الثلاثة ان ينكسر  
السهام ايضا على طائفة واحدة فقط ان لا يكون بين سهامهم رؤوس  
سهم موافقه ينكسر بل مباينة فيضرب كل عدد رؤوسهم اي من  
رؤوس من انكسر عليهم السهام في اصل المسئلة ان لم تكن عائلية  
في اصلها مع عولها ان كانت عائلية ثم ذكرنا ان العائيلة بقوله  
كزوج ومضافات لاب وام فاصل المسئلة من ستة النفد  
وهو ثلاثة للزوج والثلثان وهو اربعة للاخوات فقد عالت المسئلة  
الى سبعة وانكسر سهام الاخوات عليهن فقط وبين عدد رؤوسهن  
ورؤوسهن اعني الاربعة والخمس مباينة فضربنا كل عدد رؤوسهن  
وهو خمسة في اصل المسئلة مع عولها وهو سبعة فصارت اربعة  
خمس وثلاثين فحصلت المسئلة اذ قد كان للزوج ثلاثة وقد  
ضربنا في اصل المسئلة وهو خمسة فصارت خمسة وعشرون  
له وكان للاخوات الخمس اربعة وقد ضربنا ايضا في خمسة  
فصارت عشرين فكل واحد منهن اربعة وشان غير العائيلة  
زوج وجدة واحدة وثلاث اخوات لأم فالمسئلة من ستة  
للزوج من نصفها وهو ثلاثة وللجدة سبعة وهو واحد وللخوات

ثلثا

ثلثها وهو اثنان ولا يستقيم ان على عدد رؤوسهن بل ينسبها  
فضربنا كل عدد رؤوس الاخوات في اصل المسئلة صار لها حاصل ثمانية  
عشر فحصلت المسئلة اذ قد كان للزوج ثلاثة وضربنا في المصروب  
الذي هو ثلاثة فصارت تسعة وضربنا نصيب الجدة في المصروب  
ايضا وكان ثلاثة وضربنا نصيب الاخوات لأم في المصروب  
صار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين وقد يقال ذكر المصنف  
اصل المسئلة وحدها واوردها كمثل من العول وحده تبسيط على ان  
المسئلة وعولها معا صار ثمانية اصل المسئلة في ان عدد الرؤوس  
يضرب فيها كما يضرب في اصلا وحاصل هذه الاصول الثلاثة  
انه اذا استقام السهام على الورثة فذلك هو الاصل الاول وان لم  
يستقم فاما ان ينكسر على طائفة واحدة او اكثر والثاني  
هو المذكور في الاصول الاربعة والاول لا يتخلوا من ان يكون بين  
سهام تلك الطائفة وبين عدد رؤوسهم موافقة او لا فالاول  
هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث واما الاربعة الاصول  
التي بين الرؤوس والرؤوس فاحد ما ان يكون انكسر اي كسر السهام  
على طائفتين من الورثة او اكثر ولكن بين اعداد رؤوسهم اي  
رؤوس من انكسر عليهم سهام مماثلة والمراد باعداد الرؤوس ما يتناول  
عين تلك الاعداد ووفقا ايضا فانه اذا كان بين رؤوس طائفة  
وسهامهم مثلا موافقة بين عدد رؤوسهم الى وفقه الا لا يتغير  
المماثلة بلبه وبين سائر الاعداد كما ستطلع عليه فالحكم فيها  
اي في هذه الصور ان يضرب احد الاعداد المتماثلة في اصل المسئلة  
فيحصل ما يصح به المسئلة على جميع الفرق مثل ست بنات وثلاث  
وثلاثة اعمام المسئلة من ستة للبنات الست والثلثان وهو اربعة  
ولا يستقيم عليهن لكن بين الاربعة وعدد رؤوسهن موافقة  
بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو ثلاثة وللجدات الثلاث



الثلاث السدس وهو واحد فلا يستقيم عليهن ولا موافقة  
 بالنصف بين الواحد وعدد رؤوسهن فاخذنا جميع عدد رؤوسهن  
 وهو ايضا ثلاثة وللأحكام الثلاثة الباقي وهو واحد ايضا وبينه  
 وبين عدد رؤوسهم مباينة فاخذنا جميع عدد رؤوسهم ثم نسبنا  
 هذه الأعداد الموضوعة بعضها الى بعض فوجدنا أنها متساوية  
 ثلثه فضرينا أحدها وهو ثلاثة في أصل المسئلة أعني الستة فصار  
 ثمانية عشر فمنها يستقيم المسئلة وكان للبنات أربعة ضربا  
 في المضروب الذي هو ثلاثة فصار اثني عشر فلكل واحدة منهن  
 انسان وللبنات واحد ضربا به ايضا في المضروب الذي هو  
 ثلاثة فكان ثلاثة فلكل واحدة منهن واحد وللأحكام واحد  
 ضربا به في الثلاثة وأعطينا كل واحد منهم واحدا ولو فرضنا  
 في الصورة المذكورة عما واحد بدل الأحكام الثلاثة كان الانكسار  
 على طائفتين فقط وكان وفق عدد رؤوس البنات مما تلي عدد  
 رؤوس البنات اذ كل واحد منها ثلاثة فيضرب الثلاثة في أصل  
 المسئلة فيصير ثمانية عشر وتصح السطر على كل كاهم والأصل  
 الثاني من الأربع ان يكون بعض الأعداد اي بعض أعداد  
 رؤوس الورثة المنكسرة عليهم سرامهم من طائفتين أو أكثر  
 متداخلا في البعض فالحكم في أي هذه الصورة ان يضربها هو  
 أكثر تلك الأعداد في أصل المسئلة كاربعة زوجات  
 وثلاث جدات واثني عشر عما أصل المسئلة من اثني عشر  
 للجدات الثلاث السدس وهو اثنان فلا يستقيم عليهن وبين  
 رؤوسهن وسرامهن مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤوسهن  
 وهو ثلاثة وللزوجات الأربع الربع وهو ثلاثة فلا استقامة  
 وبين عدد رؤوسهن وسرامهن مباينة فاخذنا عدد  
 الرؤوس تمامه وللأحكام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني

عشر بل بينهما تسابيح فاخذنا باسرام عدد الرؤوس ثم طلبنا النسبة  
 بين أعداد الرؤوس الماخوذة فوجدنا الثلاثة والأربعة متداخلين  
 في اثني عشر الذي هو أكثر أعداد الرؤوس فضرينا به في أصل  
 المسئلة وهو ايضا اثني عشر فصار أربعة وأربعة والبنات  
 قسمة من المسئلة اذ كان للبنات من أصل المسئلة اثنان وقد ضربنا  
 في المضروب الذي هو اثني عشر فصار أربعة وعشرين فلكل واحدة  
 منهن ثمانية وللزوجات من أصل ثلاثة ضربا بها في المضروب  
 المذكور صار ستة وثلاثين فلكل واحدة منهن تسعة وللأحكام  
 سبعة ضربا بها في اثني عشر ايضا فحصل أربعة وثمانين فلكل واحد  
 منهم تسعة ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات  
 الأربع كان الانكسار على طائفتين فقط أعني البنات الثلاث  
 والأحكام لا شيء وكان عدد الرؤوس الجذات متداخلا في عدد  
 رؤوس الأحكام فيضرب أكثر هذين العددين المتداخلين أعني اثني عشر  
 في أصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفت  
 والأصل الثالث من الأربع ان يوافق بعض الأعداد اي بعض  
 أعداد رؤوس من انكسر عليهم سرامهم من طائفتين أو أكثر بعضا  
 فالحكم فيها في هذه الصورة ان يضرب وفق واحد أحد الأعداد اي  
 أحد أعداد رؤوسهم في جميع العدد الثاني ثم يضرب جميع ما بلغ في  
 وفق العدد الثالث ان وافق ذلك مبالغ الثالث والأدق المبلغ  
 أي وان لم يوافق المبلغ الثالث فيضرب المبلغ في جميع العدد الثالث  
 ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك أي في وفقه وفقه  
 ان وافقه المبلغ الثاني أو في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ  
 الثالث في أصل المسئلة كاربعة زوجات وثماني عشرة بنات  
 وضد عشرة جدات وستة أحكام أصل المسئلة أربعة وعشرون  
 للزوجات الأربع الثمن وهو ثلاثة فلا يستقيم عليهن وبين



على كل من وبين عدد سهامين وروسمين مباينة تحفظنا جميع  
 عدد رؤسهن وللبناتي الثماني عشرة والثلاثون وهو ستة عشر  
 فلا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف  
 فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو تسعة وحفظناه وللبنات  
 الحس عشر السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين  
 عدد رؤسهن وسهامهن مباينة تحفظنا جميع عدد رؤسهن  
 وللعمام الستة الباقي وهو واحد ولا يستقيم عليهم وبينه  
 وبين عدد رؤسهم مباينة تحفظنا جميع عدد رؤسهم فحصل  
 لنا من اعداد الروس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وعشرة  
 عشر ثم طلبنا ينظر التوافق فوجدنا اربعة موافقة للستة  
 بالنصف فربونا احدى الى النصف وضربناه في الاخرى صار ثلث  
 اثنين عشر وهو موافقة للتسعة بالثلث فضربنا ثلث احدى  
 في جميع الاخر صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني  
 وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربنا ثلث خمسة  
 عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم  
 ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين  
 صار الحاصل اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فنضرب المسئلة  
 اذا كان للزوجات من اصل المسئلة ثلاثة ضربنا في المصروف  
 وهو مائة وثمانون فحصل خمس مائة واربعون فلكل واحدة  
 من الزوجات الأربع مائة وخمسة وثلاثون وكان للبنات  
 ثمانية عشر ستة عشر وقد ضربنا في ذلك المصروف فصار  
 الفين وثمانمائة وثمانين فلكل واحدة منهن مائة وستون  
 وكان للجدات الخمس عشرة اربعة وقد ضربنا في المصروف بالذكور  
 فصار خمسمائة وثمانين فلكل منهن ثمانية واربعون  
 وكان للامام الستة واحد ضربناه في المصروف فكان مائة

راجع  
 الى  
 بيان  
 احوال  
 بنات  
 الامام

وتمانين

وتمانين فلكل واحد منهم ثلاثون واذا اجتمعت جميع انصبا الوزة  
 بلغ اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين والاصل الرابع من الاربعة  
 ان يكون العدد اى اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم  
 من طائفتين او اكثر قباينة لا يوافق بعضها بعضها بعضا  
 قاله في غير ان يضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم يضرب ما بلغ  
 في جميع الثالث كذلك ثم يضرب ما بلغ في جميع الرابع ثم يضرب  
 ما اتفق في اصل المسئلة كامرا قايين ونبت ست جذات  
 وعشر بنات وسبعة اعوام اصل المسئلة اربعة وعشرون  
 فالزوجتين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهن وبين  
 رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد رؤسهن وهو  
 اثنان وللبنات الست السدس وهو اربعة فلا يستقيم  
 عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف  
 فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة وللبنات العشرة  
 الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهن وبين  
 رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف  
 عدد رؤسهن وهو خمسة وللعمام السبعة الباقي وهو  
 واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مباينة  
 فاخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار مائة من الاعداد  
 الماخوذة للروس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة فصار  
 معنا هذه كلها اعداد متباينة فضربنا الاثنين في الثلاثة  
 صار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلث اثنين  
 ثم ضربنا الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضربنا  
 هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار  
 المجموع خمسة آلاف واربعين ونضرب فيهم يستقيم المسئلة  
 على جميع الطوائف ان كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلاثة



فضربا في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستة  
مائة وثلاثون ولكل واحدة منهما ثلثمائة وخمسة عشر  
وكان للجدات الست اربعة وقد ضربنا في ذلك المضروب  
فصار ثمانمائة واربعين فلكل واحدة منهم مائة واربعون  
وكان للبنات المشرقة ستة عشر ضربنا في المضروب المذكور  
فبلغ ثلاثة آلاف وثلثمائة وستين فلكل واحدة منهم  
ثلاثمائة وستة وثلاثون وكان للادعام السبعة واحد  
ضربنا في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل واحد  
منهم ثلاثون ومجموع هذه الالف مائة الف واربعون  
وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء ان الكسار السلام  
لا يقع على اكثر من اربع طواف فان قيل قد اعتبر في  
الاصول التي بين الروس والروس التماثل والتداخل والتوا  
فق والتباين حتى صارت باعتبارها اربعة فلم يعتبر في  
الاصول التي بين الروس والسلام التداخل كاعتراضه  
الثلاثة حتى يكون اربعة ايضا قلنا لم يعتبر التداخل  
بينها بل ردت الى الموافقة ان لم ينقسم السلام على الروس  
او الى المماثلة ان انقسمت عليها رويانا للاختصاص مثال  
الاول زوج وابنان وابنان اصل المسئلة بهما اربعة  
للزوج واحد منها والثلاثة الباقية بين الابن والابنتين  
لذلك مثل هذا الاثنان فالابنان بمنزلة اربع بنات والثلاثة  
لا تستقيم على الستة لكنها متوافقة بالثلث الذي يخرج  
اقل هذين العددين المتداخلين فيدور عد الروس الستة  
الى وفقه وهو اثنان ويضرب في اصل المسئلة فيصير ثمانية  
وتصح منها المسئلة اذ كان للزوج واحد وقد ضربناه في  
المضروب الذي هو اثنان فكان اثنين فاعطيناها اياه

والباقي

والباقي ستة يستقيم على الورقة الباقية ومثال الثاني ابون  
وبنان اصل المسئلة ستة والسدسان وهما اثنان لديون  
والثلثان وهما اربعة للبتين وهي مستقيمة عليهم كما في  
صورة التماثل فكان بين السلام والروس مماثلة في الحقيقة  
فلذلك صار الاصول المحتاج اليها سبعة لا ثمانية فان  
قلت اذ كان بين بعض اعداد الروس وبين بعض اعداد  
الافرنج داخل وتوافقا وتباين فماذا تعمل هناك قلت ان  
اتفق ذلك يعمل في كل بعض ما علم في اصله فيكتفى من التما  
ثلين بواحد منها ويؤخذ وفقا احد المتوافقين ويضرب  
في الآخر ثم ينسب المبلغ الى احد المتماثلين ويعمل على  
ما يقتضيه هذه النسبة **فصل** واذا اردت ان تعرف  
نصيب كل فريق كالبنات والزوجات والجدات والادعام  
وعجزهم من التصحيح الذي استقام على العمل فاضرب ما كان  
لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة  
اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فاحصل من هذا القرب  
كان نصيب ذلك الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل  
في الامثلة السابقة للاصول الستة التي فيها ضرب  
فلا حاجة الى ايراد مثال مهنا واذا اردت ان تعرف  
نصيب كل واحد من احد ذلك الفريق من التصحيح  
فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤس  
سهم ثم اضرب الخارج من هذه القسمة فالجاصل  
من ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد من احد  
ذلك الفريق مثلا في المسئلة المذكورة لتباين اعداد  
روس الورثة كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلاثة  
فان اقسمتها عليهما كان الخارج واحدا ونصفا فاذا

تأمل بين بعض الافرنج داخل وتوافقا

في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة لا يعمل التصحيح



ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل ثلثماية  
 وخمسة عشر في نصيب كل واحدة من الزوجتين وكانت  
 البنات من اصلا ستة عشر فاذا قسمنا على العشرة التي  
 في عدد منها خرج واحد وثلثة اخماس واحد فاذا ضربت  
 هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثماية وستة وثلثون  
 في نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلا اربعة فاذا  
 قسمنا على الستة التي هي عدد من كان الخارج ثلثي واحد  
 فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة واربعون  
 في نصيب كل جدة وكان للاعمام من اصلا واحد فاذا قسمته  
 على السبعة التي هي عدد من كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته  
 في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلثون في نصيب  
 كل عم وطعمة نصيب كل واحد من أحد الفريقين  
 من النصف وجه آخر وهو ان تقسم المضروب اي العدد الذي  
 ضربته في اصل المسئلة للنصيب على اي فريق شئت من  
 الفريق فرق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه القسمة  
 في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالاصل  
 من هذا الضرب نصيب كل واحد من أحد ذلك الفريق  
 ففي المسئلة المذكورة للبنات اذا قسمت المضروب وهو  
 مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة وخمسة فاذا ضربت  
 هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصل  
 ثلثماية وخمسة عشر في كل واحدة منها واذا قسمته  
 ايضا على البنات العشر خرج احد وعشرون فاذا ضربت  
 ما خرج في نصيبهن من اصل المسئلة وهو ستة عشر  
 حصل ثلثماية وستة وثلثون في كل بنت واذا قسمته  
 ايضا على الجدات الست خرج خمسة وثلثون فاذا ضربت

في نصيبهن من اصلها وهو اربعة حصل مائة واربعون  
 في نصيب كل جدة فاذا قسمت المضروب ايضا على الاعمام  
 السبعة خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم  
 من اصلا وهو واحد كان الحاصل ثلثين في كل عم وكل  
 واحد من هذين الزوجين طريقين في القسمة الا ان الاول قسمة  
 النصيب من اصل المسئلة على الفريق والثاني قسمة المضروب  
 في اصلها عليهم وهناك وجه آخر وهو طريق النسبة  
 وهو الا يخرج اذ لا يحتاج فيه الى قسمة وضرب كما في الاولين  
 وهو ان ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم  
**مفردا** عن اعداد رؤس رؤس غيرهم ثم يعطى مثل تلك  
 النسبة من المضروب لكل واحد من أحد ذلك الفريقين  
 ففي مسئلة التباين اذا نسبت سهام المراتين وهي ثلثة  
 سهام اليها كانت النسبة مثلا ونصفا واذا اعطيت  
 كل واحدة منهما من المضروب مثل تلك النسبة اعني ثلثة  
 ونصفه كان ثلثماية وخمسة عشر واذا نسبت سهام  
 البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤسهن وهي عشرة  
 كانت النسبة مثلا وثلثة اخماس مثل فاذا اعطيت كل  
 بنت مثل المضروب ومثل ثلثة اخماس مثل فاذا اعطيت  
 كل بنت مثل المضروب ومثل ثلثة اخماس كان لثلثماية  
 وستة وثلثون واذا نسبت سهام الجدات وهي اربعة  
 الى عدد رؤسهن وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد  
 واذا اعطيت كل واحد ثلثي المضروب كان لامية واربعون  
 واذا نسبت سهام الاعمام وهو واحد الى عدد رؤسهم  
 وهو سبعة كانت النسبة سبع واحد واذا اعطيت  
 كل واحد منهم سبع واحد المضروب حصل له ثلثون



الورثة

فصل في قسمة التركة بين الوارثين التركة فطلة من التركة  
 بمعنى التروك كالطلبية بمقتضى الطلوع ثم انه لا فرق من  
 نصيب المسائل وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة  
 ولكل واحد من الفريقين شرع في تعيين قسمة التركة بين  
 الورثة والفرقة وتعيين الانصبة من التركة وتقديره  
 انه ان كان بين التركة والتصحيح مماثلة فالامر ظاهر وان  
 لم يكن بينهما مماثلة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في  
 جميع التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح هذا اذا كان  
 بين التصحيح والتركة مباينة فالخارج من هذه القسمة غير  
 ذلك الوارث كما سنده مرة مثلا اذا خلفت زوجا وامًا  
 واثنين لاب وام كانت المسئلة من ستة وتعمل الى ثمانية  
 فلزوج من ثلثة وللأم واحد ولكل من الاختين سهمان  
 فان فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون دينارا كان نصيب  
 وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباينة فاذا امرت ان تعرف  
 نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج  
 من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون  
 ثم اقسم هذا المبلغ على التصحيح اعني ثمانية يخرج تسعة  
 دنانير وثلاثة اثمان دينار فهذه نصيب الزوج من تلك  
 التركة واضرب ايضا نصيب الام من التصحيح وهو واحد  
 في جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمت  
 على الثمانية خرج ثلاثة دنانير وثمان دينار من نصيب الام  
 من التركة واضرب نصيب كل اخت من التصحيح وهو اثنان  
 في كل التركة يحصل خسون فاذا قسمت بهذا الحاصل  
 على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار ونصيب كل  
 اخت من التركة هذا اذا كان بين التصحيح والتركة

مباينة

مباينة واذا كان بين التصحيح والتركة موافقة فاضرب  
 سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ  
 الحاصل من هذا الضرب على وفق التصحيح فالخارج نصيب  
 ذلك الوارث في الوجهين اي في الوجه الاول كما اشترنا اليه  
 والوجه الثاني فان قلت لماذا اطلق الوجه الاول ولم يقيده  
 بشئ وقيد الثاني بالموافقة قلت اما اطلاق الاول فلكونه  
 شاملا لمعاد صور المماثلة سواء كان بين التصحيح وكل  
 التركة مباينة كما مر من المثال في المسئلة المذكورة او موافقة  
 كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة ضربين دينار او كان  
 او كان بينهما متداخلة كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة  
 ايضا اربعة وعشرين دينارا فانه اذا ضرب في هاتين  
 الصورتين نصيب كل وارث من التصحيح في جميع التركة  
 وقسم المبلغ على التصحيح كما عمل في صورة المباينة فخرج منها  
 ايضا نصيب ذلك الوارث من تلك التركة المفروضة  
 واما تقيد الثاني بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق مقبلا  
 الى التباين لكن يشترك فيه المتداخل لا شتر المتدا  
 خلين في كسر مخرجه اقل المتداخلين فهما في حكم المتوافقين  
 كما اشترنا اليه فيما سلف فيجري في المتداخل الوجهان الجاريان  
 في التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر فالقاعدة  
 ما قررناه واما اذا كان فيها كسر فاضرب الى بسط التركة  
 لتصدر من جنس واحد فطريق البسط ان تضرب التصحيح  
 التركة في مخرج الكسر وتزيد الحاصل ذلك الكسر ثم تقرب  
 العدد الذي صحت منه المسئلة في مخرج كسر التركة  
 ايضا ثم تعمل بالحاصلين ما مر من الضرب والقسمة  
 فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد فان فرضنا في

نسخه  
يشاركه

على



المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون دينار وثلاث دنانير  
ضربنا الحصة والعشرين في مخرج الثلث اعني ثلاثة فيحصل  
خمس وسبعون ويزيد عليه الثلث فيصير جميع سبعين  
ثم ضربنا الثمانية التي هي التجميع في ثلاثة ايضا فيحصل  
اربعة وعشرون وجمعا ضربنا نصيب كل وارث من  
الثمانية في الستة وسبعين وقتنا الخارج على المبلغ اعني  
اربعة وعشرين كالمخرج نصيب ذلك الوارث كان التركة كانت  
ست وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المسئلة من اربعة  
وعشرين فهذا الذي ذكرناه من الوجهين انما هو معرفة  
نصيب كل فرد من الورثة واقفا المعرفة نصيب كل فرد  
منهم فا ضرب ما كان لكل فرد من اصل المسئلة في وفق  
للتركة ثم اقسام المبلغ الحاصل من هذا الضرب على  
وفق التجميع المسئلة ان كان بين التركة وتجميع المسئلة  
موافقة وان كان بينهما مباينة فا ضرب ما كان لكل فرد  
في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع تجميع المسئلة  
فالخارج نصيب ذلك الفرع في الوجهين اي الموافقة والمباينة  
مثال الموافقة زوج وام واربعة اخوات لاب وام واختان لأم فاصل  
المسئلة ستة وتقول التسعة فلو فرضنا التركة ثلاثين  
كان بين التركة والتجميع توافق بالثلث فاذا فرضنا  
الزوج من اصل المسئلة وهو ثلاثة في وفق التركة وهو عشرة  
حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسئلة  
وهو ثلاثة ايضا خرج عشرة فهي نصيب الزوج فاذا ضربنا  
نصيب الاخوات لاب وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث  
التركة صار اربعين فاذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان الخارج  
وهو ثلاثة عشر وثلث نصيب هؤلاء الاخوات واذا ضربنا

الاختين

الاختين لأم وهو الاثنان في ثلث التركة حصل عشرون فاذا قسمناه  
على الثلث ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب  
هاتين الاختين وانت خبير مما فصلناه سابقا بان لك في صورة  
الموافقة ان تضرب فيها نصيب كل فريق في كل التركة وتقسيم  
الحاصل على جميع التجميع فيخرج نصيبهم ايضا وبان المدخلة في  
حكم الموافقة مثال المباينة ان تفر من التركة في المسئلة  
المذكورة اثنتين وثلاثين فيكون بينهما وبين التجميع وهو تسعة  
مباينة فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلاثة في كل التركة  
حصل ستة وتقولون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المبلغ  
المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب  
الزوج من تلك التركة واذا ضربنا نصيب الاخوات لاب  
وام وهو اربعة في كل التركة حصل مائة وثمانية وعشرون  
فاذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو اربعة  
عشر وسبعان نصيب الاخوات لاب وام وهو اربعة في كل  
التركة حصل مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا الحاصل على  
التسعة كان الخارج وهو اربعة عشر وسبعان نصيب الاخوات  
من الابوين من التركة المذكورة واذا ضربنا نصيب الاختين لأم  
في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على  
التسعة كان الخارج وهو تسعة وتسع نصيبهما من التركة  
المفروضة ومن البين ان الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة  
نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روي في  
بينهما في الفصل السابق واما في قضاء الديون فدين كل غريم  
بمنزلة سواه كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التجميع  
اعلم ان الباقي من التركة بعد تجهيز والتكفين ان وفي بالديون  
فلا اشكال لان كل غريم يأخذ دينه محلا وان لم يفرع مع تعدد

يجوز



الفرأ فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة القصة  
 ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من نصيب  
 المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة نصيب التجميع ويصل  
 ههنا ما مر في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص  
 وترك تسعة دنائير وكان عليه لواحد عشرة دنائير  
 وللاخر خمسة دنائير وجعلنا الدناير كان المجموع خمسة عشر  
 وهي بمنزلة التجميع وبين التسعة والخمسة عشر موافقة  
 بالثلث واذا ضربنا دين من له عشرة دنائير على الميت في ثلث  
 التسعة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفق  
 التجميع وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له  
 عشرة واذا ضربنا دين من له خمسة دنائير عليه في وفق التركة  
 اعني ثلثه حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث  
 التجميع كان الخارج وهو ثلاثة نصيب من كان له خمسة ولو  
 فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان  
 بين التجميع والتركة مباينة في يضرب دين صاحب العشرة  
 في كل التركة فيحصل مائة خمسة وتلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ  
 على كل التجميع وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلاثون  
 نصيب من كان له عشر ويضرب ايضا دين صاحب الخمسة في  
 جمع التركة فيبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ  
 على خمسة عشر خرج اربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة  
 ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنائير كان  
 بين التركة والتجميع موافقة بالخمس مع كونها متداخلين كابنت  
 عليه فاضرب دين صاحب العشرة في خمسة التركة وهو واحد  
 واقسم الحاصل وهو عشرة على خمس التجميع وهو ثلاثة فيكون  
 الخارج وهو ثلاثة وثلث نصيب من كان له عشرة واضرب

ايضا

ايضا دين صاحب الخمسة في وفق التركة واقسم الحاصل وهو  
 خمسة على وفق التجميع وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو واحد  
 وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد احاط عليك بان الطريق  
 الجاري في المباينة يتناول الموافقة والمتداخلة ايضا فصل  
 في الخارج هو تفاعل من الخروج والارادة ههنا ان يتصلح  
 الورثة على افراس بعضهم عن الميراث بشيء معلوم من التركة  
 وهو جائز عند التراض نقله محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح عن  
 ابن صود عباس رضي الله عنه وذكر عن عمرو بن دينار  
 ان عبد الرحمن بن عوف رحمه الله تعالى طلق امرأته وهي تمارض  
 الحلبية في مرض موته ثم مات وهي في العدة فورا اعتما  
 برضا الله تعالى عنه مع ثلاث نسوة اصر فصار حوا عن ربع  
 ثمنها على ثلثه وتما بين الفاضل من دنائير وقيل هي وارثهم  
 ومن صالح من الورثة على شيء معلوم من التركة فاطرح سائر  
 من التجميع اي تصحيح المسئلة مع وجود الصالح بين الورثة ثم اطرح  
 سائر من التجميع ثم اقسام باقي التركة اي ما بقي من بعد  
 ما اخذ الصالح على سائر الباقيين على سائر باقي الورثة من  
 التجميع كزوج وام وعم فالمسئلة مع وجود الزوج من  
 ستة وهي منقبة على الورثة للزوج منها سائر ثلاثة  
 والام سهران والعم الباقي وهو سهرم واحد فصالح الزوج على  
 ما في عن نصيبه الذي في رخته هو النصف على ما في ذمته  
 وهو للزوجة من المهر وخرج من الباقي فيقسم باقي التركة  
 وهو ما عدا المهر بين الام والعم ثلثا بقدر سائر الام والعم  
 من التجميع وي يكون سهران من الباقي للام وسهرم واحد  
 للعم كما كان الحال كذلك في سائر ما من التجميع فان قلت



هذه جعلت الزوج بعد المصاحبة واخذ المهر وضروجه من البين  
 بمنزلة العدم واي فائدة في جعله داخلا في تصحيح المسئلة مع  
 انه لا يأخذ شيئا ورا ما اخذه قلت فائدة انه انا جعلناه  
 كان لم يكن وجعلنا التركة ما وراء المهر لا نقلب فرض  
 الام من الثلث ثلث اصل المال الى ثلث ما بقي انما يقسم  
 الباقي بينهما اثلاثا فيكون للدم سهم وللعم سهمان وهو خلاف  
 الاجماع اذ حقت الثلث الاصل وان ادخلنا الزوج في المسئلة  
 كان للدم سهمان من الستة وللعم سهم واحد فيقسم الباقي  
 بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقرا من الديات  
 ولو فرض انه صالح العم على شيء من التركة وفرض من  
 البين فالمسئلة ايضا من الستة فاذا طرأ نصيب العم منها  
 بقي خمسة ثلثه للزوج واثنان للام فيجعل الباقي اخماسا  
 بين الزوجين والام فللزوج ثلثه واخماسا لغيره وللأم  
 خزان وان صالحت الام على شيء وفرضت كانت المسئلة  
 ايضا من ستة فاذا طرأ منها سهمان للام بقي اربعة أسهم  
 فيجعل الباقي من التركة اربعا ثلثة منها للزوج وواحدة  
 للعم بان الرد ضد العول  
 اذا بالعمول يتقصض سهم ذوى الفروض ويرداد اصل المسئلة  
 وبالرد يراد السهام ويتقصض اصل المسئلة وبعبارة اخرى  
 في العول يفضل السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على  
 السهام فتقول ما فضل من المخرج عن فرض ذوى الفروض  
 ولا مستحق له من العصبية يرد ذلك الفاضل على ذوى  
 الفروض بقدر حقوقهم على حسب النسب بين سهامهم **الاجل**  
**الزوجين** فانه لا يرد عليهما اصلهما كما مر في اول الكتاب **وهو**  
 اي الرد على وجه المذكور قول عامة اصحاب الصحابة

رحمة الله عليهم وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى  
 الفروض بل يولي بيت المال ووجه اخذ عروة الزهري **والله**  
 مالك والشافعي رحمهما الله تعالى كمن المحققين من اصحاب  
 الشافعي قالوا لو ندرسا اي لم يصرف على المصارف بيت المال  
 يرد الفاضل الى ذوى الفروض بنسبة فرائضهم والادلك  
 لبيت المال ويروي عن ابن عباس انه لا يرد على ثلاثة الزوجين  
 والجد وقال عثمان رضي الله تعالى عنه يرد على الزوجين ايضا  
 اجتمع من ابي الرد بان الله تعالى قدر نصيب اصحاب الفرائض  
 بالنظر الظاهر فلا يجوز ان يزاد عليه لانه تعد عن الحد  
 الشرعي وقد قال الله تعالى ومن يقص الله ورسوله ويتعد  
 حدوده الآية وبان الفاضل عن فروضهم مال لا مستحق له  
 فيكون لبيت المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا  
 لبعض الكل ولنا قوله تعالى واولوالارحام بعضهم اولى  
 ببعض في كتاب الله تعالى اي بعضهم اولى بميراث بعض  
 بسبب الرحم فهذه الآية دلت على استحقاق جميع الميراث  
 بصلته الرحم واية الميراث اوجبت استحقاق جزاء معلوم  
 من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالهيتين بان  
 يجعل لكل واحد منهم فرضيته بتلك الآية ثم يجعل ما  
 بقي مستحقا لهم للرحم بهذه الآية ولهذا لا يرد على الزوجين  
 لانعدام الرضم في حقهما وايضا لما دخل عليه السلام  
 عليه سعد بن ابي وقاص يعوده قال سعد امانه لا يردني  
 الابنة لي فاومى بجميع ما لي للحديث الى ان قال عليه السلام  
 الثالث كثير فقد ظهرا ان سعدا اعتقد ان البنت تترث  
 جميع المال ولم ينكره عليه السلام ومنعه عن الوصية  
 بما زاد على الثلث مع انه لا وارث له الابنت واحدة فدل

خير والثلث صح



ذلك على صحة القول بالرد ولو لم تستحق الزيادة على النصف  
بالرد لجوز له الوصية بالنصف وفي حديث عمر بن الخطاب  
عن ابيه عن جده انه عليه السلام ورث الملائكة اجمع  
المال من ولدها ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي  
حديث وايلة بن اسحق انه عليه الصلاة والسلام  
قال تحرز المرأة ميراث لغيرها وعقارها وادب الذي  
لو عنت به وايضا اصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين  
في الاسلام وترجعوا بالقرابة ومجرد القرابة في حقها  
الفروض وان لم تكن علة للعصوبة لكن يثبت بها  
الترجيح بخلاف قرابة الام في حق الزوج الذي لا بد وام  
فان قرابة الام وان لم توجب بانفرادها للعصوبة الا  
انه يحصل بها الترجيح وهذا من الجواب عن قولها ما فضل  
عن الفروض مال لا مستحق له فيوضع في بيت المال لمصلحة  
المسلمين عامة ولما كان هذا الترجيح بالسبب الذي  
استحقوا به الفريضة كان منبيا على الفريضة فيرد  
عليهم على قدر انصباهم وكما يسقط اعتبار الاقرب  
والاقوي في اصل الفريضة يسقط ايضا في استحقاق  
الرد ثم مسائل هذا الباب اي باب الرد عند من قال به  
اقسام اربعة وذلك لان الموجود في المسئلة اما  
صنف واحد ممن يرد عليه ما فضل واما اكثر من صنف  
واحد وعلى التقديرين اما ان يكون في المسئلة من يرد  
عليه اولا يكون فانه يخصصه اقسام في اربعة اقسام  
ان يكون في المسئلة جنس واحد ممن يرد عليه ما فضل  
عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه وعلى هذا التقدير  
فاجعل المسئلة من رؤسهم اي رؤس ذلك الجنس الواحد

لأن

الواحد لان جميع المال لهم بالفروض والرد معا ورؤسهم ما تلة  
فلا فريضة لراس على افرود ذلك كما اذا ترك الميت بنتين او  
اثنين او جدتين فاجعل المسئلة من اثنتين فاعط كل واحدة  
منهما نصف التركة لتساوي بينهما في الاستحقاق ووجود  
جميع المال اليها على التسوية فيكون القسمة على عدد الرؤس  
كاي المصيبة اعفا اذا ترك الابن واخوين مثلا وايضا  
فرضهم يقسم على عدد رؤسهم فيقسم الكل كذلك ابتداء  
قطعا بالتطويل المسافة في القسمة والقسمة الثاني ان  
اجتمع في المسئلة جنسان او ثلاثة اجناس ممن يرد عليه  
عند عدم من لا يرد عليه دل الاستقراء على ان الاجتماع  
الواقع بين من يرد عليه انما يكون بين جنسين او ثلاثة  
اجناس لان زيد فلهذا لم يقل جنسان او اكثر وعلى  
تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من رؤسهم اي مجموع رؤسهم  
هو لدر المجتمعين الماخوذة من مجموع المسئلة اعني جعل  
المسئلة من اثنتين اذا كان في المسئلة سدسان كجدة  
واخت لان المسئلة 8 من ستة ولها من اثنتان بالقرابة  
فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهم فانضوين  
فلكل واحدة منهما نصف المال او من ثلاثة اي جعل المسئلة  
من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدي الام مع الام  
اذ المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع رؤسهم  
الماخوذة للورثة المذكورة ثلاثة فاجعل اصل المسئلة  
واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك رؤسهم فلولدي الام ثلثان  
من المال وللام ثلثة او من اربعة اي جعل المسئلة من  
اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبن وبنت ابن او بنت  
وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع رؤسهم الماخوذة



اربعة ثلاثة للبنات وواحدة للبنات الابن اولادهم فاجعل الثلثة  
 من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلثة ارباعا للبنات  
 وربع من اللام او بيت الابن او من خمسة اى اجعل من  
 خمسة اذ كان في ثلثان وسدس كبتين وام او كان فيها  
**نصف وثلث** كاشت لاب وام واختين لام وكاشت  
 لاب وام وام فالثلثة في هذه الصور الثلاث ايضا  
 من ستة والسلام التي اخذت منها خمسة ففي الاولى  
 للبناتين سهام اربعة وللادم سهماً واحد فيجعل التركة اخماسا  
 اربعة من البناتين وواحد للادم وفي الصورة الثانية  
 قد اجتمع اجناس ثلثة وسهامهم الماخوذة من الثلثة  
 ضمة ايضا ثلثة من البنات وواحد للبنات الابن وواحد  
 للادم فيقسم التركة عليهن اجناسا بقدر سهامهن  
 فلبنات ثلثة اجناسا ولبنات الابن خمس وللادم خمس  
 آخر وفي الصورة الثالثة يكون السلام الماخوذة من  
 الستة ضمة ايضا فللاخت من الابوين ثلثة اسهم  
 وللأخت للادم سهران وكذلك للادم مع الأخت من الابوين  
 سهران فيجعل الخصة اصل المثلثة ويقسم التركة  
 اجناسا كل ذلك لقصر المسافة يجعل القسمة قسمة  
 واحدة الا يري انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة  
 ما يستحقه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم  
 بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين ثم ان القسمة  
 على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذلك  
 وان لم تستقم كما اذا خلف بنتا وثلث بنات ابن فلبنات  
 ثلثة اسهم يستقيم عليهن وبنات الابن سهم واحد  
 فلا يستقيم عليهن كان يصح المثلثة على قياس ما عرفت

او كان فيها نصف وكبتين  
 كبت و بنت ابن وام صح

فاضرب

فاضرب الثلثة اعني عدد رؤوس من انكسر عليه في اصل  
 المسئلة وهي الاربعة فيصير اثني عشر للبنات من اربعة  
 وبنات الابن ثلثة منقسمة عليهن والقسمة **الثالث**  
 من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول اى مع الجنس الواحد  
 من يرد عليه من لا يرد عليه يعنى ان يكون في المثلثة جنس  
 واحد من لا يرد عليه ويكون معه من لا يرد عليه كالزوج  
 او الزوجة اعطى **قر من لا يرد عليه من اقل مخارج** لتقسم  
 الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس من يرد عليه اعني ذلك  
 للجنس الواحد كانت تقسم جميع المال على عدد رؤوسهم اذا  
 انفرد وامن لا يرد عليه فان استقام الباقي على عدد رؤوس من  
 يرد عليه **فرض** اى مرجبا بهذه الاستقامة ونعمت بها اذا لا  
 الى ضرب **كزوج وثلث بنات** اقل مخارج من لا يرد عليه  
 اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلثة وهي مستقيمة  
 على عدد رؤوس البنات وهي نظير ما مر في باب التقييم من انه  
 ان كان سهام كل فريق متفقة عليهم فلا كسر فلا حاجة الى ضرب  
 وان لم يستقم ذلك على رؤوس من لا يرد عليهم فاضرب على  
 قياس ما مر في باب التقييم وفق رؤوسهم اى رؤوس من يرد  
 عليهم **في مخارج فرض من لا يرد عليه ان وافق رؤوسهم** ذلك  
 الباقي فما حصل تصح منه المثلثة **كزوج وست بنات**  
 فان اقل مخارج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج  
 واحد منها بقي ثلثة فلا تستقيم على عدد رؤوس البنات الست  
 لكن بينهما موافقة بالثلث اذ الا عبرة بالمدخلة كما عرفت  
 فاضرب وفق عدد رؤوسهن وهما ثلثان في الاربعة فبلغ  
 ثمانية فللزوج منها اثنان وللبنات ست والاى وان لم  
 يوافق عدد رؤوسهم الباقي فاضرب **كل عدد رؤوسهم في مخارج**

كل

فرض

مستقيمة



ثلاثة لان حق الاضوات لام الثلث وصق الجذات السدس  
فللاضوات سهامان وللجذات سهم واحد ففي المسئلة هذه  
الصورة استقام الباقي على مسئلة من يرد عليه لكن  
نصيب الجذات الاربعة واحد فلا يستقيم عليهن بل  
بينهما مبانة فحفظنا عدد رؤوسهن بأسرها وكذا نصيب  
الاضوات الست اثنان فلا يستقيم عليهن وسهامهن  
موافقة بالنصف فردنا عدد رؤوس الاضوات الى  
لصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤوس  
والرؤوس فلم نجد الا مبانة فضربنا وفق رؤوس الاضوات  
وهو الثلاثة في كل عدد رؤوس الجذات وهو الاربعة  
فحصل اثنا عشر ثم ضربناها في الاربعة التي هي مخرج فرض  
من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين فصار نصيب المسئلة  
كان للزوج واحد ضربناه في المضروب الذي هو اثنا  
عشر فلم يتغير فاعطيناها الزوجة وكان للجذات  
ايضا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثني  
عشر ولكل واحدة منهن ثلاثة وكان للاضوات  
لام اثنان فضربناهما فيه بلغ اربعة وعشرين فلكل  
واحدة منهن اربعة وان لم يستقيم ما بقي من مخرج فرض  
من لا يرد عليه يبقى على مسئلة من يرد عليه فاضرب جميع  
مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالباقي  
اي الحاصل بهذا المضرب مخرج فرض الفريقين اي فريق  
من يرد عليه ومن لا يرد عليه وان لم يكن نصيب المسئلة  
بالنسبة الى احدها كاربعة زوجات وتسع بنات وتسع  
جذات اصل هذه على ما سلف من اربعة وعشرين لانها  
الثلث بالثلثان والسدس كنسها ردية فردونا الى اقل

مخرج

مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فاذا دفعنا ثمننا  
الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على المسئلة التي هي  
مسئلة من يرد عليه فهنا لان الفرضين ثلثان وسدس  
بل بينهما مبانة فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه اعني  
المسئلة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فبلغ اربعين  
فهذا المبلغ مخرج فرض الفرضين واذا اردت ان تفرق  
حصص كل فريق منهما في المبلغ الذي هو مخرج فرضهما  
فطريقة ما اشار اليه بقوله ثم اضرب سهام من لا يرد عليه  
من اقل مخرج فرضه ثم في مسئلة من يرد عليه فيكون  
الحاصل نصيب من لا يرد عليه من المبلغ المذكور وذلك  
لانا ضربنا مسئلة من يرد عليه في اقل مخرج فرض من لا  
يرد عليه فيكون الحاصل من ضرب سهامه من هذا  
الاقل في المضروب الذي هو تلك المسئلة حصته من  
المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب في المخرج الاقل  
على قياس ما تحققه فيما مضى واضرب ايضا سهام كل فريق  
من يرد عليه من مثلثهم فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد  
عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق من يرد عليه  
وذلك لان حق كل فريق من يرد عليه انما هو في الباقي  
من مخرج فرض من لا يرد عليه بقدر سهامهم ففي المسئلة  
المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه  
في الخصة التي هي مسئلة من يرد عليه كان الحاصل خمسة  
فهي الزوجات من الاربعة والبنات من مسئلة من يرد عليه  
اربعة فاذا ضربناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد  
عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين فهي لمن من الاربعة  
ولللبنات من مسئلة من يرد واحد فاذا ضربناه في السبعة  
عليه

فوق

هذا

من لا يرد



كان سبعة ففي الجذات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد عليه  
وفرض كل فريق من يرد عليه وان لم يستقم على احاد كل فريق  
فلذلك قال وان **انكسر السهام الماخوذة** من مخزج فرضي  
الفرقيتين على البعض والجميع **صحة المسئلة بالاصول السبعة**  
المذكورة في باب التصحيح ففي الصورة التي نحن فيها كان من الذرير  
نصيب الزوجات الاربع خمسة فيلن رؤسهن وسهامهن مائة  
فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وكان سهام البنات التسع مائة  
وعشرين فيلن الرؤس والسهام مائة فتركنا عدد الرؤس بحاله  
وكان سهام الجذات الست منها سبعة وبينهما ايضا مائة  
فاخذنا عدد رؤسهن باسرها ثم طلبنا بين اعداد الرؤس والرؤس  
الموافقة فوجدنا ان رؤس الجذات ورؤس الزوجات موافقة لفرق  
فرضنا نصف الاربع في الستة فبلغ اثني عشر وهو موافقة  
لرؤس البنات التسع بالثلث فرضنا ثلث الستة في اثني عشر  
فحصل ستة وتلدثون فرضنا هذا الحاصل في اربعين فبلغ الفا  
واربعماية واربعين فمنها **صحة المسئلة** على احاد الفرق كما نصيب  
الزوجات من الاربعين خمسة وقد ضربناها في ذلك المضروب الذي  
هو ستة وتلدثون فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة من الزوجات  
خمس واربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد  
ضربناها في ذلك المضروب فصار الفا وثمانية فلكل واحدة  
منهن مائة واثنان عشر وكان نصيب نصيب الجذات منها سبعة  
وقد ضربناها في المضروب المذكور فصار مائة واثنين وعشرين  
فلكل واحدة منهن من الجذات اثنان واربعون فان قلت قد  
اعتبر في القسم الثالث المائثلة والموافقة والمباينة بين البيه  
من اقل مخارج فرض من لا يرد عليه وبين عدد رؤس من يرد عليه  
فلم اقتصر في القسم الرابع على المائثلة والمباينة بل ذكر الباقى

وبين

وبين مسئلة من يرد عليه قلت لان الباقي من مخزجه فرض من لا يرد  
عليه اما واحد او ثلاثة او سبعة كما سبق تقريره من ان المخزج اما  
اثنان واما اربعة واما ثمانية ومسئلة من يرد عليه اما اثنان او ثلاثة  
او اربعة او خمسة كما سلف تصويره ولا موافقة اصلا بين هذه  
الاعداد وبين تلك بخلاف القسم الثالث ان يمكن فيه ان يكون  
عدد رؤس من يرد عليه عدلا موافقا للباقي من مخزج فرض من لا يرد  
عليه كما في المثال الذي سبق ذكره **باب مقاسمة الجذات**  
المقاسمة مفاعلة من القسمة ولا قسمة بين الجد والذوة والاشوة  
على مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيقتل هذا الباب بالمقاسمة  
مبنى على قول صاحبه ومن وافقه رحمه الله قال ابو بكر الصديق  
رضي الله عنه ومن تابعه من **الصحابه** كابن عباس وابن الزبير  
وابن عمر وصديقه بن اليماني وابي سعيد الخدري وموسى وابي ابي  
كعب ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري وعائشة وغيرهم رضوا  
انه عليهم بنوع العيان وبنو العلات من الذوة والاشوات  
لا يرثون مع الجد كالا يرثون مع الاب بل الجد يستبد اي يحفظ جميع  
المال كالأب وهذا قول ابي حنيفة وشرح وعطاء وعروة بن الزبير  
وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين رحمهم الله وبه يفتي عند  
ابي حنيفة وقاله على وابن مسعود وزيد بن ثابت يرثون مع الجد  
وهو قولهما وقول مالك والشافعي واما بنو الاشوة فيسقطون  
مع الجد ابما عاكما من واعلم ان الجد يشبه الاب في حجب اولاد  
الام وفي انه اذا زوج الصغير والصغيرة لم يكن لها خيار اذا  
بلغا وفي انه لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد في ظاهر  
الرواية كالأب وفي انه لا يقتل الجد بولد الولد وفي ان حليلة  
كل واحد من الجانبين تحرم على الآخر وفي عدم قبول الشبهة وفي  
صحة استيلاء الجد مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع الزكوة



اليه وفي انه تصرف في المال والنفس كالأب ويشبه الاخ في انه اذا  
كان للصغير حصة وام كان النفقة عليه ما ائذنا على اعتبار الميراث  
كما يكون على الاخ والام كذلك وفي انه لا يفرض النفقة على  
الجدة المصرا كالاخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجدة  
وفي ان الصغير لا يصير مسلما باسلام الجدة وفي انه اذا اقربنا فلة  
وابنه مني لا يثبت النسب كمرأته وفي انه لا يجر ولدنا فلة الى  
مواليه كل ذلك كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلفوا العلماء  
من الصحابة والتابعين وغيرهم رضوان الله عليهم اجمعين في  
مسئلة الجدة مع الاخوة وتوافق بعضهم فيها كما توافقوا بوضيعة  
مرحمة ام في مسئلة الدهر ووقت الختان واطفال الشركيين  
وامتنع جماعة عن الفتوى في الجدة وقال محمد بن سلمة يقضي فيه  
بالاصلاح وقال محمد بن الفضل البخاري يدفع اليه السدس الذي  
اجمعت عليه الصحابة ويعلم عن الباقي ثم ان ابا حنيفة رحمه الله  
اختار قول ابي بكر الصديق لانه ثبت على قوله ولم يختلف  
عنه الرواية وقد روي عن عبيدة السلماني انه قال حفظت  
عن عمر رضي الله عنه في الجدة سبعين قضية يخالف بعضها بعضها  
وفي رواية ان عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي احد منكم  
البنين صلى الله تعالى عليه ولم قضى للجدة شيئا فقال رجل رايته  
حكم للجدة بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال  
لا دريت ثم قال اخبروا فافقوا رايته قضى للجدة بالثلث فقال  
مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا دريت وعلى هذه الوتيرة  
شهد ثالث بالنصف ورابع بالجميع ثم انه اجمع الصحابة في بينة انفقوا  
في الجدة على قول واحد ففقط حصة من السقف ففرضوا مدعويين  
فقال عمر رضي الله عنه الى الله ان تجتمعوا في الجدة على شيء والدليل  
على ما اختاره ابو حنيفة رحمه الله تعالى عنه ما نقل عن ابن عباس

رضي الله عنه انه قال لا يفتي الله زيد من ان يجعل ابن الابن ابنا  
ومعناه ولا يجعل اب الاب ابا ومعناه ان الاتصال والقرب  
من الجانبين يكون على صفة واحدة فاذا مات الجد قام ابن الابن مقام  
الابن في حجب الاخوة فكذلك اذا مات ابن الابن يفتي ان يقوم  
اب الابن مقام الاب في حجبهم الجدة  
ايضا واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد بن ثابت رحمهم الله تعالى  
بعد اتفاقهم على تواريث الاخوة مع الجد اختلفوا في كيفية القسمة  
فذهب علي رحمه الله تعالى الى انه يقاسم الاخوة مع الجد ما لم ينقص  
حصة من السدس فاذا انتقص لم يمل السدس لان الاب لا ينقص  
حصة من السدس فان كان معاخوان لاب وام وثلاثة اواربعة  
فالقاسمة خيرة وان اكانوا خمسة فالقاسمة والسدس سواء  
وان اكانوا ستة كان السدس خيرا وايضا بنو المات لا يقدون  
في القسمة عنده فاذا كان الجد مع اب لاب وام واخ لاب كان  
الاب نصفين بينه وبين الاخ من الابوين وايضا الجدة عنده لا تحجب  
الاخوات المنقربات اصلا بل تكون الاخت عنده صاحبة فرض  
فاذا كانت معه الاخت لاب وام واخت لاب فله ولي نصف المال  
وللتاينة سدسه وللجدة الباقي فذهب ابن مسعود رحمه الله تعالى  
الى ان الجدة يقاسمهم ما لم ينقص حصته من الثلث وافق فيه زيد  
وان بنو المات لا يعتبر بهم في القاسمة مع بنو العميان وافق  
فيه عليا وان الاخوات المنقربات ذوات فروض مع الجدة كما عند  
علي رضي الله عنه وقد خفف صاحب الكتاب قول زيد بالذلة لان ابا  
يوسف ومحمد اختارا قوله في القسمة دون قول علي وابن مسعود  
رحمهما الله ومن رسم المفتي انه ان كان ابو حنيفة في جانب صاحب  
في جانب رحمهم الله كان هو خيرا في اختيار ابي القولين شاء  
ففضيل قول زيد تنصيص على جليلة قولها فذلك قال وعند

لا يقدون



بن ثابت للجد مع بني الاعيان والعلات افضل الامر من ذلك  
 المقاسمة ومن ثلث جميع المال اذا لم يختلط بهم ذرهم ونصيب  
 المقاسمة ان يجعل الجد في القسمة كأحد الاخوة فيقسم المال  
 بينه وبين الاخوات للذكر مثل حظ الانثيين ويجعل  
 نصيبه مع الاخوة كنصيب واحد منهم وذلك لانه يشبه  
 الاب من جهة ويشبه الاخ من جهة اخرى فوفرنا عليه  
 حقه من الشبهتين فجعلناه كالأب في حجب الاخوة تام  
 وكالأخ في قسم الميراث مادامت المقاسمة خيرا له فاذا لم  
 تكن له اعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السدين  
 فيع الاخوة ايضا عفو ذلك واذا قسم المال بين الابوين  
 فللام الثلث وللأب الثلثان وهما في الدرجة الاولى ولما  
 كان الجد والجدّة في الدرجة الثانية وكان للجدّة السدس  
 كان للجد ضعفه اعني الثلث فاذا كان مع الجد اخ واحد  
 اخذ بالمقاسمة نصف المال في خير له من الثلث وان كان  
 معه اخوان فرأيتا ويا وان كان معه ثلاثة فالثلث  
 خير له لانصيبه بالمقاسمة ربع واذا كان معه اثنان  
 لاب وام او ثلث اخوات فالمقاسمة احرى له وان كانت  
 معه اربع اخوات فهي والثلث سواء واذا زادت الاخوات  
 على الأربع كان الثلث خيرا له وبني العلات يدخلون في  
 القسمة مع بني الاعيان اضرار الجد فاذا اخذ الجد نصيبه  
 فبنو العلات يخرجون من البنين خائبين بغير شيء  
 والباقي من المال بعد نصيب الجد لبني الاعيان بقا سميته  
 فيما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان بني  
 العلات يرثون مع الجد اذا عدم بنو الاعيان ولا يرثون  
 معهم فلا من اعتبار ارثهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في

خبرا

حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان فيعدون في  
 القسمة قليلا لنصيب الجد ولا ياخذون شيئا ونظيره  
 ان يخلف اما واخا لاب وام واخا لاب فللام السدس لاعتبار  
 للاخ من الاب في جميعها لكونه وارثا مصر في الجملة مع انه  
 محجوب ههنا بالأخ من الابوين واذا كان مع الجد اخ لاب  
 وام واخ لاب فالمقاسمة وثلث المال سواء فللجد الثلث  
 وللأخ من الابوين الباقي وخرج الاخ لاب خائبا وان دخل  
 في الحساب ولو فرضنا بدل الاخ لاب اخا لاب كانت المقاسمة  
 خيرا للجد ويمكن المسئلة من جهة فللجد منها سهران والباقي  
 وهو ثلاثة للاخ من الابوين ولا شيء للاخت من الاب لان  
 بني العلات يخرجون من البنين خائبين بغير شيء الا اذا كانت  
 من بني الاعيان اخت واحدة فانها اذا اخذت فرضا اي مقدار  
 فرضا فلا شيء لهما وانما قلنا مقدار فرضها لان الاخوات  
 لاب وام اولاد تصرون عصبة مع الجد عند زيد بن ثابت  
 فلا يبقى لهن فرض عنده الا في مسألة الدكتوريه كما ستقف  
 عليه لكن حظ الاخت لاب وام وان كانت واحدة لا تزداد  
 على نصف المال ولا ينقص عنه مع وجود بني العلات فاما  
 مقدار فرضها كما لا ايري انه لو كان مكان الجد صاحب  
 الفرض فرضه وكان فرض سوى البنات وبنات الابن لاخذ  
 صاحب الفرض فرضه وكان للاخت من الابوين نصف  
 المال فان بقي شيء كان لبني العلات فكذا يكون لانصف  
 المال مع الجد فان بقي شيء كان لهم وذلك لجدّة واخ لاب  
 وام واخ لاب فهنا المقاسمة خير للجد لانا نجعلهم كافة  
 فكان في المسئلة اخوات فللجد سهران فبقي ثلاثة اسهم فللا  
 من الابوين نصف الكل وهو اثنان ونصف فأنكسر المسئلة

صحت



فرضنا 2 في مخرج النصف صارت عشرة فللمرأة أربعة وللأخت  
 من اب وام خمسة فبقى سهم واحد لا يستقيم على الأختين فرضنا  
 عدد 4 في عشرة صار الحاصل عشرين فنزلت المسئلة فللمرأة  
 ثمانية وللأخت من الابوين عشرة وللأختين لاب اثنتان  
 وإليه ما فصلناه اشار بقوله فيبقى للأختين **لاب عشر المال**  
 وقصم من عشرين وذلك في تصحيح المسئلة ان تقول للجد  
 سهمان ولكل أخت سهم واحد ثم ان الأخت من الابوين 2  
 تسترد من الأختين لاب ما يتم به لان نصف المال وهو سهم  
 ونصف فيبقى للأختين لاب نصف سهم فلكل واحد منهما  
 ربع فوق الكسر بالربع فرضنا مخرجه في اصل المسئلة  
 وهو خمسة صارت عشرين هذا مثال ما يبقى من البنات العلات  
 شيء واما مثال ما يبقى لم شيء بعد ما أخذت الأخت لاجام  
 فرضا فقد ذكره بقوله ولو كانت في هذه **المسئلة أخت**  
 واحدة لاب مكان الأختين لاب لم يبق لشيء وذلك لأن  
 الجد يأخذ منها بالقاسمة نصف المال وهو خاير له من  
 ثلثه فيبقى نصف آخر فهو للأخت لاب وام فلم يبق لشيء  
 لاب شيء وكذا الحال اذا كانت من بني الاعيان أختان فصلا  
 فان كان الثلث خيرا من القاسمة او مساويا لا أخذ الجد  
 الثلث وكان الثلثان نصيب الابوين الاضوات من الابوين  
 وان كانت القاسمة خيرا أخذ ما زاد على الثلث فيبقى من  
 المال ما هو اقل النصيبين الثلثين لثلث الاضوات  
 فلين على التقدير الاول مقدرا فرضهن وعلى الثاني  
 ما هو اقل منه فلم يبق لبنى العلات شيء على التقديرين  
 واذا **اختلط بهم** أي بالجد والاضوة من بني الاعيان او  
 العلات او غيرها كما في الصورة المضارة كما مر ذوقهم فللمرأة

ههنا افضل الامور الثلاثة بعد فرض ذي السهم اي يدفع الي  
 ذي السهم سهمه ثم يعطى الجد ما هو افضل الامور الثلاثة  
 التي هي القاسمة المذكورة سابقا وثلث ما يبقى وسدس جمع  
 المال وذلك افضل اما القاسمة كزوج وجد وام فان  
 المسئلة من اثنتين لوجود النصف واحد منها للزوج والاخر  
 مناصفة ولا يستقيم عليها فرضنا عدد 4 في اصل المسئلة  
 حصل أربعة للزوج اثنتان ولكل واحد من الجد وام واحد  
 فقد حصل له بالقاسمة ربع جميع المال وهو افضل من سدس  
 وكذا من ثلث ما يبقى ههنا انه سدس كل المال ايضا واما  
**ثلث ما يبقى** بعد فرض ذي السهم كجد وجدت واخوين واخت  
 فالمسئلة ههنا من ستة للجدت السدس فبقى خمسة وللأخت  
 منها فرضنا مخرج الثلث في الستة صار ثمانية عشر  
 فللمرأة ثلاثة فبقى خمسة عشر ثلثها وهو خمسة للجد والباقي  
 منها وهو عشرة فلكل من الابوين أربعة وللأخت اثنتان  
 وانما كان ثلث ما يبقى ههنا افضل من القاسمة لان المسئلة  
 على تقديرها من ستة ايضا للجدت واحد منها فيبقى خمسة  
 فاذا جعلنا الجدت كاه كان هو مع الابوين والأخت سبع  
 اضوات ولا استقامة للخسة على السبعة بل بينهما  
 تباين فرضنا عدد الزوجين وهو السبعة في اصل المسئلة  
 وهو الستة حصل اثنتان واربعون للجدت منها سبعة  
 ويبقى خمسة وثلاثون فلكل واحد من الجد والابوين  
 عشرة وللأخت خمسة ولا خفاء فان الخمسة من ثمانية  
 عشر افضل من عشرة من اثنتين واربعين وكذلك  
 ثلث ما يبقى في هذه الصورة افضل من سدس جميع المال



لان المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة فلكل واحد من  
 الجدة والجدة منها واحد فيبقى اربعة بين الاخت والاخوين  
 وهم خمسة اخوات فلا يستقيم الادربعة عليها بل يشترط  
 ما فيه فان اضربنا الخمسة التي هي عدد الرؤوس في ستة  
 بلغ ثلاثين فلكل من الجد والجدة خمسة وللأخت اربعة  
 ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة في ان خمسة من  
 ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلاثين **واما سدس جميع**  
**المال كجد وجدة وبنت واخوين** فاصل المسئلة من ستة  
 لا جتماع النصف والسدس فالبنت نصفها وهو ثلاثة  
 وللجدة سدس وهو واحد فيبقى سهمان فان قاسم الجد الاخوين  
 كان له ثلث سهمين اعني ثلث سهم واحد وان اعطيناه سدس  
 جميع المال ثلث ما يبقى كان له ايضا ثلثا سهم واحد واذا  
 اعطيناه سدس جميع المال كان له سهم تام فالسدس خيرة  
 ومع يبقى للاخوين سهم واحد لا يستقيم عليها فان اضربنا  
 عدد رؤوسها في ستة بلغ اثني عشر وضربنا بقية المسئلة  
 واذا كان ثلث الباقي خير للجد وليس للباقي ثلث **صحيح** فاقرب  
 مخير **الثلث في اصل المسئلة** كما صورناه في المسئلة المذكورة  
 لا فضلية ثلث ما يبقى على المقاسمة وسدس كل المال حيث  
 ضربنا الثلاثة في ستة فصار ثمانية عشر وصح من المسئلة  
 فاذا تركت جدًا وزوجًا وبنتًا وأختًا لاب وام ولب  
 فالسدس خير للجد وتعول المسئلة **الى ثلاثة عشر ولا**  
**شيء للأخت** هذه المسئلة من اثني عشر لا جتماع النصف  
 والربع والسدس على ما سلف وتعول الى ثلاثة عشر لا  
 البت لاخذ النصف من اثني عشر وهو ستة والزوجة ياخذ

والربع وهو ثلاثة والجدة ياخذ السدس وهو اثنان فيبقى للدم  
 واحد وللبنت اثنان لان حق السدس فيزاو على اثني عشر  
 واحد آخر فتصير ثلاثة عشر ولا شيء للأخت لا تصير عصبة  
 مع البنات وكذا مع الجد وان احوالت المسئلة لم يبق للعصبة  
 شيء واما اخذ الجد السدس فما لم يرضه لا بالعصوبة واما  
 كان سدس جميع المال خير له لانه ياخذ اثنان من ثلاثة  
 عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربع من اثني  
 عشر والبنت النصف والام الاثنان يبقى للجد والاخت  
 واحد فيجعل الجد كاختين فيكون مع الأخت ثلاث اخوات  
 ولا استقامة للواحد على ثلاثة فيضرب الثلاثة في اثني عشر  
 فيحصل ستة وثلاثون فالبنت ثمانية عشر وللزوج تسعة  
 وللأم تسعة تبقى ثلاثة فللجد اثنان وللأخت واحدة  
**وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما يبقى** لان الباقي  
 وهو الواحد لا يوجد له ثلث صحيح فيضرب بخروجه في اصل  
 المسئلة يبلغ ايضا ستة وثلاثون ومن المعلوم ان الثلث  
 من ثلاثة عشر خير منها من ستة وثلاثون فان قلت هذه  
 المسئلة من المسائل التي كان السدس فيها خير للجد من  
 المقاسمة وثلث ما يبقى فلما ذكرت ههنا ولم تقتصر على المال  
 الذي مر قلت في ذكرها فائدة اخرى هي ان الأخت لا ب  
 وام اولاد وان لم تكن محجوبة بالجد لكنهما كثيرا لا ترث  
 معه في بعض المسائل لعارض كما في هذه المسئلة التي نحن  
 فيها فان كون السدس خير للجد اقتضاه ان يجعل الجد في حصة  
 فرضه وقد عالت المسئلة بالمفروض التي اجتمعت فيها من  
 اثني عشر الى ثلاثة عشر فلم يبق شيء للأخت التي حارت  
 عصبة مع البنت والجد كما عرفت وسياتيك مزيد توضيح



لهذا الكلام واعلم ان زيدا بن ثابت لا يجعل الاخت لآب وام  
 اولاد صاحبة فرض مع الجد بل يجعلها معه عصبة الا في  
 مسألة الاكدرية فانه يجعلها فيرأ صاحبة فرض مع الجد وهي  
 زوج وام وجد واخت لآب وام اولاد وللزوج النصف  
 وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ثم يقيم  
 للجد نصيبه الى نصيب الاخت فيقسمان مجموع النصيبين  
 للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان المقاسمة خير  
 للجد من الثلث الباقي والسدس وهذه المسئلة اصلها  
 من ستة لا اجتماع النصف والثلث والسدس وتعود  
 الى تسعة اذ للزوج من الستة ثلاثة وللأم اثنتان  
 وللجد السدس فلم يبق للاخت شيء فزاد على المسئلة  
 نصفها فصارت تسعة فللجد واحد وللأخت ثلاثة ومجموع  
 النصيبين اربعة فتقسم على الجد والاخت للذكر مثل حظ  
 الانثيين ولا استقامة في القسمة لان الجد بمنزلة اثنين  
 ولا يتقسم اربعة على ثلاثة فيضرب الثلاثة التي هي عدد  
 الرؤس في المسئلة وعولاً اعني التسعة فحصل تسعة  
 وعشرون واليه الاشارة بقوله **وتصير من ستة عشر**  
 فللزوج منها تسعة وللأم ستة وللجد ثلاثة وللأخت  
 تسعة ثم يقيم نصيب الجد الى نصيب الاخت فيصير  
 اثني عشر فيقسم بينهما كما مر فللجد ثمانية وللأخت  
 اربعة فقد جعل زيدها هنا الاخت ابتداء صاحبة  
 فرض كيلا تحرم من الميراث بالمرء وجعلها عصبة بالآخر  
 كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالدخ فان قلت  
 فلم لم يجعل الاخت في المسئلة المقدمة صاحبة فرض كيلا  
 تصير محرومة فيرأ قلت هناك مانع من جعلها صاحبة

يقيم

فرض

فرض وهو وجود البنت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع فيها من جعلها  
 كذلك قيل ولعل غرض الشيخ من ايراد المسئلة المقدمة التنبه  
 على ان زيدا اذا لم يجعل في تلك المسئلة بدا من حرمان الاخت  
 بناء على ان السدس خير للجد اتركب حرمانها ولم يجعلها صاحبة  
 فرض فيها لوجود البنت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع فيها  
 من جعلها كذلك لوجود البنت واما في الاكدرية فلا ضرورة  
 في حرمانها لانه يمكنه جعلها صاحبة فرض فيها فلما اعطاهما  
 فرضا راي نصيبها اكثر من نصيب الجد فامر بالخلط  
 والقسمة على الوجه الذي عرفت **سميت** هذه المسئلة  
**بالاكدرية** لانا واقعة امرأة من الكدر فانما ماتت وخلفت  
 اولئك الورثة المذكورة واشتبه على زيد مذهبه فيها  
 ونسبت اليها وقيل ان شخصا من هذه القبيلة كان يحسن  
 مذهب زيد في الفرائض فساء له عبد المالك بن مروان عن  
 هذه المسئلة فاخطأ في جوابا فنسبت اليه قبيلته وقد يقال  
 انما تكدرت على اصحاب الفرائض او كدرهم الجد على الاخت  
 نصيبها واهل العراق يسمونها الفراء لشهرتها فيما بينهم  
 ولو كان مكان الاخت اخ واختان فلا حول ولا اكدرية اما  
 انه اذا كان مكان اخ فلا حول فلان سدس جميع المال خير للجد  
 والمسئلة من ستة فيكون السدس الباقي بعد فرض الزوج  
 والام للجد بالفرض اذ لا ينقص حقه عن السدس اجماعا ولا  
 شيء لذلك كما اذا لم يكن شيء للاخت في المسئلة المقدمة التي اعطانا  
 واعطينا الجد فيرأ السدس ولا اكدرية ايضا لان الاخ عصبة  
 لا يمكن لزيد جعله صاحب فرض فاخطأ الى حرمانه بخلاف الاخت  
 في الاكدرية كما سبق تقريره واما انه اذا كان اختان فلا حول ايضا  
 فلانهما تردان الام من الثلث الى السدس والمسئلة من ستة فللزوج

وهو



ثلاثة ولام واحد وللمجد ايضا واحد فيبقى للاختين واحد يستقيم  
عليهما فرضهما عدد روسها في اصل المسئلة يبلغ اثنا عشر فتم تقسيم  
المسئلة بخلاف الكدربة التلم يبقى فير للاختين فيوجب  
ان يقال على الوجه الذي تقرر سابقا ولا كدربة لان اصول  
مزيد ههنا مستقيم **باب** **الناحية** هي مفاعله  
من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد ههنا ان ينقل نصيب  
الموتة بموته قبل القسمة الى من يرث منه واليه اشار بقوله  
ولو صار بعض الانصباء ميراثا قبل القسمة فنقول ان كان  
ورثة الميت الثاني من عده من ورثة الميت الاول ولم يقع في  
القسمة تغير فانه يقسم المالح قسمة واحدة اذ لا فائدة في  
تكرارها كما اذا ترك بنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت  
احدى البنات ولا وارث لاسوي تلك الاخوة والاخوات لابل  
وام فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين  
قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك فكان للميت  
الثاني لم يكن في البين وان وقع تغير في القسمة بين الباقيين  
كما اذا ترك ابنا من امرأة وثلاث بنات من امرأة اخرى ثم ماتت احدي  
البنات وخلفت هؤلاء اعني الاب والاختين من الابوين وكان  
ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرنا  
بقوله تزوج وبنت وام فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة  
وابوين ثم ماتت البنت قبلها ايضا عن ابين وبنت واحدة هي  
ام المرات التي ماتت اولاد ثم ماتت هذه الجدة عن زوج واثنين  
فنقول الاصل فيه اي فيما ذكر في صيرورة بعض الانصباء ميراثا  
قبل القسمة والمراد منه ما يتناول هذين النوعين الاخيرين فقط  
ان يصح مسئلة الميت الاول بالقواعد السابقة **وتعطى سهام كل**  
**وارث من هذا التصحيح** ثم تصح مسئلة الميت الثاني بتلك القواعد

ايضا

ايضا وينظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني  
ثلاثة احوال هي المماثلة والموافقة والمباينة فان استقامت سبب  
المماثلة ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا حاجة الى  
**الضرب** على قياس ما مر في باب التصحيح من ان يقاسم كل فريق  
ان كانت منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب فان التصحيح  
الاول ههنا بمنزلة اصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني ههنا  
بمنزلة روس المقسوم عليهم ثم وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهام  
من اصل المسئلة ففي صورة الاستقامة تصح المسئلان من  
التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين  
على ما ذكره في الكتاب وذلك لان المسئلة الاولى ردية لانا ههنا  
اثنا عشر فمات الربع والنصف والسدس فاذا اخذ الزوج منها  
ثلاثة والبنت ستة والام اثنين بقي منها واحد يجب رده على  
البنت والام بقدر سهامها فاذا اردنا المسئلة الى اقل محتاج فرض  
من لا يرد عليه صارت اربعة فاذا اخذ الزوج منها واحد بقي ثلاثة  
فلا يستقيم على اربعة التي هي سهام البنت والام بل يسرها مباينة  
فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الروس في ذلك الاقل فيحصل ستة  
عشر فللزوجة منها اربعة والبنت تسعة والام ثلاثة ثم تلك  
الاربعة التي هي للزوج منقسمة على ورثة المذكورين فللزوجة  
واحدة منها ولامه ثلث ما بقي وهو ايضا واحد ولا يسه اثنا فاستقام  
ما كان في يد الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحت المسئلان  
من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان لسهما وان لم  
يستقم ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان  
كان بينهما موافقة **فاضرب** وفقا **التصحيح الثاني** في جميع **التصحيح**  
على قياس ما مر في باب التصحيح من انه اذا انكسر سهام طائفة  
واحدة عليهم وكان سهامهم وروسهم موافقة يضرب وفقا



عدد الروس في اصل المسئلة فكذلكها يضرب وفقا للصحيح الثاني  
الذي هو مفرقة الروس هناك في الصحيح الاول القاييم مقام اصل  
المسئلة فيحصل به ما يصح منه المسئلان كما اذا ماتت البنت ايضا  
في ذلك المثال وخلفت كاذن ابنتين وبنتا وجدة فان ما في يدها  
من الصحيح الاول تسعة وتصحيح مسئلتها من ستة وبينهما  
موافقة بالثلث فيضرب ثلث التسعة هو اثنان في ستة عشر  
فالمبلغ وهو اثنان وثلاثون يخرج المسئلان فمن كان سرامه  
من ستة عشر اعني ورثة الميت الاول يضرب سرامه في وقت  
مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل نصيبه ومن كان سرامه  
في وقت ما كان في يد الميت وهو ثلاثة من ستة اعني ورثة  
الميت الثاني يضرب سرامه في وقت ما كان في يد الميت وهو ثلاثة  
فما حصل كان نصيبه وقد كان لام الميت الاول ثلاثة من ستة  
عشر فضررها في اثنين يبلغ ستة فهي لها وكان الزوج منها اربعة  
نفسها في اثنين يحصل ثمانية فهي له ومستقيمة على ورثته  
فللزوجة سرامان وللابية اربعة وللامه سرامان والثلث ما بقي  
ايضا وان ضربت نصيب كل من ورثته من ستة عشر في  
ذلك الوقت لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني الميت سرامان  
من مسئلتها وهي التسعة فاذا ضربناهما في الثلاثة صار ستة فهي له  
وكان لبنتها من مسئلتها سهم واحد فاذا ضرب في الثلاثة كان  
ثلاثة فهي لا وقد كان لجدتها من مسئلتها ايضا واحد فضررها في  
ثلاثة فهي لا وقد كان لابا اعتبارا كوزا اما من مات اولاد ستة  
من اثنين وثلاثين ففي يد الجد ح تسعة وان كان بينهما  
اي بين ما في يده من الصحيح الاول وبين التصحيح الثاني مباينة  
فاضرب **كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول** على قياس  
ما ذكر في باب الصحيح على تقدير المباينة بين روس الطائفة وبين

سرامهم كما اذا مات في ذلك المثال لجدة التي هي ام المرأة للتوفات  
التوفات اولاد وخلفت زوجها واخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت  
انفا وتصحيح مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مباينة فاضرب  
ح الاربعة في الصحيح السابق اعني الاثنين والثلاثين يبلغ مايله  
وسمائية وعشرين في يخرج المسئلان فمن كان له نصيب من  
الاثنين والثلاثين يضرب نصيبه في الاربعة التي هي مسئلة  
الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع  
ما كان في يد الجدة وهي التسعة فنقول قد كان لامرأة من مات  
ثانيا وهو زوج الميت الاول سرامان من الاثنين والثلاثين فاذا  
ضربتها في الاربعة يبلغ ستة عشر فهي لها وكان لامه سرامان فاذا  
ضربناهما في الاربعة صار ثمانية فهي لها وكان لكل واحد من ابني الميت  
ثلاثة وهي بنت الميت الاول ستة من العدد المذكور فضررها في الاثني  
يبلغ اربعة وعشرين فهي لكل واحد منها وكالبنت ثلاثة من ذلك  
العدد فاذا ضربتها في الاربعة يبلغ اثني عشر فهي لا وكان للزوج من  
مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الاربعة التي هي مسئلتها سرامان  
فاذا ضربتها في التسعة التي كانت في يدها يصير ثمانية عشر فهي  
له وكان لكل واحد من اخويها من مسئلتها سهم واحد فضررها في  
التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منها فالمبلغ الحاصل من كل  
واحد من الضربين على تقدير الوافقه والمباينة يخرج المسئلان  
وما اندرج فيها واذا اروت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة  
من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصاء الورثة من الصحيح  
فظام ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلة تضرب في المضروب  
اعني في **التصحيح الثاني** على تقدير المباينة او في وفقه على تقدير  
الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سرام كل وارث منهم في هذه  
المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قررنا لك فيما فصلناه



في مثال التوافق والتباين والسبب فيه ان التصحيح الثاني ووفقه  
 منها بمنزلة المضروب في اصل المسئلة ثم وسهام وورثة الميت الثاني  
 من تصحيح مسئلة تضرب في كل ما في يده على تقدير المبانية او في  
 وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد  
 منهم فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما نبهت عليه فيما مضى  
 سابقا وذلك لان حق وورثة الميت الثاني انهما انما هو فيما يده  
 فصار سهام كل واحد منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة  
 قبل القسمة او مات رابع او خامس منهم قبلها فاجعل المبلغ اي  
 المبلغ الذي صح منه المسئلة الاولى والثانية مقام تصحيح المسئلة  
 الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام  
 المسئلة الثانية في العمل كان الميت الاول والثاني صار ميتا واحدا  
 فيصير الميت الثالث ميتا ثانيا ثم اعلم في الرابعة والخامسة  
**كذلك الى غير النهاية** فانه لما صار تصحيح الميت الاول  
 والثاني والثالث تصحيحا واحدا صاروا كلهم ميتا واحدا فيصير الميت  
 الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة من الورثة  
 تصحيحا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد وصار الخامس ميتا  
 ثانيا وهكذا الى ما لا يتناهي ثم ان المصنف لما ذكر في اصل باب  
 المناسحة الاستقامة والموافقة والمبانية وضع المسئلة الثلاثة  
 على ثلاثة ورثة واعتبر في موتهم الترتيب وجعل موت الاول  
 منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت  
 الثالث مثالا للمبانية فان قلت قد اعتبر هذه الاصول الثلاثة  
 بين نصيب الميت الثاني وبين تصحيحه فكيف اورد مثال الموافقة  
 بين نصيب الميت الثالث وبين تصحيحه ومثال المبانية بين  
 نصيب الميت الرابع وبين تصحيحه قلت قد عرفت انه لما  
 صار تصحيح الميت الاول والثاني تصحيحا واحدا صار بمنزلة ميت

51 مس واحد وصار الميت الثالث ثانيا وعلى هذا القياس حال الرابع والخامس  
 وما بعدهما فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا  
 على حدة فيكون فيه الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغنى  
 برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن ايراد مثال آخر  
 للثالث والرابع فان قيل تعدد المناسحة قد يكون بتعاقب موت  
 الورثة من الميت الاول عن ورثة اخرى كما ذكره وقد يكون بموت  
 الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا مات الزوج في المثال  
 المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن  
 ورثة كالولاد كالاولاد والاضوات او غيرهما قبل القسمة فيكون  
 فكيف يكون الحال هنا قلنا هي على قياس ما ذكره في الكتاب  
 اذ افرق في العمل بين المناسحة المتعددة في مرتبة واحدة من الارث  
 وبينها في مراتب متعددة فما ذكره الشيخ وافى بما قصده لا يقال  
 كيف يصح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في المناسحة لانا  
 نقول ذلك مثال لصيرورة بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة  
 فلذلك قدمه ثم مهد الاصل الذي يستخرج به الاحكام المتعلقة  
 بذلك **باب** **توارث ذوي الارحام**  
 وذو الرحم فهو في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقا وفي الشريعة  
 هو كل قريب ليس بذى سهم اي ذى فرض مقدرة كتاب  
 الله تعالى او سنة رسول الله تعالى او اجماع الامة ولا عصبة  
 تحز جميع المال عند الانفراد ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو كذا  
 بترك الواو وتوجيهها انها اللطف على الجملة السابقة اي هذا  
 باب ذوي الارحام وذو الرحم فلا حاجة الى ما قيل من ان المصنف  
 لما خرج من فرعانة الى بخارا وجد فيه الفرائض المنسوبة الى  
 القاضي الامام علاء الدين سمرقندي في ورقتين واستحسنه واخذ  
 في تصنيف هذا الكتاب شرعا لا وكان القاضي قد جعل فيه الورثة



الرسم

ثلاثة اقسام فداء بصاحب الفرض ثم عطف عليه العصة  
 ثم عطف عليها ذال الرحم فقال وذوي وهو كل قريب لم يفرض  
 له سهم مقدور لم يعصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا  
 الموضع قرر تلك الواو في الشرح مع تصديره الكلام بالباب  
 ولا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد يقتضي وجود الواو بن  
 كافي عبارة تلك الفرائض مع فقدان الثانية في اكثر النسخ  
 وقد فقد الاولى ايضا في كثير منها كما هو الاول كانت عامة  
 الصحابة اي اكثرهم كعمرو بن علي وابن مسعود وابي عبيد بن الجراح  
 ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس في رواية عنه مشهورة  
 وغيرهم رحمة الله عليهم يرون تورث ذوي الارحام فابهم  
 في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم وشريح والحسن وابن  
 سيرين وعطاء ومجاهد رحمهم الله وبه قال اصحابنا ابو حنيفة  
 رحمه الله وابو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم رحمهم الله وقال  
 من يله بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة رحمه الله لا ميراث  
 لذوي الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب الفرائض و  
 العصباء في بيت المال وتابعها في ذلك من التابعين سعد  
 بن السب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي رحمهم الله  
 اجمع النافون بانه تعالى ذكره في ايات الموارث نصيب  
 الفروض والعصباء ولم يذكر ذوي الارحام شيئا ولو كان  
 لهم حق لم ينسئ وما كان ربك نسيا وبانه صلى الله عليه وسلم  
 لما استخبر عن ميراث العمة والخالة قال اخبرني جبريل ان لا  
 شيء لهما ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض  
 في كتاب الله تعالى اذ معناه كما مر بعضهم اولى بميراث بعض  
 فيما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية نسخت التوارث  
 بالمواالات كما كان في ابتداء قدومه عليه السلام المدينة

فما كان

فما كان لمولي الموالاة والمواجات في ذلك الزمان مصرا  
 الى ذوي الارحام وما بقي عندنا من ارث مولي الموالاة  
 صار متاخرا عن ارث ذوي الارحام كما نبهت عليه فيما سلف  
 فقد شرع الله لهم الميراث بلا فصل بين ذي رحم له فرض  
 او تعصب وبين ذي رحم ليس له شيء منهما فيكون  
 ثابتا لكل بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم في ايات  
 الموارث وايضا روي ان رجلا مر محمدا بن سفيان بن  
 حنيف فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب  
 في ذلك ابو عبيدة ابن الجراح الى عمر رضي الله تعالى عنها  
 فاجابه بان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله تعالى  
 ورسوله مولى من مولى له والحال وارث من لا وارث له  
 لا يقال المقصود بمثل هذا الكلام النفي دون الاثبات  
 كقولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة  
 فانه قيل من كان وارثه الخال فلا وارث له لانا نقول  
 صدر الحديث ياتي عن هذا المعنى بل نقول بيان الشرح  
 بافظ الاثبات واردة التي يورث الى الالتباس فلا  
 يجوز من صاحب الشريعة الكشف عن ايات الموارث  
 ثابت بن الجراح قال صلى الله تعالى عليه وسلم لقينس بن  
 عاصم هل تعرفون له نسبا فيكم فقال انه كان فينا غريبا  
 فلا تعرف له الا ابن اخته هو ابوليبابة بن عبد النذر  
 فجعل رسول الله تعالى عليه وسلم ميراثه له والتوفيق  
 بين ما رويناه موافقا للقرآن وبين ما رويناه مخالفا  
 له ان يحمل ما رويناه على قبل نزول الآية الكريمة او يحمل على  
 ان الآية والخالة لا تراث مع عصبية ولا مع ذوي فرض  
 يرد عليه فان الرد على ذوي الفروض مقدم على تورث



ذوي الارحام وان كانوا يرثون مع من لا يرث عليه كالزوج  
 والزوجة وذوي الارحام اصناف اربعة الصنف الاول  
 ينتمي اليه ينسب الى الميت وهم اولاد البنات وان سفلوا  
 ذكورا كانوا او اناثا واولاد بنات الابن كذلك والصنف  
 الثاني ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد السابقون اي  
 الفاسدون وان علو كاب ام الميت واب اب امه والجدات  
 السابقات اي الفاسدات وان علون كام اب ام الميت وام  
 ام اب امه والصنف الثالث ينتمي الى ابوي الميت وهم  
 اولاد الاخوات وان سفلوا سواء كان تلك الاولاد ذكورا  
 او اناثا وسواء كانت الاخوات لاب وام اولاد او لام وبنات  
 الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة لاب وام اولاد  
 وبنو الاخوة لام وان سفلوا وانما اطلق الاخوات والاخوة  
 في هذا الباب السابقين ليشاء ولا جميع اقسامها كان كذا وقيد  
 الاخوة هنا بقوله لام لان بني الاخوات لاب وام اولاد  
 من المصبات ولذلك لم يمكنه ان يختصر في العبارة بان  
 يقول واولاد الاخوة كما قال الله وهم اولاد الاخوات  
 والصنف الرابع ينتمي الى جد الميت وهما اب الاب واب  
 الام او جدتيه وهما ام الاب وام الام وهم المعتمدون على  
 الاطلاق فانهم اخوات لاب الميت فان كن اخوات له من  
 الابوين او من الاب فهن منتمية الى جد الميت من قبل ابيه  
 والاعمام لام فانهم اخوة لابييه من امه فهم ايضا منتمون الى  
 جدة الميت من قبل ابيه واعتبر في الاعمام كونهم لام لان  
 العم من الابوين او من الاب عصبة والاخوان والحالات  
 فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها ومن  
 ابيها فهم منتمون الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من امها

كانوا منتمين الى جدته من قبل امه فهو له الاضاف الاربعة  
 وكل من يربى الى الميت بهم من ذوي الارحام والمراد من يربى  
 بهم ما يتناول من اشرا اليهم بقولنا وان علوا وان سفلوا  
 في الاضافات الثلاثة ويتناول اولاد الصنف الرابع  
 ولكن لا يتناول من يعلم من الاعمام المذكورة والعمات  
 والحالات والاخوان كمومة ابوي الميت وفولتها وعمومة  
 ابوي الميت وفولتها مع انهم من ذوي الارحام فاورد من  
 التبعية فينبأ على ان ذوي الرحم الارحام ليسوا  
 بمختصين فيما ذكره من الاضاف الاربعة ومن يربى بهم  
 وان ادرج هوذا بنوع تاويل في المذكورين كان ايراد كلمة  
 التبعية بناء على انه اراد ان كل واحد من هؤلاء ومن يربى  
 بهم من ذوي الارحام واختلفت الرواية عن ابني حنيفة  
 رحمه الله تعالى في تقديم بعض هؤلاء الاضاف على بعض  
 وروي ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابني حنيفة رحمهم  
 الله ان اقرب الاضاف الى الميت واقدمهم في الوراثة  
 عنه هو الصنف الثاني وهم السابقون من الاجداد  
 والجدات وان علوا ثم الصنف الاول وان سفلوا ثم  
 الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا بالعلو والسفلو  
 والسفلو وتابعه في ذلك عيسى بن ابان عن محمد عن  
 ابني حنيفة رحمهم الله تعالى وروي ابو يوسف والحسن  
 بن زياد عن ابني حنيفة وابن سبعة عن محمد بن الحسن  
 عن ابني حنيفة رحمهم الله تعالى ان اقرب الاضاف  
 واقدمهم الى الميت في الميراث الصنف الاول ثم الثاني  
 ثم الثالث ثم الرابع كترتيب المصبات اذ يقدم منهم  
 الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعمام وهو الاخير



للفتوي ويحكى عن الجهادي انه كان يوفى  
 بين الروايتين ويقول ما رواه محمد عن أبي حنيفة قوله الاول  
 وما رواه ابو يوسف عنه قوله الاخير وجه الرواية الاولى  
 ان الجهادي الامم اقوي سببا من اولاد البنات لان الانثى التي  
 التي في درجة ام الامم صاحبة فرض من دون الانثى التي  
 في درجة الميت ابن الميت وهي بنت البنت فان لم يست  
 بصاحبة فرض وايضا الجهادي الامم يساوي ولد البنت في  
 الاتصال بالميت بواسطة واحدة نعم للجهاد زيادة قرب  
 فكما حتى قالوا لا يقتصر هو بالميت بواسطة بخلاف ولد  
 البنت فانه يقتصر به فيكون مقدما عليه والوجه في الرواية  
 الماضية للفتوي ان ذوي الارحام يترئون على سبيل التعصيب  
 من وجه ان يقدم منهم الاقرب فالاقرب فوجب ان يقربوا  
 في التوريث بالمصبات من وجه وقد قدم في المصبات  
 من كل وجه بنوا البنات الميت على الجهادي الاب وسائر المصبات  
 وان كان هذا الجهاد لا يقتصر به وابن الابن يقتصر به فكذلك  
 في ذوي الارحام يقدم اولاد البنت على الجهادي الامم **وعنه**  
 ابو محمد بن يوسف ومحمد الصنف الثالث ونهم اولاد  
 الاخوات وبنات الاخوات والاخوة وبنوا الاخوة لام تقدم  
**على الجهادي الامم** وان كان قياس مذهبها في الجهادي الاب  
 ومقاسمتها الاخوة والاخوات ما دامت القسمة خياله  
 من ثلث جميع المال يقتضي ان لا تقدم المصنف الثالث  
 على الجهادي الامم واما ابو حنيفة فقد جري في ذوي الارحام  
 على قياس مذهبها في المصبات حيث قدم هذا الجهادي الامم  
 الذي هو في درجة الجهادي الاب على اولاد اب الميت  
 فلا يترئون معه كما ان تقدمه في قوله الاخير اولاد الميت

في ذوي الارحام على الجهادي الامم جاب على مذهبه في المصبات  
 حيث كان هناك ابن الابن مقدما على الجهادي الاب وذكر لم  
 بعض الشارحين انه وقع في بعض النسخ في بيان مذهبها  
 هذه العبارة لان الوارث عند ما كل واحد منهم اولى من  
 فرعه وفرعه **وان سفل اولى من اصله** قال ولم يحصل  
 من ماعين في من ملحقات بعض الطلبة القاصرين لا من  
 كلام الشيخ ولهذا لم يوجد في النسخ القديمة ولما فرغ من  
 ترتيب الاصناف الاربعة شرع ان يبين كيفية توريث  
 كل واحد منهم فقال فصل في **الصنف الاول** الذي هو  
 اولاد البنات واولاد بنات الابن واولادهم بالميراث قرينهم  
 الى الميت كينت الابن فان اولى من بنت الابن لان الاولى  
 تدلى الى الميت بواسطة واحدة والثانية بواسطة اثنتين  
 وهذا قول اهل القرابة وهم ابو حنيفة وصاحبه  
 وزفر وعيسى بن ابراهيم قالوا استحقاق ذي الرضعة باعتبار  
 معنى المصوبة ولهذا قدم في الاصناف الاربعة من هو  
 اقرب ويستحق واحد منهم جميع المال وكافي الصورة في  
 المصوبة الحقيقة يكون زيادة القرب تارة بقرب  
 الدرجة واخرى بقرب السب كما في تقديم البنوة  
 على الابوة فكذلك فيما فيه معنى المصوبة ثبت التقديم  
 بقرب الدرجة كما ثبت بقرب السب ففي الصورة في  
 المذكورة يكون المال كله لبنت الابن واما اهل  
 التزويل وهم الذين ينزلون المدي منزلة المدي به  
 في الاستحقاق كملقة والشعبي ومسروق والي عبيدة  
 والقاسم بن سلام والحن بن زياد فيجعلون المال  
 بينهما كما انه ترك بنتا وبنت ابن فيكون المال بينهما



اربابا على قياس قول على ثلاثة ارباعه لبنت البنت وربعه  
 لبنت بنت الابن لانه يرى الرد على بنت الابن مع بنت الصليبة  
 واما اسداسا على قياس قوله ل ابن معودة خمسة اسداسا  
 لبنت البنت وسدسه لبنت بنت الابن لانه لا يرى الرد على  
 بنت الابن مع الصليبة ويستدلون على الترتيل بان  
 الاستحقاق لا يمكن اثباته بالواري ولا نص هنا من الكتاب  
 ولا من السنة والاجماع فلا طريق سوى اقامة الذي  
 مقام الذي به لثبت له الاستحقاق الذي كان ثابتا  
 للدي به فليس كل اصل ينتقل الى فرعه ويؤيده  
 ان من كان منهم ولد الصاحب فرض اول مصيبة كان اولي  
 من ليس كذلك وليس ذلك الا باعتبار الذي  
 به ويرد على قولهم انه يلزم منه امر فاحش هو حرمان  
 الميراث بكون المدي به رقيقا او كافرا فيكون  
 الشخص محروما عن الميراث بمعنى في غيره فوجب ان  
 يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه وهو القرابة  
 ولما كان فيه معنى المصوبة قدم الاقرب وذهب  
 نفج بن دراج وخبيش بن بشير ومن تابعها الى ان  
 المال بينهما انصافا كما لان استحقاقها انما هو باعتبار  
 الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب وذهب  
 نفج والا بعد متساويان فيه هو لا يسمون اهل الرحم  
 وان استوفوا في الدرجة بان يد لواكلهم الى الميت بدر  
 جتين او ثلاث درجات مثلا فولد الوارث اولى من ولد  
 ذوي الارحام كبت بنت الابن فانما اولى من ابن بنت  
 البنت وذلك لان الاول ولد بنت الابن وهي صاحبة  
 فرض والثاني ولد بنت البنت وهي ذات رحم والسبب في

هذه الاولوية ان ولد الوارث اقرب كما والترجيح يكون  
 بالاقرب الحقيقي ان وجد والا فبالقرب الحكمي وان استوف  
 درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء  
 ولد الوارث كابن البنت وبنت البنت كبت ابن البنت  
 وابن بنت البنت او كان كلهم يدلون بوارث كابن البنت  
 وبنت البنت كبت فعند ابي يوسف في قوله الاخيرة  
 والحسن بن زياد يعتبر ابدان الفروع المساويات في  
 الدرجات المذكورين ويقسم المال عليهم باعتبار حال  
 ذكورتهم وانوثتهم سواء اتفقت صفة الاصول في  
 الذكورة والانوثة كما في المثال الذي ذكرناه لادلائهم  
 كلهم بوارث **اختلفت** كما في المثال المذكور لخلوهم عن  
 ولد الوارث فان كانت الفروع ذكورا فقط واناثا فقط  
 تساوي في القسمة وان كانوا مختلطين فللذكر مثل  
 حظ الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفات اصولهم  
 اصلا وهو رواية شاذة عن ابي حنيفة ومحمد حماد  
 يعتبر ابدان الفروع **ان اتفقت الاصول** في الذكورة  
 والانوثة موافقا لما اى كابي يوسف في قوله الاخيرة  
 والحسن بن زياد ويعتبر الاصول **ان اختلفت صفاتهم**  
**ويعطى الفروع ميراث الاصول** مخالفا لما وهو القول  
 الاول كابي يوسف واشهر الروايتين عن ابي حنيفة  
 والظاهر من مذهبهما علم ان المصنف رحمه الله اختار  
 في ذوى الارحام مقالة اهل القرابة والذكورة في شريح  
 المبسوط ان الحسن بن زياد من اهل القرابة الترتيل  
 كما اشار اليه عن قريب فجعل قوله مع ابي يوسف  
 محل نظره والدليل على قوله الاخيرة كابي يوسف ان







هذه المسئلة مشتملة على اثني عشر شخصا من ذوى الارحام  
تسعة منها اناث وثلاثة ذكور وكلهم في درجة واحدة  
هي البطن السادس وليس فيهم ولد الوارث في عندي  
ومن وافقه تصح من خمسة عشر لان كل ابن بمنزلة بنتين  
فيصير المجموع خمسة عشر بنتا فعدد روسهن <sup>تصح</sup> للمسئلة  
على رايه فلكل واحدة من البنات التسع سهم واحد ولكل من  
البنين الثلاثة سهمان واما عند محمد فانما تصح هذه المسئلة  
من ستين وذلك لاننا نقول اذا قسمنا المال على البطن الاول  
المشتمل على تسع بنات وثلاثة بنين على قياس ما ذكرناه  
في الفروع على مذهب ابي يوسف رحمه الله تعالى اصاب البنين  
ستة اسهم والبنات تسعة اسهم فاذا جعلنا الذكور الثلاثة  
طائفة وجمعنا ما اصابهم اعني الستة ونظرنا الى ما هو اسفل  
من البطن الاول لم نجد في البطن الثاني اختلاف لان كلهما  
متفقة في الانوثة بل وجدنا في البطن الثالث باز البنين  
الثلاثة ابنا وبنتين فقمنا الستة عليهم للذكر مثل  
خط الانثيين فاصاب الابن ثلاثة والبنيتين ثلاثة ثم  
دفعنا نصيب الابن الى اخر فروعه لان البطن المتوسط  
بينهما متفقة في الانوثة وجعلنا البنيتين طائفة على حدة  
ونظرنا الى ما هو اسفل من الثالث فلم نجد في البطن الرابع  
اختلاف بل وجدنا في الخامس باز ايها ابنا وبنتا فقمنا الثلاثة  
عليهما للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن اثنان والبنيت  
واحد ثم دفعنا نصيب كل منهما الى فرعه في البطن السادس  
وكذلك ان جعلنا البنات التسع طائفة وجمعنا ما اصابها هو  
تسعة ونظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلاف  
في البطن الثاني بل البطن الثالث حيث وجدنا فيه باز اثنتين

واحد

ست بنات وثلاثة بنين فاذا ارسلنا كل ابن بمنزلة بنتين كان  
المجموع كاثني عشرة بنتا فلا يستقيم عليهن القسمة التي  
كانت نصيب البنات لكن بين التسعة وبين عدد روسهن اعني  
الاثني عشر موافقة بالثلث فضررنا وفق عدد الروس وهو أربعة  
في اصل المسئلة وهو خمسة عشر فصار ستين ومنها تصح المسئلة  
اذا كان لطائفة البنين في البطن الاول ستة من اصل المسئلة  
فضررها في المضروب الذي هو أربعة يبلغ أربعة وعشرين ونقسمها  
على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة فيعطى الابن  
اثني عشر والبنيتين اثني عشر ثم يدفع نصيب الابن الى اخر فروع  
من البطن السادس لعدم الاختلاف ونقسم نصيب البنيتين  
على الابن والبن الذي باز بينهما في البطن الخامس للذكر مثل حظ  
الانثيين فاصاب الابن ثمانية والبنيت أربعة فيدفع في دفع  
نصيب كل منهما الى فروعه في البطن السادس وكان لطائفة  
البنات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فضررها في ذلك  
المضروب اعني أربعة فيحصل ستة وثلاثون فاذا نظرنا الى ما هو  
اسفل من البطن الاول وجدنا اختلاف في البطن الثالث اذ كان  
فيه باز البنات التسع ست بنات وثلاثة بنين فقمنا بنين  
اعني الست والثلاثين للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب  
البنين ثمانية عشر والبنات ايضا ثمانية عشر ثم جعلنا  
الذكور طائفة والاناث طائفة ولما نظرنا الى ما هو اسفل  
من الثالث وجدنا في الرابع باز طائفة البنين ابنا وبنتين  
فقمنا عليهم ما اصاب البنين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين  
فاصاب الابن تسعة والبنيتين تسعة ثم دفعنا نصيب  
الابن الى اخر فروعه لعدم الاختلاف ولم نجد باز البنيتين في الخامس  
اختلاف بل في السادس اذ كان فيه باز ابنا وبنت فقمنا عليهما



نصيب البنتين اعني السبعة للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب  
 الابن ستة والبنت ثلاثة وكذلك وجدنا في الرابع باز اطاقفة  
 البنات الست ثلاث بنات وثلاثة بنين فقسما عليهم  
 الثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين الثلاثة  
 منها اثني عشر والبنات ستة ثم جعلنا ما طابقين ولما نظرنا  
 الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا في البطن الخامس باز البنين  
 الثلاثة ابنا وبنتين فقسما نصيبهم الذي هو اثني عشر للذكر  
 مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنتين ستة فدفعنا  
 نصيب الابن فرعه في السادس وقد وقع فيه باز البنين ابن  
 وبنت فقسما نصيبها عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب  
 الابن اربعة والبنت اثنان ووجدنا في البطن الخامس ايضا  
 باز البنات الثلاث الذي في البطن الرابع ابنا وبنتين فقسما  
 نصيبهن لهن الستة عليهم فاصاب الابن ثلاثة والبنتين ثلاثة  
 فدفعنا نصيب الابن الى فرعه في السادس ووجدنا فيه باز  
 البنين ابنا وبنتا فقسما الثلثة بينهما فاصاب الابن اثنان  
 والبنت واحد فاذا جمعا هذه الاربعة فقسما كل اربعة  
 كما رقت بازاء الفروع في البطن السادس وكذلك محمد بن جواد رحمه  
 عنه يأخذ الصفة أي الذكورة والذكورة من الاصل حالة القصة  
 عليه ويأخذ العدد من الفرع يعني انه اذا قسم المال على الاصل  
 يقترية ايضا عدد الفروع كما اذا ترك الميت ابني بنت بنت  
 وبنت ابن بنت بنت وبنتي بنت ابن بنت هذه الشجرة  
 من هذه نصيبه الصورة عند اي يوسف المال بين الفروع  
 بنت بنت بنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت  
 بنت بنت بنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت  
 ابني بنت بنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت  
 ابني بنت بنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت

الى

وفي نسخة  
صفة الذكورة

محمد بن جواد

الثلاث

محمد بن جواد رحمه الله

الثلاث سهم واحد وكل من الابنين سهمان وعند محمد يقسم المال على  
 اعلى الخلافة اعني في البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد الفروع  
 في الاصول يعني انه يقسم المال على البطن الثاني وفيه ابن وبنتان  
 لكنه يعتبر عدد فروع الابن وهو اثنان في الابن فيجعل كابنتين  
 ويعتبر عدد فروع البنت هي في فروع تعد فيجعل هذه البنت  
 كبنتين وعلى هذا يكون عدد المجموع في البطن الثاني سبعة لان  
 الابن القاييم مقام مقام الابنين كاربعة بنات وهناك بنت كبنين  
 وبنت اخري هي واحدة فالجمع كسبع بنات فيكون للابن في هذا  
 البطن اربعة اسباع المال وللبنت التي في فرعها تعد سبعان  
 منها وللبنت الاخرى سبع واحد ثم انه يجعل الذكور والاثنا  
 طائفة اخري فعنده اربعة اسباع اي اسباع المال لبنتي  
 ابن البنت اذ هي نصيب جدها وهو ذلك الابن الذي تنزل  
 في البطن الثاني منزلة ابنتين وعنده ايضا ثلاثة اسباعه  
 وهو نصيب البنين الذين تنزلت احديهما منزلة البنين في  
 ذلك البطن يقسم على ولديها اعني في البطن الثالث ايضا  
 وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اعتبر فيل عدد فرعها  
 صارت كبنتين فتساوى الابن الذي في الثالث فيعطى كل  
 واحد منها نصف ثلاثة الاسباع وهو سبع ونصف سبع وهي  
 يكون نصفه اي نصف المقسوم الذي هو ثلاثة الاسباع  
 لبنت ابن بنت البنت نصيب ليها وهو الابن الذي كان في  
 البطن الثالث والنصف الاخر لابني بنت بنت البنت نصيب  
 اما وهي البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث ويصح هذه  
 المسئلة من ثمانية وعشرين وذلك لان اصل المسئلة في  
 التقسيم على اعلى الخلافة الذي هو في البطن الثاني من سبعة  
 كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه باز البنين

طائفة



اللتين في الثاني ابنا وبنات فلما اخذنا في البنت عدد فروعها صار  
 كبتين ووجب ان يقسم عليهما اي على ابن والبنت نصيبا للبتين  
 اللتين في البطن الثاني ايضا فلكل نصف صحيحا لثلاثة  
 الاسباع فضر بنا مخرج النصف في اصل المسئلة صار اربعة  
 عشر فاعطينا من ابني بنت ابن البنت ثمانية هي نصيبا جديهما  
 واعطينا بنت ابن بنت البنت ثلاثة نصيبا ابيا واعطينا  
 من ابني بنت بنت البنت ثلاثة نصيبا اما لكل الثلاثة لا يسبق  
 عليها فضر بنا عدد رؤوسها في اربعة عشر صار المبلغ ثمانية  
 وعشرين ومنه نخرج المسئلة فاننا نقسب الثمانية التي هي نصيب  
 نصيب ابني بنت ابن البنت في اثنين فيصير ستة عشر في  
 لها وقسب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت  
 في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة في لا فقسب  
 نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة  
 فيعطى كل واحد منها ثلاثة وقول محمد اشهر الروايتين عن  
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في جميع احكام ذوى الارحام  
 ومن هذا الكلام يعلم ما اشهرنا اليه سابقا من ان قول ابي يوسف  
 مروى عن ابي حنيفة ايضا لكنه رواية شاذة ليست في قوة  
 الشهرة مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم ان مشايخنا جاراخذوا  
 بقول ابي يوسف في مسائل ذوى الارحام والحيف لانه  
 ايسر على المفتي فصل في هذا الفصل تمة  
 لما صحت الصنف الاول علما ونا يعتبرون الجارات في التوريث  
 اي توريث ذوى الارحام غير ان ابا يوسف يعتبر الجارات  
 في ابدان الفروع لانه يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر  
 الجارات فيهم وقد اختلفوا في قول ابي يوسف فاهل العراف  
 وخرسان على انه لا يعتبر الجارات بل يرث عنده ذوجهتين

بجهة واحدة كانه هو مذهبهم في الجارات على ما مر بيانه  
 واهل وراء النهر على انه يعتبر الجارات وهو الصحيح والفرق  
 بين ما نحن فيه وبين الجارات ان الاستحقاق هناك بالفرقة  
 وتعدد الجارات لا يزداد فضرهن واما الاستحقاق هنا  
 فبعض المصوبة فقياس على الاستحقاق بحقيقة المصوبة  
 وقد اعتبر فيها تعدد الجارات تارة للترجيح كالاخوة لاب وام  
 مع الاخوة لاب واخري للاستحقاق كالاخ لام اذا كان ابنا  
 وعم وكذلك ابن العم اذا كان زوجا فانه يعتبر في استحقاقه  
 السببان معا فكذا فيما نحن بصدده يعتبر السببان جميعا  
 لكنه يعتبر تعدد الجارات في ابدان الفروع لما ذكرناه ومحمد  
 رحمه الله يعتبر الجارات في الاصول فانه يقسم المال على اول  
 بطن اختلف بين الاصول وياخذ الاعداد في الاصول  
 من الفروع ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة على  
 ما تقرره المسئلة السابقة كما اذا ترك الميت ابنتي  
 بنت بنت ومهما ايضا بنتا ابن بنت وترك ايضا ابن بنت  
 بنت بهذه الصورة

يكون المال بينهم بنت تقي بنت  
 اي بين الابن ابن ابني بنت  
 والبتين اثلثة لان البنتين زوجة بنتي بنت  
 ذواتا جرتين فكانتا بنتان من جهة الام وبنتان اخريان  
 من جهة الاب ووج صار الميت كانه ترك اربع بنات  
 وابنا واحدا فيكون ثلثاه اي ثلثا المال للبنتين ذواتي  
 الجرتين وثلثه للابن ذي الحجة الواحدة وعند محمد يقسم  
 المال بينهم على ثمانية وعشرين سهما للبنتين اثنتان  
 وعشرون سهما ستة عشر سهما من قبل ابيهما وستة

عند ابي يوسف



اسم من قبيل امها وستة اسم للذين من قبيل امه بيان  
ذلك انه يقسم عند المال على البطن الثاني وفيه ابن مثل  
ابن بن وبنان احديهما كبتين فصار المجموع تسع بنات  
فالكل من عدد رؤسهن فلان اربعة اسم ولبن  
التي في فرع تعدر سهان ولداخري سهم واحد فاذ اعطينا  
الذكور في هذه المسئلة البطن طائفة والانا طائفة  
ودفعنا نصيب الابن الى البنين اللتين في البطن الثالث  
اصاب كل واحد منها سهان واذا دفعنا نصيب طائفة  
الانا الى من هو بان من في البطن الثالث لم يقسم  
عليهم لان نصيبهن ثلاثة اسباع ومن بان من ابن وبنان  
فالمجموع كارب بنات وبين الثلاثة والاربعة مائة  
فصربنا الاربعة التي هي عدد الرؤس في اصل المسئلة  
وهو سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها نصيب المسئلة  
اذا كان لابن البنت في البطن الثاني اربعة فاذا ضربنا  
في المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر  
فاعطينا كل واحدة من البنين ثمانية وكان للبنين  
في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضربنا ما في ذلك المضروب  
جعل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة وكلما  
بنيت بنت البنت ستة فكل واحدة منها ثلاثة فصار  
نصيب كل بنت في البطن الاخير احد عشر ثمانية من  
جهة ابيها وثلاثة من جهة امها وحصل للذين ستة من  
قبل امه فصل في الصنف الثاني من  
ذوي الارحام وهم الساقطون من الاجداد والجدات  
اولادهم بالبراث اقربهم الى الميت من اي جهة كانت اي  
سواء كان الاقرب من جهة الاب او الام وقد مر وجه

اولوية الاقرب في الصنف الاول فابا الام اولى من اب ام  
الام وكذا اب ام الاب اولى من اب ام ام الاب واب الام  
اولي من اب ام الاب وقس على هذا حال الجدات  
وعند الاستواء في درجات القرب فمن كان يديه الى الميت  
بوارث فهو اولى من يديه الى الميت بوارث عند ابني سهل  
الفرضي واي فضل الحارث الخفاف وعلى ابن عيسى البصري  
فقد هم يكون اب الام اولى من اب اب الام لانها يتسلط  
يتساويان في الدرجة لكن الاول يدي بوارث هو الجدة  
الصحيحة اعفام الام والثاني يدي بغير وارث هو جدة  
فاسد اعني اب الام الذي هو وارث مع ام الام فكانت  
ام الام اقوى قابولا اولى ولا تفضل له اي لمن يدي بوارث  
على من لا يديه به عند ابي سليمان الجوزاني واي على البتني  
ففي الصورة المذكورة يقسم المال عندهما اثلا ثلثا لثلاثة  
لاب اب الام وثلثه لاب ام الام وتخلل ذلك بان الزوج  
في الاجداد والجدات الفاسدة بالادلة بوارث يورث  
الى جعل التبوع وهو الجد والجدة تابعان لبعده وهو خلاف  
القول وليس يلزم مثل ذلك في الاولاد فافترقا  
وان استوت حازلهم اي درجاتهم في القرب والبعد  
وليس فيهم مع الاستواء في الدرجة من يدي بوارث  
كاب اب ام الاب وام اب ام الاب او كان كلهم يديون  
بوارث كاب ام اب اب الاب واب ام ام اب اب اب اب  
صفة من يديون بهم في الاولاد والذكورة كما مر فيما ذكرنا  
من مثال عدم الاولاد والاولاد بالوارث فان الجدة والجدة  
في ذلك المثال متحان فيمن يديان به فلا يضر هناك  
اختلاف في صفة المدي به اتحدت ايضا قرابتهم بان



يكونوا كلهم من جانب واحد اب الميت او من جانب امه كافي  
 ذلك المثال فالقسمة على ابدانهم اي يجب ان يقسم  
 المال عند اجتماع هذه الشرائط باعتبار صفات ابدان  
 الفروع للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل المال في ذلك المثال  
 اثلاثا ثلثاه لاب اب ام الاب وثلثه لام اب ام الاب  
 وان اختلفت مع استواء الدرجة صفة من يدلونهم  
 في الذكورة والانوثة كما في المثال الذي ذكرناه لادلاء  
 الكل بوارث يقسم المال على اول بطن اختلفت كافي  
**الصف الاول** اي يقسم المال بينهم على ان للذكر مثل  
 حظ الانثيين يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة  
 على قياس ما مر في الصف الاول وان اختلفت قراباتهم  
 مع استواء درجاتهم كما اذا ترك ام اب ام اب الاب وام اب  
 اب اب الام **فالثلثان** لقربة الاب وهو نصيب الاب  
 والثلث لقربة الام وهو نصيب الام وذلك لان  
 الذين يدلون بالاب يقومون مقامه والذين يدلون  
 بالام يقومون مقامه فيجعل المال اثلاثا كانه ترك ابوين  
 ثم ما اصاب كل فريق **يقسم بينهم** كما لو اتحدت قرابتهم  
 او يقسم الثلثان على ذوي قرابة الاب والثلث على  
 ذوي قرابة الام على قياس ما عرفت في اتحاد القرابة  
 والضابط ان يقال اما ان يكون هناك استواء الدرجة  
 اولاد فعل الثاني اقرب اولي وعلى الاول اما ان يتحد  
 القرابة او يتخلف فان اختلفت يقسم المال اثلاثا كما  
 ذكرنا آنفا وان اتحدت فان اتفقت صفة الاصول  
 فالقسمة على ابدان الفروع وان لم يتفق يقسم المال  
 على اهل الاصل كافي الصف الاول فتأمل

ثم

**فصل في الصف الثالث** وهم اولاد  
 الاموات وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام الحكم  
 فيهم **كالحكم في الصف الاول** وهم اولاد البنات واولاد  
 بنات الابن اعني اولادهم باليراث اقربهم الى الميت بنت  
 الاخت اولي من ابن بنت الدخ لان اقرب وان استويا  
 في درجة القرب فولد العصبة اولي من ولد ذوي الدخ  
 كبت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لاب وام اولد  
 او احدهما لاب وام والآخر لاب المال كله لبنت ابن الدخ لان  
 ولد العصبة الذي هو ابن الدخ ثم ان المصنف قال ههنا  
 فولد العصبة وقال في الصف الاول فولد الوارث واراد  
 بولد الوارث هناك ولد صاحب الفرض فقط ان لا يتصور  
 يتصور في الصف الاول ذورحم فهو الولد العصبة  
 وهو في درجة ولد ذوي الرحم وذلك لان ولد ذوي  
 الرحم في البطن الثاني من اولاد البنين وهو اما عصبة  
 كابن ابن الابن او صاحب فرض كبت ابن الابن فذكر ولد  
 الوارث مكان ولد صاحب الفرض اختصارا في العبارة  
 واختار في الصف الثالث ولد العصبة لانه لا يتصور  
 فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذوي الرحم ذلك  
 لان ولد صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد الاموات  
 فقط وولد ذوي الرحم انما هو في البطن الثاني وما بعده  
 فلا يتساويان في الدرجة بخلاف ولد صاحب العصبة  
 فانه قد يكون في درجة ولد ذوي الرحم كبت ابن  
 الدخ مع ابن بنت الاخت ولو كانا اي بنت ابن الدخ وابن  
 بنت الاخت لام كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
 عند ابي يوسف رحمه الله تعالى باعتبار ابدان فان الاصل







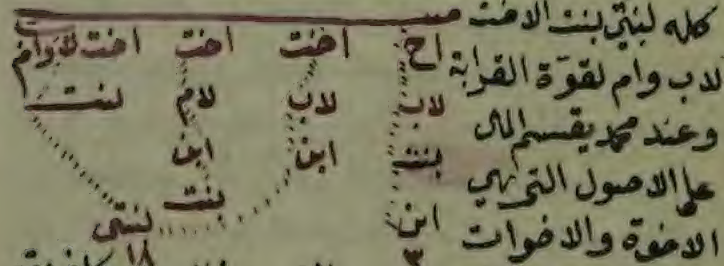


بين فروع بني الاخياف على السوية اثلاثا لا استوار اصولهم  
في القسمة فاذا اعتبر عدد الرؤوس الفروع في الاخت  
لام صارت كانه اختان لام فتأخذ من ثلثي ثلث المال  
ويأخذ الاخ لام ثلثه ثم يتقل نصيبها الى فروعها والباقي  
وهو ثلثا المال بين فروع بني الاعيان انصافا باعتبار  
عدد الفروع في الاصول فيصير بهذا الاعتبار الاخت  
لاب وام كاختين من الابوين فتساوي اخاهما في نصيب  
ويكون نصيبه اي نصف الباقي وهو الثلث لبيت  
الاخ نصيب ابيه والنصف الاخر من ذلك الباقي بين  
ولدي الاخت لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار  
الابدان اي ابدان الفروع لعدم الاختلاف في اصول هذين  
الفرعين ولا شيء لفروع بني العلات لانهم محبوبون  
بني الاعيان كما سبق ويضع هذه المسئلة عند محمد من  
تسعة لان اصل المسئلة من ثلاثة واحد منها لبني  
الاخياف الثلاثة ولا يستقيم عليهم واثنان لبني  
الاعيان واحد منها لبيت الاخ لاب وام وواحد لابن  
الاخت منها مع بيت الاخت منها وهو كثلث بيت  
الاخت لبيت كبتين ولا يستقيم الواحد على الثلاثة  
لكن بين رؤوس بني الاخياف ورؤوس بني الاعيان مائلة  
فضر بنا احدى المائتين في اصل المسئلة وهو ثلاثة  
ايضا فصارت تسعة فيصير من المسئلة كان لبني الاخياف  
من اصل المسئلة واحد ضربناه في الثلاثة فكان ثلاثة  
فلكل واحد منهم واحد وكان لبني الاعيان من اصل  
اثنان ضربناهما في الثلاثة فحصل ستة دفعا منها  
ثلاثة الى بيت الاخ واثنين الى ابن الاخت وواحد

الابن

الي

الى بيت الاخت ولوترك ثلاث بنات بني اخوة متفرقة  
بهذه الصورة المال كله لبيت ابن مس  
الاخ لاب وام بالاتفاق لان ولد لاب وام اخ لاب اخ لام  
العصبة الذي هو ابن الاخ لاب ابن ابن ابن  
وام فتكون مقدمة على بيت ابن بنت بنت بنت  
الاخ لام ولها ايضا قوة القرابة من جاني الاب والام  
فتكون مقدمة على بيت ابن الاخ لاب وقد زاد بعض  
الشارحين ههنا مسئلة للاعتبار الجوان وعدد الفروع  
في الاصول فقال ولوترك ابن بنت اخ لاب وبنيت ابن  
اخت لاب وبها ايضا بنت بنت اخت لاب وام وترك  
ايضا بنت ابن اخت لام لهذه الصورة عند ابني يوسف  
كله لبيت بنت الاخت مس  
لاب وام لقوة القرابة اخ  
وعند محمد يقسم المال لاب بنت  
على الاصول التي هي بنت  
الاخوة والاضوات ابن  
فيعتبر في هذه الجوان وعدد الفروع فما صاب كل فريق  
منهم يقسم على فروعهم فاصل المسئلة من ستة لورؤوس  
السدس فيها واحد منها وهو سدس للاخت لام واربعة  
ورؤوس ثلثا للاخت لاب وام لاننا نعتبر فيها عدد بنيت  
بنت من كاختين لاب وام فلما الثلثان والباقي منها  
وهو واحد للاخ والاخت لاثلاث للذكر مثل حظ الانثيين  
بطلب العصوبة وان اعتبرنا عدد بنيت ابن الاخت  
لاب فيل كانت كاختين لاب فالواحد الباقي يكون  
بينها وبين الاخ لاب ونصفيان فان اضربنا محي





النصف وهو الثلث الاثنان في اصل المسئلة وهو ستة  
 صدر الحاصل اثني عشر كان للاخت لادب وام من اصل  
 المسئلة اربعة وقد ضرب بنا في المضروب اعني اثني  
 بلغ ثمانية اعطانا بنتي بنتا وكان للاخت لام  
 من اصلا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثني  
 فاعطينا بها بنت ابنة وكان للاخت لادب من  
 اصلا واحد ايضا فضربناه في ذلك المضروب فصار  
 اثني فقسنا بها بين الاخ والاخت لادب انصافا  
 لما عرفته فلكل منها واحد فدفعنا نصيب الاخ لادب  
 وهو واحد الى ابن بنته ودفعنا نصيب الاخت لادب  
 وهو ايضا واحد الى بنتي ابنة فلا يستقيم عليها فانا  
 ضربنا عدد هـ في اصل المسئلة وهو اثنا عشر صار  
 اربعة وعشرين فنحذف المسئلة اذا كان لبني  
 بنت الاخت من الابوين ثمانية من اثني عشر فضربنا  
 في المضروب الذي هو اثنان فصار ستة عشر فهي  
 لها وكان لبنت ابن الاخت لام اثنان من ضربنا هـ  
 في ذلك المضروب صار اربعة فدفعنا اليها وكان لابن  
 بنت الاخ واحد من ضربنا هـ في ذلك المضروب فصار  
 اثني فزاله وكان لبنتي ابن الاخت لادب واحد منها  
 ضربناه في الاثني فلم يغير فدفعنا بها اليها فصار  
 نصيب البنتين من الجنتين ثمانية عشر فلكل واحدة  
 منها تسعة **فصل في الصنف الرابع**  
 الذي هو ينتمي الى جد الميت او جد تيه وهم العمات  
 على الاطلاق والاعمام لام والافعال والخالات مطلقا  
 الحكم فيهم انه اذا انفرد واحد منهم استحق المال

كله لعدم الزامه فاذا ترك عمة واحدة او عمًا واحدًا لام  
 او خالا واحدا او خالة واحدة كان المال كله لذلك  
 الواحد المنفرد عن يراحمه فان قيل هذا الحكم اعني تحق  
 الواحد لكل عند الانفرد عن الزامه مشترك بين  
 الاصناف الاربعة فواجهه تخصيص ذكره لهذا الصنف  
 قلنا لعله نظر الى ان بيانه في ابعد الاصناف يفيد  
 جريانه في سائر فسلك طريقة الاختصار وانما لم  
 يذكر الاقربى والابعدية في هذا الصنف لانهم  
 كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم اقربىة بخلاف  
 اولادهم كما سيجي واذا اجتمعوا وكان حيز قرابتهم  
 مقدما بان يكون الكل من جانب واحد كالعمت والاعمام  
 لام فانهم من جانب الادب او الافعال والخالات فانهم  
 من جانب الدم فالا قوي منهم في القرابة اولى بالدمج  
 اعني ان من كان لادب وام اولى بالميراث من كان لادب  
 ومن كان لادب اولى من كان لام وذلك لان القرابة  
 من الجانبين اقوي وهو ظاهر وكذا قرابة الادب اقوي  
 من قرابة الدم ذكورا كانوا واناثا يعنى لا فرق بين ان  
 يكون الاقوي ذكرا وانثى فعمه الادب وام اولى من  
 عمة لادب ومن عمة وعم لام فانما اقوي قرابة فحيز المال  
 كله وعمه لادب اولى من عمة وعم لقوة قرابتها وكذا  
 الخال والخالات لادب وام اولى بالميراث من خال او خالة  
 لادب او خالة لام والخال والخالات لادب اولى منها اذا كان  
 لام وان كانوا ذكورا واناثا اي على تقدير اتحاد حيز  
 القرابة ان اختلط في الصنف الرابع الذكور والبنات  
 واستوت ايضا قرابتهم في القوة بان يكونوا كلهم







ن  
 لا تساوي درجة الاتصال باليت حاصل ولا شك ان ذا  
 القربتين اقوي سببا في معنى الاقرب درجة فيكون اولى  
 وكذا اولاد من كان لاب لقربة الاقرب درجة فيكون اولى  
 وكذا اولاد من كان لقربة الاقرب وقد سلف ان استحقاق  
 معنى المصوبة يقدم قرابة الاب على قرابة الام واعلم ان  
 هذا الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بان الم يكن فيهم  
 ولد عصبة اما اذا كان فيهم ولد العصبة ففي اولوية من له  
 قوة القرابة خلافا بين ظاهر الرواية وبين قول بعض  
 المشايخ كما سبق ستقف عليه وان استووا في القرب  
 بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان حينئذ  
 قرابتهم متحدان بان يكون الكل من جهة اب الميت ومن جهة  
 امه فولد المصوبة اولى ممن لا يكون ولد العصبة كبت  
 العم وابن العم كلاهما لاب وام اولاد المال كله لبنت العم لانها  
 ولد العصبة دون ابن العم وذلك لان العم لاب وام اولاد  
 من المصوبات بخلاف العم فانها من ذوي الارحام كالعم لام  
 وفي جانب ولد العصبة قوة ورجمان باعتبار المدي به وعند  
 اتحاد غير القرابة في صورة تساوي الدرجة يعتبر هذه  
 القوة وان لم تعتبر عند اختلاف حيزها كما سيجي وان كان  
 احدهما اي احد هذين المذكورين ومهما العم والعمه لاب وام  
 والاضراب كان المال كله لمن كانت له قوة القرابة لم ير هذه  
 العبارة ما يتبادر من اطلاق لان العم اذا كان لاب وام والعمه  
 لاب فلا خلاف لا حد في ان المال كله لبنت العم لان ولد العصبة  
 ولما ايضا قوة القرابة بل اراد بها ان العمه ان كانت لاب  
 وام والعم لاب كان المال كله لمن له قوة القرابة وهو ابن العم  
 ومع يتناهي الخلاف الذي سنده فذكره فكانه قال وان كانت

٧٢  
 العمه لاب وام والعم لاب فكل المال لابن العمه في ظاهر الرواية لقوة  
 قرابته دون بنت العم المذكورة وان كانت ولد الوارث قياسا  
 على خالة لاب فانها مع كونها ولدي القرينة الرجم وهو اب الام  
 تكون هي اولى بالميراث لقوة القرابة الحاصلة لها  
 من جهة الاب من الحالة لام مع كونها اي كون الحالة لام ولد  
 الوارثة ومنه ام الام فانها وارثة بخلاف اب الام وانما كانت  
 للحالة الاولى اولى من الثانية لان الترجيح اي ترجيح شيء  
 على آخر بمعنى حاصل فيه وهو فيما نحن بصدده قوة القرابة  
 الحاصلة في الحالة الاولى التي هي من جهة الاب اولى من الترجيح  
 بمعنى حاصل في غير اي الحالة لام وهو في مثالنا الادب بالوارث  
 الحاصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة الام فان الوارثة  
 ليست حاصلة في هذه الحالة بل في امرا التي هي ام الميت  
 لا يقال الادلة موهوم في الثانية كان قوة القرابة موجودة  
 في الاولى لا نقول المعنى الذي يرجح به حقيقة هو الوراث  
 الموجوده في غيرها والادلاء هو فروع تعلق لها بتلك الوراث  
 التي ترجح بها ولولا هذا التعلق لم يتصور ترجيحها بها فان  
 قيل من ان اين يستقيم قياس ابن العمه وبنت العم المذكورين  
 على الخاليتين المذكورين مع ان ترجيح الحالة لاب لمعنى فيها  
 وهو قوة قرابتها بخلاف ابن العمه لاب وام فان قوة القرابة  
 ليست في ذاته بل في امه قلنا من حيث ان قوة القرابة  
 تسري من العمه الى فرعها او ما ترى ان بنت العم لاب وام  
 اولى من بنت العم لاب وليس ذلك الا باعتبار سرارية  
 قوة القرابة من الاصل الى الفرع ولولا السرارية لكان المال  
 بينهما نصفين لان كل واحدة منها ولد العصبة وهذا بخلاف  
 المصوبة فانها لا تسري من العم الى فرعه الا نسبي فانما بالعم



عصبة دون بنته واذا سرت قوت القرابة من العمة الى غيرها  
كانت حاصلة في ذاته فيكون اولى من بنت العم وقال  
بعضهم اي قال بعض المشايخ بناء على رواية غير الظاهر  
المال كله في الصورة المذكورة لبنت العم لاب لا ولد العصب  
بخلاف ابن العمة فانه ولد ذى الرحم ومن ههنا علم ان ذلك  
الاجماع المذكور هناك مقيد بما قيدناه به ثم لان بنت العم لاب  
وابن العمة لاب وام متساويان في القرب وحيزتهما متحد كونهما  
من قبيل الاب ومع ذلك لسر من له قوة القرابة اعني ابن  
العمة اولى بالاجماع لخالفه هذا البعض من المشايخ الذي رجع  
قوله على ظاهر الرواية بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع  
الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح الا ترى انه اذا ترك  
عمة لاب وام وعم لاب كان المال كله للعم دون العمة فغلب هذا  
ينبغي ان يرجح بنت العم على ابن العمة **وان استويا في القرب**  
**ولكن اختلف حيز قرابتهما** بان كان بعضهم من جانب  
الاب وبعضهم من جانب الام لا اعتبار فلا ههنا القوة القرابة اعتبار  
ولا تولد العصب في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمة لاب  
وام اولى من ولد الخال او الخالة لاب وام لعدم اعتبار قوة قرابة  
ولد العمة وكذلك بنت العم لاب وام ليست اولى من بنت العم لاب  
الخال او الخالة لاب وام لعدم اعتبار كون بنت العم ولد العصب  
قاسا على عمة لاب وام فانما مع كون ذات القرابتين وكونها  
ولد الوارث من الجهتين اي جهة الاب والام فانما ابا اجد  
صحيح وعصبة وامرا جدة صحيحة ذات فرض ليست هي اولى  
من الخالة لاب والام كما مر في النصف الرابع فلا اعتبار فيها  
بقوة القرابة ولا بولد العصب فكذا فيما نحن فيه **كتب**  
**الثلاثين** لن يزيد في بقرابة الاب لقيامهم مقامه فيعتبر فيهم

اي فيما بين المدلين بقرابة الاب مع النساوي في الدرجة قوة  
القرابة ثم ولد العصب وذلك لانهم لما اخذوا نصيبهم  
صاروا بالقياس الى ذلك النصيب متخدين في الحيز كان الميت  
لم يترك من المال الا مقدار نصيبهم فيعتبر فيهم اولا والاخوة  
قوة القرابة وثانيا ولد العصب كما ان كان الحيز متحدا في  
الاصل على ما مر والثالث لن يزيد في بقرابة الام لقيامه مقامها  
ويعتبر فيهم ايضا قوة القرابة على قياس ما عرفته فيمن يدي  
بالاب ولم يتركه ههنا ولد العصب اذ لا يتصور عصبية  
في قرابة الام قال الامام السرخسي ليس استحقاق الثلثين والثلث  
ما يتغير بكمرة العدد في احد الجانبين وقلته في الاخر لان هذا  
الاستحقاق انما هو بالمدى به اعني الاب والام ولا اختلاف  
فيهما بالقلة والكثرة وهو سؤال ابي يوسف على محله في اولاد  
البنات اذ لو كان هناك الاعتبار بالمدى به لما اختلفت القسمة  
بكثرة العدد وقلته كالم يختلف ههنا ولحمد ان يفرق بينهما  
بان يقول ان هناك تعدد المدي به كما يتعد الفرع وههنا  
لا يتعد المدي به كما وذلك لذن الشيء انما يتعد ههنا اذ  
كان يتصور ثبوته حقيقة ومن البنين امكان التعدد في  
الاولاد من البنين والبنات ثبت التعدد فيهم ههنا كما يتعد  
الفروع واما الاب والام فلا يتصور فيهما التعدد حقيقة  
فكذا لا يثبت التعدد ههنا في القرابات المنشعبة منهما  
ثم عند ابي يوسف ما صاحب كل فريق من فرعي الاب والام  
يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجرات في الفروع  
وعند محمد رحمه الله يقسم المال على بطن اختلفت مع اعتبار  
عدد الفروع والجرات في الاصول كما هو مذموم في النصف  
الاول اعني في اولاد البنات واولاد بنات الابن على ما سلف

اول

يضي



فإذا فرضنا انه ترك ابني بنت عمه لاب وبني ابن عمه لاب  
 هما ايضا بنت بنت عمه لاب وبني ابن عمه لاب هما ايضا عم  
 لاب وترك مع ذلك بنتي ابنا بنت خال لاب فهذه الصورة  
 بنتي بنت خالة لاب وابني ابن خالة لاب هما ايضا ابنا بنت  
 خال لاب به هذه الصورة

جمع خالة لاب

عمه لاب	عمه لاب	عم لاب	خالة لاب	خالة لاب	خال لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
ابني	ابني	بنتي	بنتي	ابني	ابني
١٠	١٠	٩	٩	٨	٨

فاصل المسئلة ههنا من ثلاثة ثلثا ملا ومما اثنان من القرابة  
 الاب وثلثا وهو واحد لقرابة الدم لكن عند ابني يوسف  
 تصح هذه المسئلة من ثلاثين وذلك لان ما اصاب فريق  
 الاب اثنان واعدا هم اذا اعتبر عدد الجلات في الفروع  
 اربعة لان البنين في هذا الفريق كاربع بنات بنات  
 من جهة ابن العمه لاب وبنات من جهة بنت العمه لاب  
 لكننا نختصر عدد الرؤوس فيجعل هذه البنات الاكبر كابن  
 وهذا الفريق اربعة ابناء ولا استقامة لما اصابهم اعني  
 الاثنان على الاربعة بل هما متوافقان بالنصف فنرد  
 عدد الرؤوس الى نصفه وهو اثنان وما اصاب فريق  
 الام واحد واعدا هم اذا اعتبر عدد الجلات في الفروع  
 لانا نحسب الابن في هذا الفريق اربعة ابناء ابنا  
 من قبيل ابن الخالة لاب وابنا من قبيل بنت الخال لاب  
 ونحسب للاختصار البنين فيهم ابنا واحدا فهذا الفريق

خمة ابناء ولا استقامة لواحد على الخبة بل بينهما مباينة  
 فتكونا الخمة بجالاتهم نظرا الى الاثنان الذين هو وفوق  
 رؤس فريق الاب والى هذه الخمة فوجدناهما متباينين  
 ففرضنا احدهما في الفروع عشرة ففرضنا في اصل المسئلة  
 الذي هو ثلاثة صارت ثلاثين ومنها تصح المسئلة ثلثاها  
 اعني عشرين لفريق الاب عشرة منزلا لبنت العمه لاب  
 وعشرة للبنين وثلثاها اعني عشرة لفريق الام ثمانية  
 منزلا لابنين واثنان للبنين وعند محمد تصح هذه المسئلة  
 من ستة وثلاثين لانه يقسم المال على اول بطن اختلف  
 ويعتبر فيهم عدد الفروع والجلات ففي فريق الاب ثوب  
 العمه لاب عشرين مكاريع عمات ونحسب كل واحدة من  
 العمتين لاب عمتين فالجمل ثمانية عمات فاذا اختصر في  
 عدد الرؤوس جعل العم الذي هو كاربع عمات عم واحد  
 والاربعة الباقية عمات فيعطى كل واحد من هذين العمتين  
 واحد من الثلثين اللذين هما اثنان وفي فريق الام  
 نحسب الخال لاب كخالين هما كاربع خالات ونحسب كل واحد  
 من الخاليتين كخاليتين بناء على اعتبار عدد الفروع والجلات  
 في الاصول فالجمل ههنا ايضا ثمانية خالات واذا اختصر في  
 عدد الرؤوس جعل الخال الذي هو كاربع خالات خالا واحدا  
 وجعل الخالات الاربعة الباقية بمنزلة خال واحد اخر وما  
 اصابهم من اصل المسئلة وهو الثلث واحد فلا يستقيم  
 على هذين الخالين فيضرب عددهما في اصل المسئلة وهو ثلث  
 فيحصل ستة فيعطى فريق الاب من هذه الستة اربعة  
 ثم يدفع اثنان من هذه الاربعة الى العمه لاب ويجعل لها  
 كطائفة واحدة على حدة ويدفع نصيبه الى اخر فروعها



اعني بنتي بنته فلكل واحدة منهما واحد ويدفع الاثنان  
 الاخران من الاربعة الى العتين لادب ويجعلون طائفة  
 برؤوسا ثم ينظر الى اسفل العتين فيوجد ابن كائنين وبنت  
 كئنتين لاخذها العدد من فروعها واذا اختصر في الرؤوس  
 جعلت البنات كائنين فالجميع ثلاثة بنين ونصيب العتيد  
 وهو اثنان لا يستقيم على الثلاثة بل بينهما مبانة فيترك  
 الثلاثة بجالا ويعطى فريق الدم من الستة اثنان ويدفع  
 من هذين الاثنين واحد الى الخال ويجعل كطائفة  
 واحد اخر الى الخالين ويجعلون كطائفة واذا دفع  
 نصيب الخال وهو واحد الى ابني بنته لم يستقيم عليهما  
 فيترك عددهما بجالة ثم اذا نظر اسفل الخالين ووجد  
 كائنين وبنت كئنتين واذا اختصر جعل الجميع ثلاثة بنين  
 ولا استقامة للواحد عليهم فتركنا الثلاثة بجالا واذا  
 نظر الى اعداد الرؤوس والزوس اعني الى الثلاثة والاثنين  
 والثلاثة وجد بين الثلاثين مماثلة فيكتفي باحدهما  
 ووجد بين الاثنين والثلاثة مبانة فيضرب احدهما  
 في الاخر فيحصل ستة ثم يضرب هذه الستة في الستة  
 التي هي اصل المسئلة فيبلغ ستة وثلاثين ومنها نصيب المسئلة  
 كان لفريق الادب اربعة من اصل المسئلة وقد ضربناه في  
 المضروب الذي هو ستة فصارت اربعة وعشرين  
 فنصيب هذا الفريق من الستة والثلاثين واما نصيب  
 احادهم منها فنقول قد ضرب نصيب بنتي بنت العم لادب  
 من جهة العم وهو اثنان في ذلك المضروب صار اثنين  
 عشرة فلكل واحدة منها ستة وضرب ايضا نصيبها من  
 العمة وهو الواحد في المضروب المذكور فكانت ستة فلكل

واحدة منها ستة وضرب ايضا نصيبها من العمة وهو الواحد  
 في المضروب المذكور فكان ستة فلكل واحدة منها  
 ثلاثة فقد حصل لكل واحدة منها تسعة اسهم ستة من  
 جهة من العم وثلاثة من جهة العمة وضرب ايضا نصيب  
 ابني بنت العمة وهو واحد في ذلك المضروب فكانت  
 ستة فلكل واحد منها ثلاثة ومجموع هذه الانصبا اربعة  
 وعشرون وكان لفريق الدم من اصل المسئلة اثنان فاذا  
 ضربنا في المضروب الذي هو ستة بلغ اثنين وعشرين نصيب  
 هذا الفريق من الستة والثلاثين واما نصيب احادهم  
 فنقول اذا ضرب نصيب ابني بنت الخال وهو واحد في  
 المضروب اعني الستة كان ستة فلكل واحد منها  
 ثلاثة واذا ضرب نصيب فروع الخالين وهو واحد  
 ايضا في ذلك المضروب كان ستة فلا يني ابن الخالة  
 اربعة من تلك الستة فلكل واحد منها اثنان فقد  
 حصل لكل واحد من الاثنين خمسة ثلاثة من جهة الخال  
 واثنان من جهة الخالة ولبنيت بنت الخالة اثنان منها  
 لكل واحدة واحد فلهذا فلا بنين عشرة ولبنات اثنان  
 وجميع هذه الانصبا اثنين وعشرين فان انضمت الى الاربعة  
 والعشرين كان المجموع ستة وثلاثين ثم **ينتقل هذا**  
**الحكم** الذي ذكرناه مفعلا في عمومة الميت وفؤله  
 وفي اولادهم الى جهة عمومة ابويه وفؤلهما ثم  
 الى اولادهم ثم ينتقل الى جهة عمومة ابوي ابويه  
 وفؤلهما ثم الى اولادهم **تأني العصباء** يعني اذا لم  
 يوجد عمومة الميت وفؤله واولادهم انتقل حكمهم  
 المذكور الى عم اب الميت لام وعمة وخاله وقالته



والى عمهم الميت وعمته وخالاتها فان انفرد واحد منهم  
 اخذ المال كله لعدم المزاحم وان اجتمعوا واتحد حيز  
 قرابتهم فالأقوى منهم اولى ذكر اكان الأقوى او انشئ  
 وان استوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين وان  
 اختلفت حيز قرابتهم فللقراءة الادب الثلاثان وللقراءة  
 الام الثلث الى اخر ما من هناك فان لم يوجد هؤلاء كان  
 حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع فان لم يوجد  
 اولادهم ايضا انتقل الحكم الى عمومة ابوي البوالت  
 وفولتهم ثم الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى وانما  
 بقوله كافي المصبات الى ان تورث ذوي الارحام  
 باعتبار معنى المصوبة كما سلف فيعتبر بحقيقة المصوبة  
 ولما عرف في حقيقة المصوبة الحكم في اعمام الميت نقل  
 ذلك الحكم الى اعمام ابيه ثم الى اعمام جده فكذا الحال  
 في معنى المصوبة فصل في الخنش  
 هو فعل من الخش وهو اللين والتكسيري يقال خشت البنت  
 فتخشنت اي عطفتها فانقطعت ومنه سمي الخنش وضع  
 الخنش الخناثي بفتح الخاء كجلى وخبالي والمراد بالخنس  
 الة الرجال والة النساء معا او ليس له شيء منها اصلا  
 على ما نقل من ان الشعبي سئل عن ميراث مولود ليس  
 له شيء من الدلتين ويخرج من سرته شبه بول غليظ  
 ومثل هذا المخلوق فيه لين وانعطاف للخنس المشكل  
 الاشكال في الخنش من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا وانثى  
 لا يخصص الانسان فيهما مع كون الذكورة والانوثة  
 مضمين متضادتين لا يجتمعان ثم ان علامة التميز  
 بينهما عند الولادة وجود الة الى ان يتعين ويتبين

سائر العلامات بمحض الزمان والاشكال اعني الاشتباه  
 حال الولادة اما بتعارض الدلتين واما بفقدانها جميعا  
 فان وقع الاشتباه بالتعارض فالحكم للميت لان منفعة  
 الالة عند انفصال الولد من الام خروجه البول فهو  
 المنفعة الاصلية للالة وما سواه من المنافع يحدث  
 بعد ذلك فان بال من الة الرجال فهو ذكر والالة  
 الاخرى زيادة حرق في البدن وان بال من الة النساء  
 فهو انثى والالة الاخرى كشو لولي في البدن روي عن  
 عامر بن المطرب العدواني ازا كان من حكماء العرب في  
 الجاهلية وقد برقع اليه هذه الحارثة فتخبر وكان يقول  
 هو رجل وامرأة فلم يقبلوه منه فدخل بيته للاستراحة  
 وانقلب على فراشه ولم يأخذ النوم فسأله جارية  
 صغيرة عن تخبره فاخبرها بذلك فقالت الجارية  
 دع الحال واتبع المبال ويؤى وحكم المبال اي اجعل المبال  
 حكما فخرج وحكم هذا فاستحسنوه فهو حكم جاهلي وقد قرئ  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما رواه محمد بن ابي يوسف  
 عن الكلب عن ابي صالح عن ابن عباس من انه عليه السلام  
 والسلام لما سئل كيف يورث مولود كذلك قال من حيث  
 يقول وقد روي عن علي بن ابي طالب وجابر وعنه قتادة وسعيد  
 ابن المسيب فان كان يبول من الدلتين جميعا فالحكم له  
 اسبق خروجه لانه لما خرج من احدهما حكم حال الخرج  
 بانه على تلك الصفة فلا يتغير هذا الحكم بخروجه  
 من الاخرى كما اذا اقام رجل بينة على نكاح امرأة فقضى  
 له ثم اقام اخر بينة اخرى لم يلتفت اليها وكذا اذا  
 اقام بينة على نسب مولود فحكم له به ثم ادعاه اخر



قَامَ الْبَيْتَةُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ سَبَقَ فِي الْحُجُوعِ فَقَدْ  
 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَدْرِي بِذَلِكَ وَقَالَ يُقْبَلُ كَثَرَتُهَا  
 بَوْلًا لَانِ الْكَثْرَةَ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْقُوَّةِ وَرَأَى أَبُو حَنِيفَةَ ذَلِكَ عَلَى  
 أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ لَهُ هَلْ رَأَيْتَ قَاضِيًا يَزِنُ الْبَوْلَ بِالْأَوَاقِ وَإِذَا  
 اسْتَوَى فِي الْمَقْدَارِ فَقَدْ قَالَ لَا أَعْلَمُ لَنَا بِذَلِكَ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَمْرَ  
 بِعَدَمِ الْعِلْمِ دَلِيلٌ عَلَى فَقْهِ الرَّجُلِ وَدِرَاسَتِهِ فَلَا اشْتِكَاكَ فِي ذَلِكَ عَلَى  
 أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ وَإِذَا بَلَغَ صَاحِبُ الْأَلْتَيْنِ فَلَا يَدْرِي أَنْ يَزُولَ  
 الْأَشْكَالُ بِظُهُورِ عِلْمِهِ لِأَنَّهُ إِنْ جَامَعَ بِذِكْرِهِ أَوْ بَنَتْ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ  
 احْتَلَمَ كَاحْتِلَامِ الرَّجُلِ فَهُوَ رَجُلٌ وَإِنْ نَهَدَ لَهُ ثَدْيَانِ كَثَدَيِ الْمَرْأَةِ  
 أَوْ رَأَى حَيْضًا كَحَيْضِ الْمَرْأَةِ أَوْ جَمَعَ كُلَّهَا مَعَهُ أَوْ ظَهَرَ لَهُ جِلْدٌ أَوْ  
 نَزَلَ فِي ثَدْيِيهِ لَبَنٌ فَهُوَ امْرَأَةٌ فَهَذِهِ عَلَامَاتٌ لَا يَدْرِي أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ  
 بَعْضُهَا عِنْدَ الْبُلُوغِ وَقَوْلُهُ مَقْصُودٌ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ بِأَحْطَاءِ الْأَعْلَمِ  
 غَيْرِهِ مِنْ كَلْبٍ ثُمَّ قُلْنَا لَا يَبْقَى اشْتِكَاكَ بَعْدَ الْبُلُوغِ هَكَذَا ذَكَرَهُ الْأَصَامُ  
 السَّرْحِيُّ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْخُنْثَى وَعِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ لَا يُعْتَابَرُ  
 بَنُهُو الثَّدْيِ وَبَنَاتُ الْحَيْجَةِ وَأَنَّهُ إِذَا مَنَى بِفَرْجِ الرَّجَالِ أَوْ بَالٍ مِنْهُ  
 وَحَاضَ بِفَرْجِ الْمَرْأَةِ كَانَ مُشْكَالًا وَكَذَا إِذَا بَالَ بِفَرْجِ الْمَرْأَةِ  
 وَأَمَنَى بِفَرْجِ الرَّجَالِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا دَلِيلٌ عَلَى الْإِنْفِرَادِ فَإِذَا تَجَمَّعَ  
 تَعَارَضُوا وَإِذَا اخْتَلَفَ الْخُنْثَى بِحَيْضٍ أَوْ مَنَى أَوْ مَسَّ إِلَى الرَّجَالِ وَالْمَرْأَةِ  
 يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَلَا يَقْبَلُ مَرْجُوعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا انْظُرْتَ كَذِبَ بَيْتِنَا  
 مِثْلَ أَنْ يَجْعَلَ بَانَهُ رَجُلٌ ثُمَّ تَلَدَ فَإِنَّهُ يَتَرَكَّى الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ هَذَا وَإِنْ  
 وَقَعَ الْأَمْتِشْيَاءُ بِفَقْدَانِ الْأَلْتَيْنِ جَمِيعًا فَقَدْ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ عِنْدَنَا  
 وَالْخُنْثَى الْمُشْكَالُ سِوَاهُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَدْرِكَ فَيَسْتَبِينَ  
 حَالَهُ بَنَاتُ الْحَيْجَةِ أَوْ بَنُهُو الثَّدْيِ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ  
 الْخُنْثَى الْمُشْكَالِ فِي بَابِ الْأَرْثِ فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ لَهُ فَصْلًا عَلَى حِدَّةٍ وَبَيَّنَّ  
 حَالَهُ بِقَوْلِهِ الْخُنْثَى الْمُشْكَالُ **النَّصِيبِينَ** أَيِ نَصِيبِي الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى

أَقْل

أَعْنَى

٧٨  
 أَعْنَى سِوَاهُ الْحَالِينَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ  
 مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِيهِ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ  
 الصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى عِنْدَنَا فَإِنْ قِيلَ لَنَا  
 لَمْ يَقِلْ نَصِيبُ الْأُنْثَى مَعَ أَنَّهُ الْأَقْلُ قُلْنَا لَا نَصِيبُ الْأُنْثَى قَدِيمًا  
 نَصِيبُ الذَّكَرِ كَمَا فِي أَوْلَادِ الْأُمِّ وَقَدْ يَزِيدُ عَلَيْهِ كَمَا إِذَا تَرَكَتْ  
 زَوْجًا وَأَمَّا وَاحْتِلَامُ وَخُنْثَى لَابٍ فَالسُّئَالُ مِنْ سِتَّةٍ وَنَصَحْتُ  
 مِنْهَا إِذَا جُعِلَتِ الْخُنْثَى ذَكَرًا فَلِلزَّوْجِ نَصِيفُهَا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ  
 سِدْسٌ وَهُوَ وَاحِدٌ وَلِلْوَلَدِ الْأُمِّ سِدْسٌ أَخْرَى فَيَكُونُ وَاحِدٌ وَهُوَ  
 لِلْخُنْثَى بِالْعَصُوبَةِ لِكُونِهِ أَحْطَابًا وَإِنْ جُعِلَتِ الْأُنْثَى كَأَنَّهَا خُنْثَى  
 لَابٍ فَحُجٌّ يَقُولُ الْمُسْئَلَةُ إِلَى ثَمَانِيَةِ ثَلَاثَةِ زَوْجٍ وَوَاحِدٌ لِلْأُمِّ وَوَاحِدٌ  
 لِأَخِي الْأَخْتِ لَامٍ وَثَلَاثَةٌ لِأَخِي الْخُنْثَى لِكُونِهَا صَاحِبَةَ النِّصْفِ  
 وَمِنْ الظَّاهِرِ الْمُكَتُوفُ أَنْ ثَلَاثَةً مِنْ ثَمَانِيَةِ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ  
 مِنْ سِتَّةٍ فَإِنْ قُلْتَ مَا فَايِدَةُ تَفْسِيرِهِ أَقْلُ النَّصِيبِينَ بِأَسْوَأِ  
 الْحَالِينَ قُلْتَ فَايِدَةُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِأَقْلِ النَّصِيبِينَ أَسْوَأَ الْحَالِينَ  
 قُلْتَ فَايِدَةُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرُدَّ بِأَقْلِ النَّصِيبِينَ أَسْوَأَ حَالِي الذَّكَرَةِ  
 وَالْأُنْثَى لَا تُشَبَّهُ إِلَّا مَرْعِيًا فِيمَا إِذَا كَانَ بِحَيْثُ يُوْرَثُ فِي أَحَدٍ  
 الْحَالَتَيْنِ وَيُجْرَمُ فِي الْأُخْرَى كَمَا إِذَا تَرَكَتْ زَوْجًا وَاحْتِلَامًا وَأُمًّا وَخُنْثَى  
 لَابٍ فَإِنَّهُ إِذَا جُعِلَ الْأُنْثَى كَانَ لَهُ سَهْمٌ مِنْ سَبْعَةٍ وَإِنْ جُعِلَ ذَكَرًا  
 لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فَلَمَّا ارْتَدَّ بِأَقْلِ النَّصِيبِينَ أَسْوَأَ الْحَالِينَ كَانَ الْحُكْمُ  
 شَامِلًا لِهَذِهِ الصُّورَةِ بِأَنَّهُ يَجْعَلُ ذَكَرًا فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا **كَأَنَّ**  
 إِذَا تَرَكَ أَبًا وَبَنَاتًا وَخُنْثَى **هَذَا نَصِيبُ بِنْتٍ** لِأَنَّهُ مَنَى  
 أَيَّ مَعْلُومٍ ثَبُوتُهُ عَلَى تَقْدِيرِ ذَكَرَتِهِ وَأُنْثَى وَالزَّائِدُ عَلَى  
 ذَلِكَ مُشْكُوكٌ فَلَا يَسْتَحِقُّ بِحُجْمِ الشَّكِّ وَعِنْدَ عَامَرِ بْنِ  
 الشَّعْبِيِّ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلْخُنْثَى نَصِيفُ النَّصِيبِينَ **بِالْأَنْثَى**  
 بَدَأَ مُحَمَّدٌ كِتَابَ فَرَائِضِ الْخُنْثَى بِمَا رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ مِنْ أَنَّهُ



مثل عن ميراث مولود فاقد الاثنين سبق ذكره فقال له نصف  
 حظ الذكر ونصف حظ الانثى بناء على المنازعة التي بينه  
 وبين باقي الورثة فانه يقول اما ذكرولي نصيب الذكورة  
 ونصم يقولون انت انتى ولك نصيب الانوثة فيدفع  
 اليه نصف النصيبين اعتبارا للحالتين اذ لا يمكن ترجيح  
 احدهما على الاخرى فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان وذلك  
 بما ذكرناه ورتبنا العمل بهما بالاقول جمع بين صفتين متضا  
 دتين وهو محال فوجب العمل بالاقول بما قررناه **واختلف**  
 اى يوسف ومحمد في **تخرج قول الشعبي** وتقريره قال ابو  
 يوسف في المثال المذكور للاثني عشر سهم وللثلاثين  
**واللغنى نصف النصيبين وهو ثلاثة ارباع سهم** لان  
**للغنى يستحق سهم** كالابن ان كان ذكر **واستحق نصف**  
**سهم** كالبنت اى ان كان انثى وهذا اى استحاقه سهم  
 على تقدير ذكوره ونصف سهم على تقدير آخر متيقن ولا  
 ترجيح لاحد التقديرين على الاخر **فياخذ نصف مجموع**  
 عملا بالتقديرين على الاخر حسب الامكان كما ذكرنا فانياخذ  
 ح نصف سهم ونصف نصف سهم او نقول بعبارة اخرى  
 ياخذ **النصف المتيقن** الذي هو ثابت على تقدير الذكورة  
 والانوثة مع **نصف النصف المتنازع** فيه بينه وبين  
 الورثة دفعا للمنازعة في ثبوت هذا النصف على زعمه  
 وانتفائه على زعمهم فصار له اى للغنى ثلاثة ارباع سهم  
 ومجموع الانصبا سهمان وربع سهم وذلك لانه اى ابا  
 يوسف يعتبر السهام والمول اى البسط الى الكسر ومجموع  
 المسئلة المذكورة على الوجه الذي تقرر سهمان وربع سهم  
 فانابسط السهمين نقصنهما في مخرج الربع مع زيادة هذا

الكسر عليه كان الحاصل تسعة ارباع فيجعلنا صحاحا ونصم منها  
 المسئلة فلذلك قال **وتصح من تسعة** قلا فللابن اربعة وللبنت  
 اثنان وللغنى ثلاثة فالاربعة نصف مجموع مال الابن والبنت او  
 نقول في تصحيح هذه المسئلة بوجه آخر ماله الى ما تقدم لابن  
 سهمان وللبنت سهم وللغنى نصف النصيبين وهو سهم ونصف  
 سهم والمجموع اربعة اسهم ونصف فنسقط السلام الى الكسر  
 الذي هو النصف بان نقصرهما في مخرجه وتزيد عليه في  
 هذه المسئلة هذا الكسر فيحصل تسعة انصاف فيجعلها  
 صحاحا وقال محمد رحمه الله في تخرج قول الشعبي  
 في الصورة المذكورة **ياخذ اللغنى خمس الما من هذه المسئلة**  
 ان كان ذكر **الان الاول** اربع ابناء وبنت فالمسئلة من  
 خمسة للابن اثنان وللغنى ايضا على تقدير الذكورة اثنان  
 وللبنت واحد وللغنى على هذا التقدير خمس الما **وياخذ**  
**اللغنى ربع الما ان كان انثى** لان الاولاد اربع ابن وبنتان  
 فالمسئلة من اربعة فللابن اثنان ولكل واحدة من البناتين  
 واحد فللغنى على تقدير الانوثة ربع الما **فياخذ** للغنى  
**نصف** هذين النصيبين وذلك **النصف خمس** ونحن باعتبار  
**المالين** فان الخمس نصف الخمسين والثلث نصف الثلج مجموعها  
 نصف النصيبين الثابتين باعتبار حال الذكورة والانوثة  
 وتصح المسئلة على مخرج محمد من اربعين وهو العدد المجمع  
 من ضرب احدي **المسلتين وهي الاربعة** التي هي مسئلة  
 الذكورة ثم اضرب الحاصل وهو عشرون في **المالين اعني**  
 حال الذكورة والانوثة فبلغ اربعين واخصر من هذا ان  
 يقال اذا كان للغنى خمس وثلث واردا عدد ايصم منه فاذان  
 الكسر ان ضربنا مخرج احداهما في الاخر فيحصل اربعون ثم



انه اشار الى طريق تعيين نصيب كل واحد من الاربعين  
يقوله فمن كان له شيء من الخمسة فنضرب اي فشيء  
مضروب في الاربعة ومن كان له شيء من الاربعة فنضرب  
في الخمسة فصار الخش من الضربين ثلاثة عشر سهما  
وللابن ثمانية عشر سهما وللبنت تسعة اسهم وبيان  
ذلك ان الخش من مسألة الذكورة اثنين فاذا ضربنا في  
الاربعة حصل ثمانية في له وكان نصيبه من مسألة الا  
واحدا فاذا ضرب في الاربعة الخمسة كان خمسة ففي  
ايضاله فصار نصيبه من الاربعين ثلاثة عشر وللابن  
من مسألة الذكورة اثنان فاذا ضربنا في الاربعة حصل  
ثمانية في له وكان نصيبه من مسألة الانوثة اثنين  
ايضا فاذا ضربنا في الخمسة حصل عشرة في ايضاله فصار  
نصيبه من الاربعين ثمانية عشر وللبنت من مسألة الذكو  
واحد ضربناه في الاربعة فكان اربعة في له وكان لها  
من مسألة او نوثة ايضا واحد ضربناه في الخمسة فكان  
خمس في ايضاله فصار نصيبها من الاربعين تسعة  
ولا يذهب عليك ان نصيب الخش اعني ثلاثة عشر  
في هذه المسئلة كما هو خمس وثمان من الاربعين كذلك  
نحو نصف نصيبه بحسب حاله لان نصيبه في حالة  
الذكورة ستة عشر ونصف ثمانية وحالة الانوثة  
عشرة ونصف خمسة ومجموع ثلاثة عشر فالخلاف  
بين التخرجين انما هو في الطريق لا في المقصود الذي  
هو نصف النصيبين ثم ان ضرب احدي المسئلتين  
في الاخرى وضرب ما كان للشخص من احدي المسئلتين  
في جميع الاخرى انما يكونان على تقدير الجانية بين

المسئلتين اما اذا توفقتا فيضرب وفق احديهما في الاخرى  
ويضرب الحاصل في عدد المسئلتين ثم يضرب ما لكل شخص  
من احدي المسئلتين في وفق الاخرى ولا شبهة في ذلك  
بعد احاطتك بالقواعد السابقة وقد اشار اليه المصنف  
في الفصل الذي كما ستعرفه ان شاء الله تعالى واعلم  
ان مذهب الشافعي ان ياخذ الخش المشكل ومن معه حسن  
التقديرين الى ان يكتشف الحال كما في المفقور والحمل فاذا  
ترك اخا لاب وام وولد اخنثى فلا شيء للاخ لا صمك  
كون الخش ذكر فيجب الاخ وللخنثى نصف المال  
لان اخنثى احواله ان يكون خنثى انثى فيوفى النصف  
الباقى الى ان يكتشف حال الخنثى واذا ترك اخا لاب  
وام وولدين خنثى بين فلكل واحد منهما ثلث المال لا فضل  
ان يكون هو انثى وصاحبه ذكر او يوفق الثلث الباقي  
الى انكتشاف الحال او المصالحه بينهم على شيء وقس  
سائر الصور على ذلك ولما كان الحل ايضا مترددا بين  
الحائزين او مفضل عليه عقيب فخص الخش **فصل**  
**في الحمل اكثر مدة الحمل سنتان عند ابي حنيفة**  
**رحم الله تعالى واصحابه وعند ليث بن سعد النخعي**  
**ثلاثة سنين وعند الشافعي اربع سنين وعند**  
**الزهري رحمه الله سبع سنين** لنا حديث عائشة  
رضي الله تعالى عنها فانها قالت لا يبقى الولد في رحم  
امه اكثر من سنتين ولو بفلانة مغزل ومثل هذا  
لا يعرف قياسا بل سماعا من رسول الله صلى الله عليه  
وللشافعي ما روينا ان الضحك ولد لاربعة سنين وقد  
ثبت سنه وهو بضمك فسمى ضحاكنا وان عبد العزيز

وفي نسخة  
النفسي







يقسم التركة ولا يفرل نصيب الحمل اذا لم يعلم ان ما في البطن حمل  
 ام لا فان ولدت تستأنف القسمة وعند الشافعي انه لا يدفع  
 الى احد من الورثة شي الا من كان له فرض لا يتغير بتعدد الحمل  
 وعدم تعدده فانه يدفع اليه فرضه على تقدير العول ان تصور  
 عول الباقي الى ان يكشف الحال لان الحمل مما لا ينضبط وقد  
 روي عن شيخه انه كان له عشرون ولدا كل خمسة منهم بطن  
 واحد وياخذ **الحمل من الورثة على قوله** على قول ابي يوسف  
 برواية الخصاف اي ياخذ القاضى منهم كفيلة على امر معلوم  
 هو الزيادة على نصيب ابن واحد نظرا لمن هو عاجز عن النظر  
 لنفسه اعني الحمل كما اذا ترك ابنا وخشي وعند ابي حنيفة  
 ومحمد وابي يوسف في قوله الاول يعطى الخنثى الثلث والابن  
 الثلثين ويؤخذ منه كفضل عند صاحبه وقيل بل يحتاط بها  
 فيؤخذ الحمل عندهم جميعا لانه اذا تبين دلائل الذكورة  
 في الخنثى كان مستحقا بما زاد على النصف مما اخذه الابن  
 فكذا في الحمل فان كان **الحمل من الميت** بان خلف امرأة حاملا  
 وجاءت تلك المرأة **بالحمل** بتمام **كثيرة** مدة الحمل اي سنتين  
 عندنا واربعة سنين عند الشافعي وقل منها اي من المدة التي هي  
 اكثر زمان الحمل سواء جاءت به لستة اشهر او اقل واكثر  
 ولم تكن المرأة مع ذلك اقرب بانقضاء العدة يربث ذلك  
 الولد من الميت واقاربه ويورث عنه لان وجود الولد في  
 البطن وقت الموت شرطا في استحقاق الارث فان لم تكن  
 اقرب بانقضاء العدة مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل كان  
 موجودا في ذلك الوقت وان جاءت بالولد **كثيرة** اكثر من مدة  
 الحمل لا يربث ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه من قبله

ويترك

بالولد  
نسبة

انما علة  
الوفاء عن  
الزوج

اذ قد علم لجحبه كذلك ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا  
 ميراث وكذا اذا قربت المرأة في مدة الحمل بانقضاء عدها  
 بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة ثم جاءت بالولد في تلك  
 المدة فانه لا يربث ولا يورث منه اذ قد علم باقرارها ان الحمل لم  
 يكن من الميت وان كان الحمل من غيره بان يترك امرأة حاملا  
 من ابيه او جده او غيرهما من ورثته وجاءت تلك المرأة بالولد  
 لستة اشهر او اقل من زمان الموت يربث ذلك الولد من الميت  
 لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وان جاءت بالولد  
 لا **كثيرة** من اقل مدة الحمل لا يربث اذ لم يتيقن علوقه ولا  
 ضرورة ههنا الى تقدير وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان  
 الحمل منه فان العلوق هناك يستند الى اكثر اوقات الحمل لضرورة  
 اثبات نسبه من الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت اعا اذا كانت  
 الحمل من غيره فنسبه ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا  
 الى اعتبار **كثيرة** الاوقات بل يجب الاقتصار على ما هو اقل  
 مدة الحمل او ما وانه حتى يتيقن بوجوده حال الموت وطريق معرفة  
 حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما يعلم به الحيوة كصوت  
 او عطاس او بكاء او تحريك او ضحك فان خرج اقل الولد وظهر  
 منه شيء من هذه العلامات ثم مات لا يربث لانه لما خرج اكثره  
 ميتا فكانه خرج كله ميتا فلا يربث وان خرج اكثره ثم مات  
 يربث لان اكثره حكم الكل فكانه خرج كله حيا والاصل في ذلك  
 ما رواه جابر بن انه صلى الله عليه وسلم قال اذا استهل الصبي  
 ورث وصلى عليه والضابط في خروج اكثره او اقل ما ذكره  
 بقوله خرج الولد مستقيما وهو ان يخرج رأسه او لا فانه  
 صدره اعني ان يخرج صدره كله وهو حي يربث اذ قد خرج  
 اكثره حيا وان خرج اقل من ذلك لم يربث وان خرج منكوسا

عضو

فان



وهو ان يخرج رطله اولاً فالمعتمد سترته فان ضربت السرة وهو  
 جي يربث اذ قد خرج اكثره مما وان لم يخرج السرة لم يربث  
 الاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصحح المسئلة على تقديرين  
 اعني على تقدير ان الحمل ذكراً وعلى انه انثى ثم انظر  
 بين تصحيحي المسئلتين فان توافقا بجزء فاضرب وفقاً حدهما  
 في جميع الاخر فان تباينا فاضرب جميع احدهما في كل الاخر  
 فالجاءل تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له  
 شيء من مسئلة ذكورة في مسئلة انوثته على تقدير  
 التباين او في وفقها على تقدير التوافق واضرب ايضا في  
 نصيب من كان له شيء من مسئلة انوثته في مسئلة ذكورة  
 او في وفقها على ذنبك التقديرين كما ذكرنا في ميراث  
 الخنثى ومن ههنا يعلم ما قلناه فيه هناك ان المصنف اشار  
 اليه في الفصل الا في ثم انظر في الحاصلين من الضرب  
 لكل واحد من الورثة ايها يعطى لذلك الوارث لان استحقاقه  
 للاقل متيقن والفضل الذي بينهما اي بين الحاصلين  
 موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه اشبه مستحق  
 هذا الفضل هو الحمل او غيره فيوقف الى ان يزول الاشتباه  
 فاذا ظهر الحمل وزال الاشتباه فان كان الحمل مستحقا لجميع  
 الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فياخذ الحمل ذلك  
 البعض والباقي مقسوم بين الورثة فيعطى لكل واحد من  
 الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين  
 وامراة حاملا فالمسئلة من اربعة وعشرين على تقدير ان  
 الحمل ذكر لانه اجتمع فيها ثمن وسدسان وما بقى فللزوجة  
 ثمنان وهو واحد ثلاثة ولكل واحد من الابوين السدس  
 وهو اربعة واللبنت مع الحمل الذكر الباقي هو ثلاثة عشر ومسئلة

من سبعة وعشرين على تقدير ان انثى لانه اجتمع فيها على  
 هذين التقديرين ثمن وسدسان وثلاثان في ضريبة وتقول  
 من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فللابوين ثمانية  
 وللزوجة ثلاثة واللبنت مع الحمل الانثى ستة عشر وبين عدي  
 تصحيح المسئلتين عن اربعة وعشرين وسبعة وعشرين توافق  
 بالثلث لان محرجة وهو ثلاثة بعد هاهما معا فاذا ضربت وفق  
 احدهما اي ثلاثة وهو ثمانية من الاول وتسعة من الثاني  
 في جميع الاخر صار الحاصل مائتين وستة عشر سهما ونصيب  
 المسئلة اذ على تقدير ذكورة للمرأة سبعة وعشرون  
 ولكل واحد من الابوين ستة وثلاثون وذلك لان سهام  
 المرأة من مسئلة الذكورة اعني اربعة وعشرين ثلاثة كما  
 عرفت فاذا ضربت في وفق مسئلة الانوثة وهو تسعة بلغ  
 سبعة وعشرين وسلام كل من الابوين من مسئلة الذكورة  
 اربعة فاذا ضربت بما في ذلك الوفق بلغ ستة وثلاثين وعلى  
 تقدير انوثته للمرأة اربعة وعشرين لان سلاما في مسئلة الانوثة  
 اعني سبعة وعشرين ثلاثة ايضا فاذا ضربت في وفق  
 مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل واحد  
 من الابوين اثنان وثلاثون لان سلام كل منهما من مسئلة الانوثة  
 اربعة ايضا فاذا ضربت بما في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية  
 صار اثنين وثلاثين فيعطى للمرأة من المائتين وستة عشر  
 اربعة وعشرون لان اصل نصيبها على تقدير ذكورة الحمل  
 وانوثته وتوقف من نصيبها ثلاثة اسهم وهو الفضل بين  
 النصيبين الى ان ينكشف حال الحمل وتوقف من نصيب كل  
 واحد من الابوين اربعة اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور  
 لكل منهما اقل النصيبين وهو اثنان وثلاثون وتوقف



الفضل الذي هو اربعة بنين فقد جعل الحمل في حق الزوجة  
 والابوين انشئ وتعطى للبنت **ثلاثة** عشر **سهما** من ذلك لان  
 الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند ابي حنيفة لان  
 اقل نصيبها انما يتحقق في مذهبه على هذا التقدير دون  
 تقدير اربع بنات واذا كان النون اربعة ففصيصها مما بقي  
 من ذوى الفرض في مسألة الذكورة وهو اعني ذلك الباقي  
 ثلاثة عشر كما سلق سهم واربعة اسباع سهم لان اذا عطينا  
 من الباقي كل ابن سهمين والبنت سهما واحدا بقي اربعة  
 اسهم فلكل ابن سهم آخر لا تسعا فيجمع للبنت اربعة اسهم  
 سهم من اربعة وعشرين من مسألة الذكورة وهذا نصيب  
**مضروب في تسعة** هي وفق مسألة الانثى فصار اصل  
 هذا المضروب ثلاثة عشر سهما في الاثنى عشر والسنة  
 عشر والباقي منها بعد ما اعطى الابوين والزوجة والبنت  
 موقوف وهو اي ذلك الباقي مائة وثمانية عشر سهما  
 اذا ذهب مائة وواحدة فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجمع  
 الموقوف للبنات وذلك لاننا جعلنا الحمل انشئ في حق الزوجة  
 والابوين واعطينا كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير  
 انه نوثه فقد استوفوا حقوقهم على تقدير انه نوثه فكان  
 جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو مائة وثمانية وعشرون نصيب  
 البنتين او البنات الا ترى ان نصيبهن من مسألة الانثى  
 اعني من سبعة وعشرين سنة عشر فاذا ضربت في وفقا  
 مسألة الذكورة وهو ثمانية وبلغ مائة وثمانية وعشرين فهي  
 مقهرت وقد اخذت من الباقي ثلاثة عشر فنقسم الباقي  
 الذي هو مائة وخمسة عشر ثم بقسم المبلغ بينهما على  
 السوية فاذا استقام عليهن ذلك والا فان كان بين

من ذلك المبلغ

السلام وزوسرين موافقه فاضرب وفق الروس في المائتين  
 والسنة عشر فابلق نصيب منه المسئلة وان لم يكن بينهما  
 موافقه بل مباينة فاضرب جميع عدد الروس في جميع المائتين  
 والسنة عشر فاحصل كان نصيب صحيح المسئلة وان ولدت  
 ابنا واحدا او **اكثر** فيعطى المرأة والابوين ما كان موقوفا  
 من نصيبهم اي يعطى المرأة الثلاثة الذم كانت موقوفة من  
 نصيبها في مسألة ذكورة الحمل فيكمل الاربعة وسبعة وعشرون  
 وهي اكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الابوين اربعة الموقوف  
 من نصيبه في مسألة الذكورة فيتم لكل منهما اكثر النصيبين وهو  
 ستة وثلاثون وما بقي بعد ما اخذه هؤلاء الثلاثة وما اخذه  
 البنت وهو مائة واربعة يضم اليه الثلاثة عشر التي اخذتها  
 البنت حتى يبلغ مائة وسبعة عشر ويقسم هذا المبلغ بين الاولاد  
 ان صح عليهم للذكر مثل حظ الانثيين وان انكسر  
 فصحيح المسئلة بما عرفته غير مرة وان ولدت ولدا ذكرا  
 او انشئ فالحال على قياس ما اذا ولدت ذكرا كما لا يخفى وان  
 ولدت ولدا ميتا فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفا  
 من نصيبهم وتعطى للبنت الى تمام النصف وهو اي ذلك  
 التمام فبقية وتسعون سهما لان كانت قد اخذت ثلثا عشر  
 فيكمل الاربعة لنصف التركة وهو مائة وثمانية والباقي من  
 المائة والاربعة بعد فكيل النصف للابوين هو تسعة اسهم  
 لانه حصبة على ما من من اذ له مع البنت فرضا ونصيبا واعلم  
 ان الميت اذا ترك من لا يتغير فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه  
 كما اذا ترك جدة وامرأة حاملا فانه يعطى للجدة السدس  
 وكذا ترك امرأة حاملا وابنا فللمرأة الثمن وان الوارث انما  
 كان من سقط في احدي الروايتين طالبي السهل فانه لا يعطى



شيء لأن الأصل استحقاقه مشكوك ولا تورث مع  
الشك كما إذا ترك امرأة حاملا وأخا أو عاقلا شيئا فلا يخ  
أو العمة لجوان أن يكون الحمل بنا فمأقرناه سابقا إنما هو  
فمن يغير فرضه من الورثة **فصل في المفقود**  
وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدري حيوته من  
موته وحكمة ما أشار إليه بقوله **المفقود متى في ماله**  
**لا يرث منه أحد** لثبوت حياته باستصحاب الحال وهو  
معتبر في بقاء ما كان على ما كان دون اثبات ما لم يكن وهذا  
لا يثبت استحقاق ورثته لماله ولا يتزوج امرأته عندنا  
وهو مذهب علي ويوقف ماله متى يصح موته أو يمضي عليه  
**مدة واختلفت الروايات في تلك المدة** ففي ظاهر الرواية  
أنه إذا لم يبق أحد من أقربائه **موتته** تقبل المقبر  
أقرانه في جميع البلدان والأولي الأصح كان كريح فراض الدائم  
التمتأ بها أنه يعتبر أقرانه في بلده لأن الأعمار ما يتفا  
وقت باختلاف الأقاليم والبلدان وأيضا اعتبار جميع  
الأقران خرج عظيم وروى الحسن بن زياد عن أبي بصير  
أن تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه  
**المفقود** وهذا مذهب علي ما اشتهر بين العامة من أنه  
لا يمشى أحد أكثر من هذه المدة وهو من الأكاذيب  
المشهوره فلا اعتداد به وقال محمد مائة وعشرين  
وقال أبو يوسف مائة وخمس سنين وهاتين الروايتان  
لم توجد في كتب المقبرة وروى عن أبي يوسف أنه  
إذا مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته إذا الظاهر  
في زماننا أنه لا يمشى أحد أكثر من مائة وكان محمد ابن  
سلة يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه

أنه خطأ فإنه عاشر مائة وسبع سنين قال بعضهم تسعون  
سنة لأن الزيادة عليها في زماننا في غاية الندرة فلا يناد  
بإلزام الحكم الشرعية التي مدارجها على الأغلب قال الامام  
التمتأ بها وعليه وعليه الفتوى وذهب بعضهم إلى أنها  
تسعون سنة كما ورد في الحديث المشهور في أعمار هذه الأمة  
وقال بعضهم مال المفقود موقوف إلى اجتهد الامام في موته  
وهو مذهب الشافعي فإنه قال إذا مضى مدة يقضى القاضى بأن  
مثله لا يعيش أكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم ماله  
على ورثته الموجودين حال الحكم به ثم إن الأليق بطريق  
الفقه أن لا يتدرش في كافي ظاهر الرواية إذ لا مجال للقياس في  
نصب المقادير ولا نص ههنا يخال على اعتبار أقرانه ونظائره  
كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء والمفقود موقوف إلى حكم  
في حق غيره متى يوقف نصيبه من مال موته له كافي الحمل  
فإن كان المفقود ممن يحجب الحاضرين لم يصرف اليهم شيء بل  
يوقف المال كله وإن كان ممن لا يحجبهم لمعطى كل واحد منهم ما هو  
الأقل من نصيبه على تقدير حي حياة المفقود وماله فإذا مضت  
المدة وحكم بموته فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا  
شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لأن شرط التوريث بقاء  
الوارث حيا بعد موت المورث وما كان موقوفا لأجله من مال  
مورثه يرد إلى وارث مورثه الذي وقف ذلك الموقوف من ماله  
كما في الحمل إن انفصل حيا استحق نصيبه وإن انفصل ميتا  
ياخذ الورثة ما كان موقوفا من نصيبهم فكذا هنا انظر المفقود  
حيا أخذ حقه وإن حكم بموته لم يستحق شيئا مما وقف له  
الأصل في نصيب سائل المفقود أن نصيبه **المسألة** على تقدير حيوته  
ثم نصيب المسألة على تقدير وفاته وبات في العمل ما ذكرناه في



اكمل وهو ان ينظر في سبيل الحياة والوفاء فاتفقتا يضرب  
 وفقا حديهما في جميع الاضري وان تباينت تضربا حديهما في الاضري  
 فما حصل من الضرب على الزوجين كان صحيح المسئلة على كل  
 واحد من التقديرين ثم يضرب بضرب من كان له شيء من  
 مسئلة الوفا في مسئلة الحياة او في وفوقه وبضرب من كان  
 له شيء من مسئلة الحياة في مسئلة الوفا وفي فقط ان ينظر في  
 لعدين الحاصلين من الضرب فيعطى الوارث الحاضر ما لم يولد  
 من الحاصلين ويجعل الفضل بينهما موقوفاً من نصيب ذلك  
 الوارث الى ان يظهر حال المفقود فاذا اتركت متلازف  
 حاضرا واثنين لادب وام حاضرتين واخا لادب وام مفقودا  
 فعلى تقدير كون المفقود ميتا يكون للزوج الثلث ونصف غير  
 عائل وللاختين الربع لان اصل المسئلة على هذا التقدير اثنتان  
 واحد للزوج وواحد للزوج مع الاختين فلا يستقيم عليهم  
 وهم كاربعة اخوات فيضرب الاربعة في اصل المسئلة قبل ثمانية  
 اربعة من الزوج واثنان للزوج واثنان اخران للاختين كلوا  
 حدة واحد فوت المفقود فير للاختين من حياته وهو ظاهر صوة  
 خير للزوج اذ له حينئذ نصف من مال بلا عول فيقدر صوة  
 المفقود في حق الاختين فلا يصرف اليهما الاربعة امالا ويقتبر  
 موته في حق الزوج فلا يعطى الا ثلثة اسباع المال ويوقف  
 الباقي وهذه المسئلة تصح من ستة وخمسين لان مسئلة الحياة  
 من ثمانية وستة مسئلة الوفاة من سبعة وفيها مبانة  
 فيضرب احدهما في الاضري فيبلغ ستة وخمسين كان للزوج  
 من مسئلة الحياة اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة  
 وهي سبعة حصل ثمانية وعشرين وكان له من مسئلة  
 الموت ثلاثة فاذا ضربت في مسئلة الحياة وهي ثمانية

وللأختين الثلثان فالمسئلة مركبة  
 لكننا نقول في سبعة وعلى تقديره  
 جيتا يكون للزوج نصف غير مئة

## ١٧ الثلثان

بلغ

بلغت اربعة وعشرين فيعطى الزوج اربعة وعشرين لان اقل  
 الحاصلين وهو نصف العاقل ويوقف من نصيبه اربعة وكان  
 للاختين من مسئلة الحياة اثنتان فاذا ضربنا في السبعة حصل  
 اربعة عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا ضربت  
 الثمانية صار الحاصل اثنين وثلاثين فيصرف اليهما اقل الحاصلين  
 وهو اربعة عشر وهي ربع الستة والخمسين فكل واحد منهما  
 سبعة ويوقف من نصيبها ثمانية عشر فيصح ما يصرف  
 الى الزوج والاختين ثمانية وثلاثون والباقي من الستة  
 والخمسين وهو ثمانية عشر موقوف فان ظهر ان المفقود  
 ميتا يدفع الى الزوج الاربعة الموقوفة لستم له نصف مال  
 وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر للزوج  
 يكون النصف الاضري بين الزوج والاختين للذكر مثل حظ  
 الانثيين وان ظهر انه ميت يدفع للاختين الثمانية عشر  
 الموقوفة من نصيبها حتى يتم لا اربعة اسباع المال وهي  
 اثنتان وثلاثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كله وهو اربعة  
 وعشرون فصل في المرتد اذا مات الرجل المرتد على ارتداده  
 او قتل او لحق به الحرب وحكم القاضي بلحاظه بدار الحرب  
 فما اكتسبه في حال اسلامه فهو لورثته المسلمين وما  
 اكتسبه في حال رده يوضع في بيت المال لهذا الحكم عند ابي  
 حنيفة رحمه الله وعندهما الكسب جميعا لورثته المسلمين  
 وعند الثنا في الكسبان جميعا يوضع في بيت المال فيضي  
 احد قوليه بطريق انه فيضي وفي قوله الاضري بطريق انه  
 مال ضائع يرضى الماني على مذهبه في المختصر لابي يوسف  
 ومحمد ان المرتد يجبر على رده الى الاسلام فيحكم عليه  
 في حق ورثته باحكامه فكل الكسبين ملك له ولهذا



يقضى من ماله بوثه مع الاختلاف في كيفية القضاء فكلاهما  
لورثته ولا يبي حنيفة الفرق بين كسبه وان حكم موته  
يستند الى وقت ردة له صاها كطال الردة فيمكن اسناد  
التوريث فيما اكتسبه في زمان اسلامه الى قبيل ذلك الوقت  
لانه كان موجودا في ملكه فيكون توريثا للمسلمين من المسلم  
ولا يمكن فيما اكتسبه في حال ردة ان يستند توريثه الى  
زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الوقت  
فلو قضى به لوارثه لكان توريثا للمسلم من الكافر فلا يجوز  
وما اكتسبه بعد للحق بدار الحرب فهو **فني بالاصح** لانه اكتسبه  
وهل من اهل الحرب والمسلم لا يرث من الكفر فيكتب المرتدة **جمعا**  
اي سواء اكتسبه في اسلامه او في ردة قبل الحق بدار الحرب **لورثته**  
المسلمين **بلا خلاف بين اصحابنا** وذلك لان المرتدة لا تقتل  
عندنا بل تجلس حتى تسلم او تموت لانه صلى الله تعالى وسلم  
منى عن قتل النساء وايضا الاصل تاخير العقوبة الى دار الخفاء  
وانما عدل عنه في الرجل لدفع شرنا جز يتوقع منه وهو  
الحرب بخلاف المرأة واذ لم تزل بار تداها عصاة نفسها  
لم تزل عصاة مالا فكل واحد من النسبيين ملكها فلو لم تزل  
الا انه لاميراث منها لزوجها لانها بنفسها الردة قد بان  
منه ولم تضر مشرفة على الهلاك فلا تكون كالكافرة المريضة  
واذا لحقت بدار الحرب زال عصمتها في نفسها لانها تسترق  
والاسترقاق الثلاث خكا فيزول عصمة ماله ايضا ذكره  
الامام السرخسي في شرح السير الصغير وذكر في شرح  
السير الكبير ان الذي اذا انقضى العهد ولحق بدار الحرب  
كان الكفر فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد ولحق بدار الحرب  
وذلك لانه من اهل دارنا فيجري احكام المسلمين واما المرتدة

فلا يرث من احد لا من مسلم ولا من مرتد مثله لانه خائن بار تدا  
فلا يستحق الصلة الشرعية التي هي الارث بل يحرم عقوبة  
كالقاتل بغير حق وايضا المرتدة لامة له لان ما انتقل اليها لا يقر  
عليها ويعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه  
فليس للمرتدة ان يتزوج مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة  
لان النكاح يعتمد على الملة ولا ملة لك له وكذلك **المرتدة** لا يرث  
من احد لانها ليست ذات مصلحة ملة الا اذا ارتدت اهل ناصية  
**باصحهم في توارثون** اي يرث بعضهم من بعض لان ديارهم  
صارت وار حرب اظهروا احكام الكفر فيها فيقتل رجالهم ونسائهم  
وذا مراريتهم كافله ابو بكر مرجه الله على ذرية بني نضر  
كما ارتدوا فاصاب علي من سبيهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية  
وسبى على ربه الله ذرية ناصية كما ارتدوا ثم باعهم من مصقلة  
بن عبيدة بمائة الف درهم واختلف الروايات في اي وارث  
يعتبر قسمة مال المرتد فروى الحسن عن ابي حنيفة ان من كان  
من كان وارثه وقت ردة وبقي الى موت المرتد فانه يرثه ولا ميراث  
لمن حدث بعد ذلك حتى لو اسلم بعض قرابته بعد ردة او ولد  
له من علوق حادث بعد الردة لم يرث منه وروى ابو يوسف عنه  
انه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه  
بموته قبل موت المرتد بل يكون ميراثه لورثته وروى محمد عنه  
وهو الاصح انه يعتبر من كان وارثا له حين قتل او مات سواء كان  
موجودا حال ردة او وجد بعد ما فصل **في حكم**  
الا سير حكم الا سير حكم سائر المسلمين في اليراث مالم يفارق  
**وبنه** فيرث ويورث منه لان المسلم من اهل دار الاسلام  
كان الا يري ان زوجته التي في دار الاسلام لا تبين منه فلا يرث  
كما يورث في قطع عصمة النكاح لا يورث ايضا في الميراث



فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد اذ لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام  
ثم يلحق بدار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ويقم فيها فانه  
على التقديرين يصير حربيا فان لم يعلم مردته ولا حيوانه ولا  
موته فحكمه حكم المفقود فلا يقسم ماله ولا يتزوج امراته  
حتى ينكشف خبره فان ادعى ورثته انه ارتد في دار الحرب  
لم يقبل ذلك الا بشهادة المسلمين عدلين فاذا شهد احكم  
القاضي بوقوع الفارقة بينه وبين امراته وقسم ماله بين ورثته  
لانه ميت متى عند قضاء القاضي فان جاء بعد قضاءه وانكر  
الزود لم ينقض حكم القاضي فلا يرتد عليه امراته ولا ماله  
الا اذا كان قائما بعينه في يد وارثه كما في المرتد المعروف اذا  
جاء تائبان سماع القاضي شهادة العدلين ولم يحكم بالبعد  
حتى جاء تائبا وانكر الزود كان ماله له على حاله امرته  
اولم يرتد لكن القاضي يزكي الشهادة الشاهدين فان شهدا بان  
منه امراته لان ذلك حكم يثبت بنفس الرد ولا يحكم  
بمقتى مدبريه وامرات اولاده لانه حكم يثبت بالموت ولا يكون  
للزود حكم الموت الا اذا اتصل به قضاء القاضي فصل  
في الفرق والحرقي والهدمي اذ امان جماعة بينهم قرابة ولا يدرك  
ايهم مات اولها اذا غرقوا في السفينة معا ووقعوا في النار  
دفعه او سقط عليهم جدار او سقف بيت او قتلوا في معركة ولم  
يعلم المتقدم والتأخر في موتهم جعلوا كأنهم ماتوا معا فالكل واحد  
منهم لو رثته احياء ولا يرث بعضهم هؤلاء الاموات من بعض  
هذا هو المختار عندنا وعند مالك نص على ذلك في الموطأ  
وكذا عند الشافعي وهو مروى عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت  
رضي الله تعالى عنهم جميعا كما سنده كره وقال علي وابن مسعود  
في احدي الروايتين يرث بعضهم اي يرث بعض هذه الاموات

نسخه  
ومالم

من بعض الاثما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا يرث  
منه والا لزم ان يرث كل واحد من مال نفسه ولا شك في بطلانه  
واليه ذهب ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان سبب تحقق كل  
واحد منهما ميراث صاحبه هو حياته بعد موت صاحبه وقد  
عرفنا حياته بيقين فيجب ان يتمسك به وسبب حرمان موته  
قبل موثرته وهو مشكوك فيه فلا يثبت الحرمان بالشك الا  
فيما ورثته كل منهما من صاحبه لاجل الضرورة وبهي ان تورث  
احدهما من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله فلا  
يتصور ان يرث صاحبه منه لكن ما يثبت بالضرورة لا يتعدي عن  
محله وفيما عدا ذلك من المال يتمسك فيه بالاصل فان اليقين  
لا يزول بالشك كمن يتيقن بالطيارة وشك في الحدث او بالعكس  
ولنا ان سبب استحقاق كل منهما ميراث صاحبه غير معلوم يقينا  
ولم يتيقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور ثبوته  
بالشك وبيانه ان السبب ههنا بقاءه حيا بعد موت موثرته وما يعلم  
ذلك بطريق الظاهر وهو استصحاب الحال دون اليقين  
اذ الظاهر بقاء ما كان على ما كان ولهذا البقاء لانعدام الدليل  
المريل لا لوجود الدليل البقي فيقيد باستصحاب الحيوة في بقاء  
ما كان على ما كان لا في اثبات ما لم يكن كحيوة المفقود ويجعل  
ثابته في نفي التورث عنه لا في استحقاق الميراث من موثرته  
وايضا قد ظهر الموتان ولم يعلم السبق فيجعل كأنهما وقعا معا  
كما اذا تزوج امرأة ثم تزوج اخر ولم يدبر السابق منها فان  
يجعل كأنهما وقعا معا فيفسد النكاحان فكذلك ههنا يجعل الاد  
مثلا كأنهما ماتا معا حقيقة فلا يرث احدهما من الآخر كما في صورة  
اجتماع الموتين حقيقة وقد روي خارجة بن زيد بن ثابت  
عن ابيه انه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه

نسخه  
فيعتبر



قوله طاعون عوامها وبعوطاؤون  
عظيم بين الحرب بل لم يقع  
فيهم طاعون مثله اهر

بتوريث اهل البهامة فورثت الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات  
بعضهم عن بعض وامرني عمر بتوريث اهل طاعون عوامها  
وكانت القبيلة تموت باسرها فورثت الاحياء من الاموات ولم او  
رث الاموات بعضهم من بعض وهذا نقل عن علي رضي الله تعالى  
عنه في قتلى الجمل وطيفين فاذا غرق اخوان الكبر واصغر وخلف  
كل منهما انا و بنت او مولي وترك كل منهما تسعين درهما ففدنا  
نقسم تركته كل واحد منها فيمطين لانه كل منها سدس تركته وهو  
خمس عشرة ولبنيت كل منها النصف وهو خمسة واربعون ولولا  
ما بقي وهو ثلاثون وعند علي وابن مسعود في احدي الروايتين  
عنها يحكم بموت الاكبر اوله فيقسم تركته فللادم السدس  
وهو خمسة عشر وللبنيت النصف وهو خمسة واربعون  
وللاصغر ما بقي وهو ثلاثون ثم يحكم بموت الاصغر فيقسم  
تركته كذلك فقد بقي من تركته كل منها ثلاثون وهو ما ورث  
كل منها من صاحبه فللادم من ذلك الباقي السدس وهو خمسة  
ولابنة كل منها نصفه وهو خمسة عشر والباقي للمولي لان كلاهما  
لا يرث من صاحبه ما ورث منه فقدا جمع لانه كل واحد منهما غزون  
ولبنته ستون ولولاه عشرة والله اعلم بالصواب واليه  
المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد  
واله وصحبه وسلم تسليما  
كثيرا واحمد لله رب العالمين  
وفتح الله علينا فتوح  
العارفين جميعين

امتن  
قد كتبت هذه النسخة الفقير اليه علي بنخل السيد محمد سعيد فري  
الما تقي لقبها الحنفية مذهبا الدمشقي نسبيا في جامع الازهر الشريف  
وقد كان خلاصا في اثنين وعشرين صفر خلت من سنة الف الف